

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

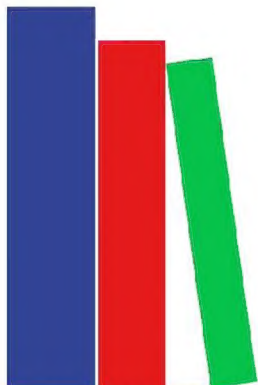
سلسلة الدراسات الحضارية



التاريخ السري للإمامة

جعفر المهاجر





مكتبة مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لم يرجح إيمانه.
(الإمام الصادق عليه السلام)

moamenquraish.blogspot.com

الشيخ الدكتور جعفر المهاجر:
دكتوراه دولة من الدرجة الأولى
في التاريخ.

مجاز في اللغة العربية والدراسات
الإسلامية.

مدير مركز بهاء الدين العاملي
للأبحاث والدراسات التاريخية
والاجتماعية.

قاضي شرعي سابق في المحكمة
الجعفرية في بعلبك وقاضي
شرف حالياً فيها.

له ما يقارب الـ ٢٥ مؤلفاً غالبها
في التاريخ الثقافي الشيعي
والتراجم وتاريخ جبل عامل،
منها:

- التأسيس لتاريخ الشيعة في
لبنان وسوريا.
- ستة فقهاء أبطال.
- الهجرة العاملية إلى إيران في
العصر الصفوي.
- جبل عامل بين الشهيدين.
- حسام الدين بشارة أمير جبل
عامل.
- مالك الأشر: سيرته ومقامه في
بعلبك.
- موكب الأحزان.
- أعلام الشيعة.

التاريخ السّريّ للإمامة

جعفر المهاجر

التاريخ السّريّ للإمامة



المؤلف: جعفر المهاجر
العنوان: التاريخ السّريّ للإمامة
أعدّه للطباعة: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
الإخراج: قيس عباس
تصميم الغلاف: حسين موسى

الطبعة الأولى: بيروت، 2015
ISBN: 978 - 614 - 427 - 057 - 8

The Secret History of the Imamat

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعتبر بالضرورة
عن قناعات واتجاهات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
جميع الحقوق محفوظة ©

Center of Civilization

for the Development of Islamic Thought

بناية ماميا، ط 5 - جادة حافظ الأسد - خلف الفانترزي وُرد - بئر حسن - بيروت
هاتف: 826233 (9611) - فاكس: 820378 (9611) - ص. ب 25/55

info@hadaraweb.com

www.hadaraweb.com

المحتويات

7	كلمة المركز.....
9	المقدمة.....
15	تمهيد.....
27	الفصل الأول: من هنا كانت البداية.....
29	1 - الإمام الباقر: العمل المباشر.....
31	2 - في معالم الفترة.....
33	3 - الإمام في ميدان العمل: استعادة المبادرة.....
35	4 - معالم الخط التأصيلي للإمام الباقر (ع).....
38	5 - الإمام الصادق: نحو البناء.....
39	6 - الإمام الصادق: ريادة البداية.....
41	الفصل الثاني: معالج على الطريق: قُم.....
43	1 - عَوِّذْ على بدء.....
44	2 - ثورة في العراق.....
46	3 - لُغْزُ انبعاث قُم والأسرة الأشعرية.....
51	الفصل الثالث: وُجُوء العمل السّري.....
53	1 - في المرامي والأهداف.....
54	2 - الدولة العميقة، شروط تشكّلها.....

54	3 - الدور التحضيري للإمامين الباقر والصادق (ع).....
55	4 - اختراق النهج السياسي السلطوي
56	الباب الأول: الجهاز التمثيلي للإمام: الوكلاء بمختلف درجاتهم ومهامهم ...
78	الباب الثاني: المرفق المالي من التنظيم
97	الباب الثالث: التنظيم نشأته، بنيته، رؤسومه
119	الفصل الرابع: الإمام الهادي (ع).....
121	1 - الإمام في موقع العمل
123	2 - قراءة عميقة في المغازي
129	3 - في متابعة إكمال الدين
135	4 - انتشار الشيعة والتشيع في عهده
137	الفصل الخامس: على هامش البحث
139	1 - فذلكة الفصل وعنوانه
140	2 - آل نوبخت
146	3 - بنو يقطين
153	4 - محمد بن الفرج الرّحجي
160	5 - بنو بزيع
163	6 - عيسى بن روضة
166	7 - ملاحظات عامة على مادة الفصل
169	خِتام
171	الملحق الأول
215	الملحق الثاني
219	المصادر والمراجع
225	بيبلوغرافيا:

كلمة المركز

يؤمن الشيعة الإمامية بأن الإمامة منصب إلهي يخضع لمقتضيات قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾. والإمام إمامٌ قام ونهض بالأمر وتولّى السلطة الزمنية أو قعد وهادن ما وسعه ذلك على أنه لا يمكنه أن يلقي «جلها على غاربها»، على حدّ تعبير أمير المؤمنين (ع)، بعد أن «أخذ الله على العلماء أن يُقَارَوا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم». وعليه، فإنّ القعود وتجنّب العمل السياسي والرسمي المباشر نسبيّ بكلّ ما للكلمة نسبيّ من معنى.

على ضوء هذه الإشارة، يبدو البحث عن التاريخ السريّ للإمامة في فترة من مسيرة الإمامة أمرًا مشروعًا له مبرراته المنهجية والموضوعية. وحاصل الفرضية التي يحاول الشيخ جعفر المهاجر إثباتها هو أنّ الأئمة في المراحل التي تغطّيها هذه الدراسة، ما كانوا تاركيين العمل السياسي والاجتماعي؛ بل كانوا يمارسون سلطة موازية للسلطة الرسمية التي حدّثنا عنها كتب التاريخ، وهذه السلطة هي ما يمكن تسميته بـ«الإمامة العميقة»، مع أنّ الكاتب يستعير تعبير الدولة العميقة ويستخدمه في أحد عناوين كتابه. ويجتهد المؤلف للكشف عن عدد من المؤشّرات في تاريخ الإمامة المدوّن لاستثمارها في إثبات الفرضية التي يصبو إلى إثباتها.

ومن أهم هذه المستندات البحث عن الوكلاء وغيرهم من الأشخاص العاملين مع الأئمة في العصور المتأخرة من تاريخ الإمامة، بدءاً من إمامة الإمام الباقر (ع) وانتهاءً بالإمام العسكري (ع). ويمكن أن ندعم فرضية المؤلف ببيضة أسئلة ربّما لا تكمل الدراسة ولا تغنيها، بقدر ما ربّما تكون مستوحاة منها. ومن هذه الأسئلة، هل يمكن تفسير الضغوط التي مورست على عدد من الأئمة بأنّها ناجمة عن اكتشاف السلطة العباسية بعض خيوط هذا العمل السريّ وعجزها عن اكتشاف سائرها؟ وهل يمكن أن يلقي هذا الفهم الضوء على فكرة الإمامة الثابتة في حالي القيام أو القعود؟ ثمّ هل يسهم هذا في توضيح كيفية الانتفاع بالإمام على حدّ الانتفاع بالشمس وإن جللها السحاب؟

نكتفي في التقديم لهذه الدراسة بهذه العجالة، ونترك للقارئ السير مع المؤلف بدءاً من فرضياته إلى أدلته والنتائج التي يصل إليها. وهي رحلة يقدر «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»، أنّها جديرة بالتجربة والاختبار سواء اتفق القارئ مع المؤلف أم اختلف معه.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت، 2015

المقدمة

1- هذا بحثٌ أعددتُ له وانشغلتُ بتتبع مادته وتقميشها من مصادرها زمنًا طويلاً، وترددتُ بشأن الشروع بتركيبه وتوليفه زمنًا طويلاً، فَرَقًا من أن لا أقومَ بحقه، وأن لا يأتي بمستوى الحدس الذي ساقني إليه. كنتُ في الإعداد له مدفوعًا باعتقادٍ جازمٍ بأهميته المطلقة. وكُنْتُ في التردد في الشروع فيه مكبوحًا بنُدرة المعلومات، مما يصلحُ أن يكونَ من المادة التي يُركَّب منها الباحثُ صورةً بحثه. وكُنْتُ مكبوحًا أيضًا بالأملِ في العثور على المزيد من المعلومات، التي تؤوِّل بين يدي الباحثِ إلى أجزاءٍ من الصورة المركَّبة، بحيث تأتي على حدِّ كافٍ من الصدق والوضوح. وبحيثُ يمكنُ للكاتبِ أن يُعديَّ القارئَ بحدسيه، الذي كان في ذهنه الرابطة الخفيَّة الكامنة بين نُتفِ المعلومات المُتفرقة في مُختلف كُتُب الرجال والسِّير. لا يُمكنُ أن يراه - أي الرابطة - سوى إنسانٍ مسكونٍ بحدسٍ مُحدِّدٍ في ذهنه، على الرغم من أن لا نصَّ صريحًا عليه. إنَّه كالصورة التي عدا عليها عادٍ فمزَّقاها، فبات من الضروري أن تُضَمَّ أجزاؤها بتركيبٍ مُناسِبٍ، يأخذُ في الاعتبارِ أوَّل ما يأخذ طبيعة الأشياء، كيما يغدو من الممكن أن نقرأها.

هنا نقول: إنَّ مَنْ يجمعُ شتاتَ الصورة في المثال إنما يستندُ إلى صورةٍ أُخرى نموذجية تسكنُ ذهنه يستحيلُ بدونها أن يصلَ إلى نتيجة مُقنعة مفهومة. وإنَّ الحدسَ لدى الباحث يؤدي تمامًا عملَ الصورة النموذجية في المثال.

2- إذن، فهذا البحث هو ثمرةُ استيعابٍ على حدٍّ من الكفاية لحركة الإمامة أثناء قرنين ونصف القرن من الزمان. خاضت أثناءها معاركَ أكثرها صامته ضدَّ الإثرة والتحريف لدى مَنْ لم يروا في الرسالة إلا أنَّها حرمتهم من منافع ومواقع كانت طوعًا أيديهم، أو أنَّها تحولُ بينهم وبين ما يصبون إليه من ضُروبِ المنافع والمواقع؛ الإثرة بوصفها الحافز والغاية لهم، والتحريف بوصفه الأداة والوسيلة إلى ما يرومون. ودائمًا كان تحريفُ الرسائل عن مقاصدها الأصلية أداةً هذا القبيل من الناس. يلجأون إلى حَرْفِ مبانيها ومقاصدها، كيما يوسعوا لأنفسهم المكانَ الذي يُناسبُ أغراضهم ومراميهم، لأنَّ المباني والمقاصد الأصلية عقبةٌ تحولُ بينهم وبين ما يرومون. وهذه قاعدةٌ جوهريةٌ في دراسة التطوُّر المعكوس للرسالات الإلهية كُلِّها. ليس من غرض البحث والباحث الآن الوقوفُ عليها بأكثر من هذه الإشارة.

ثم إنَّه - أي البحث - ثمرةُ قراءةٍ واسعة، لا نزعُ أنَّها مُستوعبة وإن نكُنْ قد سعينا إلى ذلك، لما نَدَّ من أعمال الأئمة المتوالين؛ ما فهمنا منه أنَّه كان ثمة عملٌ مكتومٌ، موضوعه مواليتهم وشيعتهم في غير قُطرٍ من الأقطار الدَّانية والقاصية، له مراميه التبليغيَّة والسياسية والاجتماعية والتنظيمية. مضافًا إلى العملِ الآخر العلنيِّ الفكريِّ المعروف ومراميه التعليمية الإحيائية. هذا مضافًا أيضًا إلى ما نقرأه في سِيرِ أصحابهم عن أعمالٍ موكولةٍ إليهم، ما يحملُ دلالةً مُثابرة. ومن الواضح أنَّ هذه الإشارات جميعها إنما تأخذُ معناها وتُفصِّحُ عن دلالتها من تراكمها ومُزاوجتها في ما بينها.

3- يتألف اسمُ الكتاب من ثلاث كلمات، جرى اختيارُها بدقّة بحيث تؤدّي كلّ منها معنىً محدّدًا. والمجموعُ بمثابة عهدٍ من الكاتب للقارئ بأنّ يُبين له ما تُسعه المصادِرُ على بيانه، ممّا يدخلُ تحت عنوان الكتاب. لذلك فإنّ من المفيد أن نقول: إنّ فكرة الكتاب تدورُ على العمل أو النشاط المكتوم الذي قاده بالتوالي عددٌ من الأئمة، ابتداءً من سادسهم، ابتغاءً بناءً قاعدةً بشريةً مُتحرّرة من تأثير المشروع الاستلالي، بالمعنى السياسي والفكري، الذي قاده السُلطات المتواليّة، راميةً إلى بناء مفهومٍ مُختلفٍ للإسلام، يتناسبُ مع مراميها في حُكم مُستتبٍّ، لا يعكّر صفوه اعتراضٌ مُعارض ولا انتفاضةٌ خارج. ومن المعلوم أنّ عملَ الأئمة أو نشاطهم منه ما هو علني، أي مبدئيًا خارجَ موضوع الكتاب، وإنّ يكن لا بُدّ من الوقوف عليه وقوفًا ما لآته جزءٌ لا يتجزأ من الحقيقة التاريخية التي نعملُ عليها. ومنه ما هو سريّ أو مكتوم هو ما نرمي إلى كشف ما تسعُنُ المصادِرُ على بيانه. على أنّ من الضروري جدًّا أن نقول: إنّ طوَرَي العمل هما وجهان لعمليّة واحدة، يتعاطيان ويكملُ أحدهما الآخر، وإنّ الفاصل بين الاثنين إنّما هو فاصلٌ تحليليّ لمصلحة البحث لا أكثر. وسنحاولُ في متن الكتاب أن نزاوج بين الاثنين، بالمقدار الذي يُساعدُ عليه المنهج.

4- بالنسبة إلى مصادر الكتاب، فإنّني أظنُّ أن القارئ الحصيف الذي رافقنا حتى الآن في هذه المُقدّمة، سيتفهم أنّ ما من مصدرٍ أو مصادرٍ بعينها من التي استفدنا منها مادّة الكتاب تستحقُّ أن توصفَ بأنّها أساسيّة. ذلك أنّ عملنا في هذا أشبه بعمل صانِعِ السيفساء. الذي يرسمُ لوحته الجميلة بقطع صغيرة مُشذّبة من الحصى مُختلفة ألوانها. كلّ حصوة منها لا تعني شيئًا جماليًّا بنفسها، مع أنّها لا غنى عنها للكلّ؛ بل هي تأخذ دورها في تشكيل الصورة من موقعها الخاص المُحدّد بمُنتهى الدقّة ضمن المجموع. هكذا فنحن حينما نقرأ،

مثلاً، أن فلاناً من مُقدّمي أصحاب أحد الأئمة كان كلامياً حاذقاً، أو محدّثاً ثقة، وآته كان إلى جانب ذلك يتعاطى الصيرفة، فإنّ ذلك لا يُلَفَّتُ انتباهنا ولا يُحرِّكُ فضولنا. فمن الطبيعي جدّاً أن يكون للمرء أيّاً يكنُ مُستقرُّ هواه واهتمامه مهنةً يكسب منها الرزق، إلى جانب اهتمامه بالشأن الفكريّ، تأثّراً بالحياة الفكرية التي كان الأئمة يثبونها في مَن حولهم. ولكن الأمر يختلف كثيراً إذ نلاحظ العدد الجَمّ من الصيارفة هم من البارزين من أصحاب هذا الإمام أو ذاك. هذا يُحرِّكُ سؤالاً كبيراً عند مَن يُحسِنُ طَرَحَ الأسئلة في محلّها: ما السبب في وجود هذا العدد من الصيارفة بين هؤلاء العلماء، بنحو يفوق بكثير النّسب المتوقعة؟ وكما يحدث دائماً حيث تُطرحُ الأسئلة الصّائبة، فإنّ السؤال يُشرِّعُ البابَ أمام الباحث باتجاه الجواب، الذي كان خبيثاً وراء صمّت المصادر. ودائماً كان السؤال الصحيح نصف الطريق إلى الجواب.

والأمر نفسه يصعّبُ بالنسبة إلى العدد الكبير من الوكلاء للأئمة الذين كانوا مبثوثين بالعشرات في مناطق وبلدان من مَشرق دار الإسلام، عدا المنطقة الشاميّة، التي سنُعالِجُ سببَ غيابِ الوكلاء عنها؛ بل إنّ مُجرّدَ عملِ الأئمة على بثّ وكلاء لهم، بما أُلحنا إليه من كثافة وانتشار، ليَطرحُ سؤالاً كبيراً عن الغرض والغاية والمُهمّات الموكولة إليهم.

وكما يحدث دائماً تحت تأثير سحر البحث، فإنّ إضاءة أي جانبٍ من جوانب الإشكالية الإجمالية، ينعكسُ على جوانب أخرى بما يُساهم في فهمها، وفي تحديد موضع اندماجها ضمن الجِراك إجمالاً (مثلاً: ما هي العلاقة بين كثرة الصيارفة وبين بثّ الوكلاء بالنحو الذي ذكرناه؟)، بل وقد يُلَفَّتُ النظرُ إلى أسئلةٍ إضافية، أو يُساعدُ على فهم بعض النصوص فهماً مختلفاً. والقارئ الذي سَيرافقنا في صفحات الكتاب سيُشهدُ أمثلةً على ذلك، وكلّه من تأثير

وقوة تلك العصا السّاحرة التي تُسميها البحث.

فمن هذا كلّهُ نعرفُ أنّ جسمَ الكتابِ مكوّنٌ من أجسامٍ صغيرة. إذن، فما من غرابةٍ أبدًا في أن لا يكون مُستندًا إلى مصدرٍ أو مصادر رئيسة.

5- الشكرُ لله سبحانه على ما وفق وأعان عليه في هذا البحث العسير. بعدما كان أحدُ هواجسي الفكرية مدة عُقودٍ من السنين.

ثم آتني أهدي ثوابَ كتابي هذا لمن كان لهم الفضلُ في تنشيتي وإعدادي من أفاضل أساتذتي: جدّي وسببُ الفضلِ الأوّلُ عليّ بعد توفيق المولى سبحانه الشيخ حبيب، والسيد أبو القاسم الخوئي، والشيخ محمد رضا المظفر، والسيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد تقي الحكيم، والشيخ محمد تقي الإيرواني رضوان الله عليهم أجمعين. سائلًا المولى سبحانه أن يجمعني بهم في دار كرامته بعد عفوّه.

والحمد لله رب العالمين

بعلبك في 19 المحرم الحرام 1436هـ
13 كانون الأول/ نوفمبر 2014م

تمهيد

1- ثمة فكرة ساذجة عالقة في أذهان عامة الشيعة الإمامية أتباع مدرسة أهل البيت (ع) في ما يخص سير أئمتهم وأعمالهم ومواقفهم، ترى أن الأئمة، ما داموا ينزعون من منزع شرعي وأخلاقي ووظيفي واحد، فإن أعمالهم ومواقفهم وأولوياتهم ينبغي أن تكون على وتيرة واحدة لا اختلاف فيها. ولذلك فهم عندما يلحظون شيئاً من الاختلاف بين عمل هذا الإمام وموقفه وعمل ذاك وموقفه يبدؤون بطرح الأسئلة. ومن ذلك مثلاً أن استشهاد الإمام الحسين (ع) هو عمل يطوي فريد ومحل للتمجيد، وهو كذلك دون أدنى ريب؛ ولكنهم يرون في المقابل أن صلح الإمام الحسن (ع) الذي انتهى إلى تسليم السلطة لمعاوية، هو عمل سياسي ومحل للسؤال الذي يطلب الحجة له. ما من اعتراض عندنا على أصل طلب الجواب بطرح السؤال في هذا وفي غيره. لكننا نقول إن تعريض الإمام الحسين (ع) نفسه ومن معه للقتل المؤكد يقتضي أيضاً حجة شرعية، امتلاكها واعتمدها سيد الشهداء بالتأكيد. ما من بأس إطلاقاً في طرح السؤال وطلب الجواب عنه؛ بل إن ذلك في القلب من وظيفة الطبيعة من أهل البحث والنظر. فاستشهاده إذن من هذه الوجهة محل للسؤال. وفي المقابل

فإن صبر الإمام الحسن (ع) على ضرورات الصُّلح، خضوعاً منه لما يقتضيه الظرف والمصلحة الآتية، لا أراه يقلُّ إيلاً وقسوة على النفس الكبيرة من مُعانة أخيه من بعده. فهو من هذه الوجهة عملٌ بطوليٌّ ومحلٌّ للتمجيد أيضاً. وعلى كل حال، فإن المسألة لا تتعلق، كما قد يُقال، بمزاج الإمام الحسن (ع) المُهادن، وبميله بحسب طبعه للمُسالمة. وفي المقابل بمزاج الإمام الحسين (ع) الصَّدامي، وبميله للحسَم الحَدِّي مهما يكن الثمنُ باهظاً. كلا، ولأن الأئمة، شأنَ غيرهم من القادة الحقيقيين الحاملين أمانة شعوبهم، وبالاخصّص رؤسهم وسيّدهم رسول الله (ص)، يقودون شعبهم في غَمَرَات تضطرمُّ بأطماع البشر وميلهم للغلبة والاستئثار على حساب حقوق الآخرين. إنهم لا يعملون في الفراغ؛ بل في عالم تضطرع فيه الإراداتُ الخيرة والإراداتُ الشريرة. وظيفتهم أن يُزاجوا بين ما هو واجبٌ وما هو مُمكنٌ، بين ما هو حسنٌ وما هو أولى. هوذا ما يصلُّ بالنظر الدقيق بين سياسة الإمام علي (ع) الاستيعابية للرّدة، وسياسة الإمام الحسن (ع) التصالحية، وسياسة أخيه الإمام الحسين (ع) الاستشهادية، وكلاهما بالنظر الدقيق مُتابعةٌ لسياسة أبيهم الاستيعابية، وخطة الإمام الصادق (ع) النهضوية. ثم أخيراً سياسة كلٍّ من بعده التنظيمية والتعبوية، التي اعتمدت العملَ السري المكتوم. ووضعنا هذا الكتاب لوصف ما يُمكن وصفه من معالمها، بالنظر إلى مُعطيات المصادر.

2- إذا نحن أنعمنا النظر في سِير الأئمة الأحد عشر المُتوالين وأعمالهم ومواقفهم وأولوياتهم مدة مئتين وخمسين سنة هجرية، أي طوال مدّة الحضور العلني للإمامة، لا يمكننا أن نضعَ خطاً فاصلاً عند السنة 95هـ/713م، وهي السنة التي توفي فيها الإمامُ الرابع علي بن الحسين زين العابدين (ع). ذلك أنه في هذه السنة انتهت مرحلةٌ لها سماتها الخاصة، مُفسحة السبيلَ لمرحلةٍ جديدة

لها سماتها المختلفة اختلافًا عميقًا. مع ضرورة الأخذ بالحسبان، أن فترة الإمام زين العابدين كانت أشبه ما يكون بفترة انتقالية بين المرحلتين، كما نقول اليوم. فيها من المرحلة السابقة بعض السمات، ولكن فيها أيضًا من المرحلة القادمة بعض السمات.

إنَّ القارئ الذي استوعبَ هذه القراءة، ليتمكن أن يكتشف الخطَّ المُستقيم، الذي ينظم ما قد يبدو في الظاهر مُختلفًا. فلولا استيعابُ الإمام علي (ع) للردة القرشية بالصبر والمُدارة والتعاون ما أمكن، لما كان للإمام الصادق (ع) أن يبني ويُحيي ويُجدد روحَ النهضة في الإسلام، بعد الكوارث التي أصابته على أيدي أولئك الذين توالوا على بناء إسلام ليس فيه من الإسلام المُحمدي الأصل سوى الظاهر الشعائري. وأيضًا لولا أعمالُ الإمام الصادق الباهرة، التي بَنَتْ قاعدةً إنسانيةً مُتميزةً فكريًا، لكان من المُستحيل للأئمة من بعده أن يقودوا العمليةَ التنظيميةَ التعبويةَ الدقيقةَ والشاملة، التي يدينُ لها خطُّ أهل البيت بالكثير، الباقية ثمراته حتى اليوم، ما سنعملُ على بيانه في متن الكتاب.

3- بالاستناد إلى هذه القراءة، يمكننا أن نُسَمِّي المرحلة، التي تنتهي بوفاة الإمام زين العابدين (ع)، بمرحلة الاستيعاب، أو الاحتواء للردة القرشية وتداعياتها، بالصبر والمُدارة من الإمام علي (ع)، وأحيانًا بالتعاون منه في ما هو حقٌ وصوابٌ ومحلٌ للمصلحة، وأيضًا بالنصح والزجر حيث تصلُ الأمور إلى حافة الخطر المؤكَّد. ثم بالجهاد فالصلح من الإمام الحسن (ع)، حفاظًا على البقية الباقية من المؤمنين، التي هي معقد الأمل في بداية جديدة، كما حصل في ما بعدُ بالفعل. وأخيرًا بالاستشهاد المُدَوِّي للإمام الحسين (ع)، إيقاظًا للأمة، بعد أن تجاوزَ التضليلَ المنهجيَّ وما ابتنى عليه من انحرافٍ جذري، كلَّ الحدود التي يُمكنُ السكوت عليها، وهَدَّد بالإعفاء على ما بقي من شعائر الإسلام.

وكما ألمحنا أعلاه، فإن سياسة الإمام زين العابدين (ع) وأعماله فيها شيء من ذلك، أي من سياسة الاستيعاب والمُدارة، يُمكننا أن نراهُ بعمله على أن لا يمنح السُّلطة أيَّ ذريعة لمتابعة خطتها المكشوفة بالقضاء على كل شكل من أشكال المعارضة، دون أدنى اعتبارٍ لأي حُرمة. وفي رأسِ المعارضة طبعاً البقيةُ الباقية من المؤمنين الأثبات. وأيضاً تاركاً الأخطاء الفظيعة التي ارتكبتها السُّلطة يوم كربلاء، وتابعتها بغياء ما بعده غباء يوم الحرة، تتفاعل على مستوى أوسع الجماهير، مُنتجةً رأياً عاماً جديداً مختلفاً عن ذلك الذي ربّته منذ معاوية بما يُناسبُ مراميها، كما حصل بالفعل أيضاً. ولكننا نرى في سياسته أيضاً بعض مواصفات المرحلة القادمة؛ وذلك إذ تصدّى لمشروع عبد الملك بن مروان الرامي إلى استردالكِ مواضعِ النقصِ والحلّلِ التي بدّت في خطة سلفه معاوية، لإنتاجِ إسلامٍ بديلٍ على قياس أطماعه ومراميه. وفي هذا السبيل استحضَرَ من المدينة مُحدثاً غير ذي شأن هو شهاب الدين الزُّهري؛ لأنَّ المُحدثين الكثيرين من ذوي الشأن فيها سيمتنعون حتماً عن تلبية دعوته في ما لو استدعاهم، وهو الذي ارتكب في مدينتهم يوم الحرة الرهيب. فأوكل إليه، تحت إشرافه المُباشر، وضعَ عشرات الآلاف من الأحاديث، التي رمى منها إلى عكسِ توجّهات الحالة الانقلابيّة الجديدة التي نشأت بتأثير يوم كربلاء. ولكن مشروعَه فشل بالمنظور السياسي في ما رمى إليه فشلاً ذريعاً، بفضل مساعي وأعمال الإمام زين العابدين وابنه الإمام الباقر (ع). وإن يَكُنْ قد بقيت منها كميةٌ وافرة من أحاديث الزُّهري في صحيحي البخاري ومُسلم.

4- من الجدير بنا، بعد أن وصلَ بنا هذا السبْرُ السريعُ لمُجملِ سياسات الأئمة الأربعة الأول وأعمالهم إلى تصوّر مُتكاملٍ على النحو الذي عرضناه، من الجدير بنا أن نلاحظَ أنَّ الانتقالَ من مرحلة الاستيعاب إلى مرحلة

العمل المبّشر، أي فقط تهيئة الساحة للعمل، قد اقتضى خمساً وثلاثين سنة (10-95هـ/ 631-713م) من المرافقة الدقيقة لتقلّبات الأحوال، والعمل بما يقتضيه كلّ حالٍ منها. وفي ذلك موضعٌ للتأمل كبيرٌ لمن يُحسِّن التدبّر ويمتلك مادّته. فلتتصوّر على الأقلّ، إلى أين كانت ستؤول الأمور لو لم يكن في الخطّة الإسلاميّة موقعٌ للمتابعة العمليّة بالإمامة، لما كان رسولُ الله (ص) قد أكمله على المُستوى النظري؟ لتتصوّر ما الذي كان سيقى من الإسلام لو أنّ العمليّة السياسيّة قد تُركت وشأنها لتتابع جرائكها بتأثير القوى الفاعلة وأطرافها وصرعاتها. ونحن طبعاً لن نُجيب عن السؤال على نحو التحديد والتفصيل، لأنّ وظيفة المؤرّخ هي أن يصفَ ويحلّل ما حصل بالفعل، وليس أن يتنبأ بما كان سيحصل لو لم....

لكنّنا نقول بنحو الإجمال:

انطلاقاً من هذا السؤال يجب أن نبدأ بقراءة معنى الإمامة ومغزاها ومَرمَها. من المؤكّد أنّنا إن نحن أخرجنا أدوارَ أئمة أهل البيت (ع) من تاريخنا، فإنه لن يبقى منه إلا تلك السلسلة من الدّول، التي مضت تستولي على الحكم بالقسوة والقهر والغلبة، دونما أدنى اعتبار لإرادة شعوبها المغلوبة على أمرها. تلك الدّول التي يستفرغ مؤرّخونا وسعهم كلّ في تحقيها على نحو يؤهم بأنّ هذا هو التاريخ. مع أنّها كائناتٌ طفيليّة بكلّ المعاني، أمّا التاريخُ الإنساني الحقيقي فهو في مكانٍ آخر. وما من دورٍ للإسلام بشخص فقهاء السّلطة، في كلّ هذا التاريخ البائس، إلا أن يبحثوا في مخزونهم العملي عن فذلّة مُصطنعة، يُدبّجونها برسم الغالب، ابتغاء إيهام الناس أنّ له صفةً شرعيّة في الحكم. ولا يغفّرنا كثيراً ما يُقال في هذا السّياق على بعثٍ فكريٍّ في الشعوب الإسلاميّة، على الرغم من أنّه حقيقةٌ لا مرّاء فيها؛ ذلك أنّ الأصل من إنها هو

من ثمرات أعمال الإمام الصادق (ع) الرائدة، إما بالمباشرة وإما بالتداعي. وما سواه كله إنما هو فعلٌ سلطوي لأغراضٍ سلطوية، أو ضد سلطوي لأغراضٍ ضد سلطوية. أي أنه ليس فعلٌ تفكيرٍ حرٍّ مُتَمِّمٍ يمكن أن يبنى تقدُّماً حقيقياً. وفي هذا بحثٌ طريفٌ لمن يشوقه الغوصُ في المياه العميقة، ليكتشفَ ما تحت السطح، حيث يستوي الجميعُ استواءً ما في مدى الرؤية.

5- ثم إنَّ من تمام ما بدأنا به الفقرة السابقة وما فيها من دروس، أن نقولَ إنَّ المرحلةَ التاليةَ من سِرِّ الأئمة، كانت للعملِ المباشرِ تحت غطاءٍ مُحْكَمٍ من السَّريَّة، واستمرَّت من بعد مئةٍ وخمسيٍّ وستين سنة هجرية، أي منذ بدء إمامة الإمام الباقر (ع) (95هـ/713م)، حتى نهاية إمامة الحسن العسكري (ع) (ت: 260هـ/873م). وأي تقريباً ضِعْفُ المُدَّة التي اقتضاها الانتقالُ من مرحلة الاستيعاب إلى مرحلة العملِ المباشر. ثم إنَّ المرحلةَ السابقةَ نفسها استهلكتُ فترةَ إمامة أربعةٍ من الأئمة. أمَّا المرحلةُ التالية فقد استهلكتُ فترةَ إمامة سبعةٍ منهم. وهذا إن دلَّ على شيءٍ فعلى أن هذه هي الأصلية، وعلى أنَّ أعمالهم فيها كانت هي المَقْصَدُ والغايةُ والمَطْلَبُ. ومع ذلك فإنَّ المرحلةَ الأولى تحظى من مفكرينا وباحثينا قديماً وحديثاً بالعناية كلها. في حين لا نعرفُ الكثير عن المرحلة التالية، لأسبابٍ باتت واضحةً لدى القارئ اللبيب. وإنَّما نَظِلُّ عليها من بعيد من خلال نوافذٍ مُتقاطعة، أرجو أن يُرافقنا القارئُ في استشرافها في الفصول الآتية.

6- بيد أننا لن نبدأ الغوصَ في أسرارِ ذلك العالمِ السَّريِّ الغامضِ وخفائيه، قبل أن نُجيبَ عن سؤالٍ أظنُّ أنَّه يشغلُ الآن بالَ القارئِ الطَّلعة، بعد أن استوعب الأفكارَ التي عاجلناها في الصفحات السابقة. ذلك بأن نتساءل:

ما دمنا لا نملكُ نصوصاً صريحةً على ما زعمناه من عملٍ سريٍّ مُباشرٍ

بقيادة الأئمة، فما هو مُستندنا لأصل وجوده، بحيث ذكرناه مرارًا وكأنه أمرٌ مفروغٌ منه؟

وفي الجواب نقول:

ثمة حقًا في ما عرضناه حتى الآن فرضيةٌ سابقةٌ على الدليل. ولكن السَّبْقُ هنا في الشكّل، أي في موقع الفرضية من جسم البحث. هنا نذكرُ ونذكرُ بأنّ من حقّ المؤلف أن يسبقَ قارئه أحيانًا بخطوة أثناء العرض، شرط أن يصلّا معًا إلى نهايته، مثلما يحدثُ في بعض العمليات الرياضية.

ثم إنّ هذه الفرضية لا تأتي من الفراغ؛ بل هي مسبقةٌ بضرورة، هي من يقين المتأمل العارف بأنّ ثمة أمرًا خفيًا لا يعرفه، ولكن تطوّر الأحوال يقتضي فرض وجوده بمقتضى طبيعة الأشياء. وظيفتها -الضرورة- فقط أن تقود تفكير الباحث وهو يتفحص مختلف النصوص والمعلومات التي لديه، بدونها سيكون بحثه قاصرًا عن معالجة الأسئلة التي تطرحها الحركة التاريخية. خصوصًا أنّه يعرف جيدًا أنّه يتعامل مع أمورٍ حصلت تحت مستوى الملاحظة العادية، وضمن نطاق محكم من السريّة.

فلنتأمل في ما يأتي:

من المؤكّد أنّ كلّ ما نخوض فيه الآن قد بدأ بفاتحة الإمام الباقر (ع) باتجاه توليد حالة منهجية صلبة في العقل الإسلامي. وظيفتها الأساس أن تُنهي وضع التسيّب المطلق، الذي جعل وظيفة الأمة السياسية والأخلاقية سائبةً يُكيّفها المستولون على السّلطة بما يُناسبهم⁽¹⁾. ثم بالعمل الشّامل والباهر الذي قاده وتولّاه من بعده الإمام الصادق (ع). والحقيقة أن عمل الإمامين، الذي

(1) تفصيل هذه الإشارة وما قبلها في كتابنا القادم إن شاء الله: رسالة الإمام زين العابدين (ع) إلى الزّهري.

استمرّ ما يزيد على نصف القرن (95-148هـ/ 713-865م)، قد أطلق في الوسط الإسلامي العام، وليس الشيعي فقط، صدمةً فكريةً إيجابيةً، مضت تتفاعل بشكل موجاتٍ متعاقبةٍ، اتخذت مختلف الوجوه بما في ذلك نشأة غير مذهبٍ جديد؛ ما قد يراها بعضٌ بالنظرة السطحية مختلفة عما استتبته الإمامان، ولكننا نراها متأثرةً بعمق بجوهرهما الفكري. وهي على كل حال أفضلُ بما لا يُقاس من العبث الوقح، الذي تولّت السُلطةُ كبره بقصد التضليل، تحت شعار ما سموه زُورًا الحديث أو السُّنة النبوية.

لكنّا إذ ننظرُ إلى تفاعلاتٍ مشروع الإمامين نرى آتِه، من الجهة الأخرى، قد جرى استيعابه من بعض جمهورهما بنحوٍ ناقصٍ أو قاصر، بحيث ضيَع مرماه البعيد. ذلك ما حصلَ تحت تأثير ذهنيةٍ إحراقِ المراحل، ابتغاء القفز مُباشرةً إلى الغرض السياسي دون مُقدماته ومُهيئاته لدى الحركتين، المذهبين في ما بعد، الزيدية والإسماعيلية.

والحقيقة التي ينبغي التأكيدُ عليها قبل أيّ منظورٍ آخر، أن علاقةَ زيد بن علي بن الحسين وإسماعيل بن جعفر الصادق (ع) بالحركتين/ المذهبين هي علاقةٌ محض اسمية؛ ذلك أنّ من المؤكّد أنّ زيدًا لم يطرح نفسه إمامًا في مُقابل ابن أخيه الإمام الصادق (ع)، وأنّه إنّما خرجَ وقاتلَ وقُتلَ لظلمٍ شخصي نزل به من أحد جلاوزة السُلطة⁽¹⁾. والقول، استنادًا إلى خروجه هذا، إنّ كلّ فاطميٍّ خرج بالسيف إمامٌ واجب الطاعة، هو اجتهاذٌ محضٌ من أئمة الحركات الزيدية الكثيرة في العراق وإيران، هم وحدهم الذين يتحمّلون مسؤوليته. ولكنهم، على كلّ حال، نجحوا في تأسيس إماراتٍ بإمامتهم في بعض نواحي إيران،

(1) وذلك بعدما وجّه هشام بن عبد الملك إلى زيد كلماتٍ نابية بحق أخيه الإمام الباقر (ع). (أحمد بن علي الحسيني المعروف بـ(ابن عتبة)، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، ص 194).

يصلح بعضها أنموذجاً للدولة العادلة، بالقياس إلى أنظمة الحكم يومذاك. أما إسماعيل فمن الثابت أنه توفي قبل أبيه بسنوات في 143هـ/ 760م. ولكن أبناءه لم يُسلموا بموته، وزعموا أنه كان على قيد الحياة بعد وفاة أبيه. وبنوا على ذلك أنهم الأحق بالإمامة من بعده. واتجه أحفاده من ابنه محمد إلى الهند، حيث نظموا الدعوة لإمامتهم. وما يزال أتباعهم هناك حتى اليوم. أما ابنه الآخر علي فقد اتجه إلى الشام حيث كسب مؤيدين ما يزالون أيضاً، ومنها إلى بلاد المغرب. وفيها أنشأوا دولة قوية، انتقلت إلى مصر لتؤسس الدولة الفاطمية، التي حكمت مصر بضعة قرون، ومنها أنحاء أخرى. وكانوا حينها حلوا يبتون دعاتهم في البلاد. وبذلك نجحوا في إيجاد قواعد لهم ما تزال في أنحاء إيران والهند وأطراف شبه الجزيرة العربية.

والحقيقة الغائبة عن الأذهان أن الإسماعيليين نجحوا في دعوتهم نجاحاً باهراً، إلى درجة أنهم زاحموا المذبة الإسلام الرسمي ببغداد في نطاق الجغرافيا البشرية والحضورين السياسي والعسكري. ولكنهم انطفأوا كأنها فجأة من التاريخ، مخلّفين جيوباً متفرقة في الهند والشام ونجران ما تزال حتى اليوم. ومما لا ريب فيه أن الفضل في نجاحهم التاريخي يرجع إلى تنظيمهم الدعوي البارع. أما انطفأؤهم فله سبب آخر، ليس هذا التمهيد محل بحثه⁽¹⁾.

7- سُقنا هذا السرد التاريخي ابتغاء الوصول إلى السؤال الآتي بياناً لضرورة الفرضية:

لماذا انطفأ ذاك المذهب الشيعيان الكبيران اللذان خرجا من وعلى الخط الإمامي، في حين أن الخط الإمامي نفسه، الاثني عشري في ما بعد، تابع صعوده بصمت وثبات، بحيث إنه في مرحلة تالية فرض نفسه فرضاً على

(1) انظر: هوار، دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة بالإنكليزية، مادة «الإسماعيلية».

السُّلطة المركزيّة في بغداد، ومن ذلك أنّه قاسَمَها الحُكْمَ وشؤونه، بأن كان له منصب الوزارة، أي جماع السُّلطة التنفيذيّة، في مُقابل احتفاظ الإسلام الرّسمي بمنصب الخلافة؟

من الواضح أنّ هذه المُقاسَمة لم تأتِ على نحو التبرُّع والتكريم من أرباب السُّلطة العباسيّة في بغداد، وإنّما هي تعبيرٌ مُناسِبٌ عن تنامي الثقل السُّكّاني والسياسي للشيعة الإماميّة في نطاق حُكُمها الواسع وساحته. بحيث إنّ بات من الضروري تمثيلهم في تركيبة السُّلطة العُليا، بما يتناسب مع ثقلهم السُّكّاني والسياسي.

إنّ مَنْ كان له أدنى اطلاع على وضع الشيعة إجمالاً في العهد الأموي، خصوصاً بعد يومَي كربلاء والحرّة الرّهيبين، لَيُمكنه أن يتصوّر حجمَ النّقلة الهائل التي خطّت بهم دائماً خطى ثابتة مُتّابعة إلى الأمام. في حين انكفأ الخطّان الشيعيّان اللذان خرجا من وعلى الخطّ الذي قاده الأئمّة المُتوالون، بعد أن وصلا إلى مُستوى دُولٍ وإماراتٍ انتشرت هنا وهناك. منها الدولة الفاطميّة في مصر، التي زاحت الدولة العباسيّة من موقع النّدّة.

إن تَكُنْ أسبابُ صعودٍ فهبوطٍ ذينك الخطّين مكشوفةً، بحيث يُمكنُ للمؤرّخ الحاذق أن يضعهما تحت منظاره دارساً مُخلّلاً، فإنّ ما وقفنا عليه من صعودٍ ثابتٍ للخط الإمامي يقعُ في مكانٍ ما تحت مُستوى الملاحظة العاديّة. ولكنّه بالتأكيد لم يحصل دون أسبابه الموضوعيّة. هكذا يفرضُ علينا الأثرُ أن نبحثَ عن المؤثر، مُتسلّحين بكلّ ما تحت يد الباحثِ من أدوات البحثِ ومناهجه.

والحقيقة أنّنا في هذا أمام الجانب غير المرئي من التاريخ المكتوب، حيث يكمنُ التاريخُ الإنسانيُّ الحقيقي. وحيث قد نرى الأثرَ ونخفي علينا المؤثرَ، كما

هاهنا؛ لذلك فإن علينا أن نستفرغ كل ما لدينا من وسع في كشف خبيثه.
في السلوك البشري ما من شيء يخفى كلُّه، مهما يكن عمق الكتمان الذي
أحاط به؛ بل لا بُدَّ من أن تند عنه هنا وهناك إماراتٌ، إذا جمع ما بينها مؤرَّخٌ
مُتمرس، وركَّبها التركيب المناسب، فإتَّها قَعِينَةٌ بأنَّ تصلَ بالبحثِ إلى نتائج
مُدْهشة.

هذه هي الإشكالية، وذلك هو الأملُ اللذان وضعناهما نصبَ العين في ما
سيأتي من الكتاب.

الفصل الأول

من هُنا كانت البداية

1- الإمام الباقر: العملُ المباشر

كما قلنا في ما فات، فإنَّ كلَّ ما نسعى إلى كشف حبيته قد بدأ على يد وبعمل الإمام الباقر (ع) (95-114هـ/713-732م) طيلة زهاء العشرين سنة من إمامته.

ففي الوقت الذي كان فيه عبدُ الملك بن مروان (65-86هـ/684-705م) قد صرفَ شطراً كبيراً من عُمره في الخلافه بالعمل على مشروعه، الذي رمى منه إلى استدراك ما بدا جلياً بعد يوم كربلاء، من مواطن القصور والنقص في ما سبقه إليه سلفه معاوية، مُستعيناً بصنيعته شهاب الدين الزهري.

وفي الوقت الذي كان ابنه الخليفةان المتواليان: الوليد (86-96هـ/705-714م) فسليمان (96-99هـ/714-717م) يُتابعان بدأب، مع الزهري نفسه، ما كان قد وضع أبوهما له الأساس. ومن بعدهما بفاصل قصير، هي السنوات الثلاث التي خَلَفَ فيها عُمَرُ بن عبد العزيز، أخوَاهُما يزيد (101-105هـ/719-723م) فهشام (105-125هـ/723-742م). وإنَّ يَكُنْ عملُ هؤلاء الأربعة، خصوصاً الأخيران منهما، يفتقرُ إلى الاحتراف الذي تمتَّ به أعمالُ والدهما، باعتباره كان فقيهاً من فقهاء المدينة، قبل أن يغدو خليفة. وعلى كلِّ حال، فإنَّ ما كان يُقلِّقُ الجميع، والغاية التي عملوا عليها منذ معاوية، هي إنتاجُ إسلامٍ ليس من أحكامِهِ ونظامِهِ الأخلاقي ما يسمعُ؛ بل هو يُقاومُ، كلَّ نزعةٍ لدى الأمة بأن تكونَ الأمة الوسط التي تأمرُ بالمعروف وتنهى عن المنكر، لحسابِ

مفاهيم شوهاء بديلة. من ذلك أن كلَّ مَنْ بايعه بعضُ الناس بأي وسيلة، حتى لو كانت بالقهر والغلبة والرشوة، هو إمامٌ مُفترَضُ الطاعة، لا ينزَلُ ولا يُعزَلُ لأي سبب، واجِبُ الأُمة المُبتَلَاة به هو حَضْرًا أن تصبرَ وتوَكَّلَ على الله وتنتظر عدله ليقتضَ لها من ظالمِها يومَ الحساب. إلى ما هنالك من مفاهيم شوهاء، جرى تحويلُها بدهاءٍ لِمَا يُوَدِّي عكسَ غايتها. وظيفتها أن تقمَعَ الناسَ قمعًا ذاتيًا، يُريخُ الحاكمَ من عبءِ قمعهم بنفسه.

ذلك النهجُ الشيطانيُّ وضعَ أساسه سلفُ البيت الأموي بفرعيه معاوية، مُستندًا إلى ما سماه زُورًا «السُّنة»، مُستعينًا بمن وضع له من الحديث ما يشتهي، ونشره بين عامة الناس جيشٌ من أئمة المساجد والقُصاص. وهؤلاءُ خطباءُ مُحترِفون، عملُهم أن يخطبوا في الناس بعد كلِّ فريضة بما لُقنوا من أفكارٍ ومفاهيم ونصوص.

لكنَّ موطنَ النقصِ في خِطة معاوية، على ما كان فيها من دهاءٍ، وعلى ما وضعه في خدمتها من جهازٍ كبيرٍ مُحترِف، أنَّها اقتصرَت في عملِها على المنطقة الشاميّة. فسقطت عند أولِ امتحانٍ كبيرٍ في يومِ كربلاء، وانكشفَ كل ما فيها من مُخادعةٍ وتزوير، فانهارت الدولة وهي في عزِّ قوتها سُقوطًا كبيرًا مُتداعٍ. عندما نجح عبدُ الملك بن مروان في استعادة المُلْك لصالحِ بيتِه المرواني، بعد أن قضى على البيت السُفْياني قضاءً مُبرمًا، يبدو أنَّه شَخَّصَ مواضعَ الخللِ في خِطة معاوية تشخيصًا دقيقًا؛ بدليل أنَّنا رأيناها يستحضرُ من المدينة شهابَ الدين الزُّهري، ويُوَكِّلُ إليه تحت إشرافه المُباشر قيادةَ الجهازِ الديني كِله إنتاجًا ونشرًا، مع اهتمامٍ خاصٍّ بأن يجري نشرُ كل ما يصدرُ عنه في الآفاق، أي حيثما تصلُّ سُلطةُ الخليفة.

في الوقت الذي كان فيه ذلك العمل الخطير والبعيد المرامي كله يجري بدأبٍ ومُتَابَعَةً رَسْمِيَّةً، كانت البدايةُ كما قلنا في عنوان الفصل على يد إمام العصر الإمام الباقر (ع). أعني بداية فترة العمل المُبَاشِر من مراحل أعمال الأئمة وافتتاحها.

2- في معالم الفترة

علينا الآن أن نُحاولَ قراءةَ معالمِ الفترة، مُتَسَائِلِينَ ما الذي أتاح للإمام، أو ربما ما أوجِبَ عليه في الحقيقة، أن يتحوَّلَ عن خطَّةِ الاستيعابِ والاحتواءِ إلى خطَّةِ العملِ المُبَاشِر؟

يلوحُ لي أنَّ في الأمرَ سببين، أو سببًا واحدًا يمكن تحليله إلى اثنين:
الأول: أنَّ فترةَ الاستيعابِ/ الاحتواءِ قد وصلتْ إلى غاياتها المنشودة، بعد أن بلغت ذروتها بيوم كربلاء وتداعياتِهِ -ومن التداعيات طبعًا يوم الحرَّة- الذي أسقط الأفعنة الزائفة عن وجه السُّلطة البشع. وأظهر بها لا يُمكن أن يكون موضعًا للريب أنَّها لا تتورَّع عن أي شيء في سبيل الاستمرار بقهر الأُمَّة ابتغاءَ إخضاعها لسلطتها.

الثاني: أن من مفعولات يوم كربلاء أنه فرَزَ الأُمَّةَ فرَزًا عموديًّا إلى قسمين:
أ- أَكْثَرِيَّةٌ ساحقةٌ غاضبةٌ مُستنكرةٌ، أيقظتها الجريمةُ الرهيبةُ على حقيقة الحالة السياسية بأفاتها كلها، بعد أن أسقطت عن وجهها الأفعنة كلها بما ارتكبته، وظهرَ رجالُها على حقيقتهم. هذه الأَكْثَرِيَّةُ هي نفسها التي كانت قبل قليل صامتةً، إمَّا لأنَّها مرعوبة مقموعة، وإمَّا لأنَّها مخدوعة خاضعة للبرنامج التضليلي السلطوي القاهر الذي وصفناه، وإمَّا لأنَّها تنتظرُ الفرصةَ المناسبةَ للنهوض.

تلك الفئات الثلاث رأيناها تتحرّر فجأة من إحباطاتها كلها، وتطلق إدانة جماهيرية شاملة، عاصفة وفريدة في تاريخ الشعوب الإسلامية. أدت إلى انهيار الدولة كما سبق أن قلنا، تحت وطأة العار وما أدى إليه من نزاعات داخلية بين رجالها.

ب- أقلية من فريق السلطة. وهذه من فصيلين:

الفصيل الأول: أقلية ضئيلة من أبواق السلطة تُجاهر بتأييدها ما ارتكبه السلطة في كربلاء والمدينة؛ بذريعة أن يزيدًا وعبد الملك كليهما خليفة شرعي بايعه المسلمون بيعاً شرعية، فالخروج عليه حِرابةٌ وعصيانٌ لولي الأمر الشرعي، تُبيح قتل مُرتكبيها أيًا كان. وما نزال حتى اليوم نجدُ صدى هذا النمط من التفكير البائس المحض سُلطوي لدى الوهابيين.

الفصيل الثاني: فريقٌ من البيت الأموي -الفرع المرواني منه بالتحديد- استنكر ما جرى في كربلاء خصوصاً -أي دون اجتياح المدينة-، ليس اعتراضاً على المبدأ، وإنما على طريقة التنفيذ التي لم تنظر إلى العواقب، فكان أن أدت إلى عكس النتائج المنشودة. هذا الفريق بدأ مُسلسل الاغتيالات المتبادلة بين فرعي البيت الأموي. فاغتال المروانيون يزيدًا بن معاوية، باعتباره سبب أزمة الأسرة. ثم ألحقوا به ابنه البريء معاوية الملقب بالثاني ليكون قتله في ما يبدو رسالة واضحةً للسفيايين بأن ملكهم قد انتهى. فردّ السفيايتون باغتيال الخليفة التالي مروان بن الحُكم. وفي المقابل قتل عبدُ الملك كبيرَ البيت السُفياني آنذاك: الوليد بن عتبة بن أبي سُفيان، الوحيد من كبار البيت الأموي الذي تورّع عن الدخول في آثام أسرته، وعَمراً بن سعيد بن أبي سُفيان، الملقب بالأشدق، الذي قتله عبدُ الملك علناً بيده. في ما يبدو رسالة لا ينقصها الوضوح، تؤكدُ مضمونَ قتل معاوية الثاني.

إنَّ القارئَ العارفَ إذ يستوعبُ في ذهنه هذه الإحداثيات كلها، لفي وسعه أن يرى كأنها رأيَ العين كيف صنعتُ دماءُ الشهداء على رمالِ كربلاء تاريخاً جديداً. هو ذلك الذي عمِلَ عليه الإمامُ الباقر (ع) والأئمةُ من بعده بمُختلف المناهج والوسائل.

على أن تقديرنا العظيم لمعنى توضيحات أولئك الشهداء وسيدهم سيّد الشهداء (ع) وتداعياتها، ينبغي أن لا تُنسِنّا أنّها تستقرُّ على قاعدةٍ متينةٍ صنعتها سياسةُ أبيه وأخيه من قبله. نقولُ هذا لنعلمَ أن سياساتِ أئمّتنا (ع) سلسلةٌ مترابطةٌ لا تنفصم. وآملُ أن نقفَ على ما يُعزِّزُ هذه الملاحظة في ما يأتي إن شاء الله.

3- الإمام في ميدان العمل: استعادةُ المبادرة

ينبغي أن يكونَ واضحاً في ذهن القارئ منذ الآن، أن العملَ التغييري الذي افتتحه الإمامُ الباقر (ع)، ثم وصل إلى ذروته على يد الإمامِ الصادق (ع) إنّما رمى إلى غرضٍ أساس، هو استعادةُ المبادرة من السُّلطة وأجهزتها في تركيب عقل الإنسان المسلم ووجدانه، ابتغاءَ تحريره من أشكالِ الاستلاب الفكري والأخلاقي كافة التي سلّطتها عليه، تحت عنوانِ إسلامِ سُلطويٍّ مُزيّف، مصدرُهُ ومنبعُهُ سبيلٌ هائلٌ من النصوصِ المنسوبةِ زوراً إلى النبي باسم «السُّنة»⁽¹⁾. بحيث قيل إنّ البخاري انتخبَ صحيحه من ستمئة ألف حديث.

(1) ينبغي التنبيه هذه المناسبة إلى أن السُّنة هي حضراً ما عملَ به المسلمون على عهد نبيهم، وما أعلنه هو بنفسه إعلاناً عاجلاً مقصوداً. وكل ما سواه مما نُقل عنه قولاً أو فعلاً أو تقريراً فإنّما هو الحديث أو الخبر.

جاء في حديث معروف عن النبي (ص): «إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله ومُستحي». كما جاء عن الإمام علي (ع) أنّه عندما بعث عبد الله بن عباس إلى النهروان لمُجادلة المُحكّمة أوصاه فقال: «لا تُجادلهم بالقرآن فإنّه حُمال معانٍ، وجادلهم بالسُّنة». ومن الواضح أن المقصود =

وهو رقم هائل، يُرينا أن آلة إنتاج الحديث كانت تعمل بكامل طاقتها دون كوابح أو ضوابط.

والظاهر أن الإمام الباقر (ع) بدأ عمله في المدينة، بوصفها المقر الطبيعي له ولبيته. ثم بوصفها موطنًا لحملة الحديث ورواته، حافظ المقر على براءته من التأثير بالضغط والتوجيه السلطوي الذي خضعت له دمشق. ومن هذا وذاك، فإن عمله فيها سيأتي في سياق طبيعي غير استفزازي.

ثم إننا رأيناه وقد طفق يُوزع حضوره الشخصي بينها وبين الكوفة، وهذه حركة في الغاية من حيث الأهمية. وذلك بوصف الكوفة آنذاك، وإلى ما بعد ذلك بزمان طويل، الحاضنة الأكبر تجمع للشيعه. أضف إلى ذلك أنه كان أول إمام ينزلها منذ أن خرج منها الإمام الحسن (ع) جريحاً قبل ما يزيد على نصف قرن من الزمان، مُيمماً وجهه شطر المدينة، حيث توفي بعد زهاء عشر سنوات. والظاهر أيضاً أن حضوره في هذه، على الأقل في فترة متأخرة، كان أكثر مما يكون في المدينة. وعما لا ريب فيه أنه كان أعود بكثير؛ بل هو المقصد والغرض الحقيقي. على أننا يجب أن نؤوه أيضاً بأهمية حضوره في مدينة جدّه، حيث الساحة هناك مفتوحة على مختلف الاتجاهات الحديث فقهية الأكثر براءة نسبياً. بحيث يمكننا القول إن حضوره فيها كان أفقياً انتشارياً، ربما كان له أثره في ظهور بعض المذاهب التي لم تتأثر كثيراً بالترثرة الحديثية التي كانت عالقة في دمشق. نقول «ربما» لأننا لا نملك الدليل على ذلك، ثم لأنه يقتضي بحثاً خاصاً. ولكننا من الجهة الأخرى، لا نجد بيئة فكرية صالحة لاستنبات منهج عقلي اجتهادي، حتى وإن يكن على شيء من الاختلاف، في غير العالم الفكري

= هنا بـ «السنّة» ليس كل ما رواه الراوون من قول النبي وفعله وتقريره. ومن ذلك نفهم أن المفهوم المبكر والأصيل للسنّة هو غير الحديث، وأن معناها هو حضراً ما يتناه.

الذي بناه الإمامان الباقر والصادق (ع).

أما حضوره في الكوفة فكانت له صفة عمودية، غاص عميقاً في قلب العقل الشيعي الذي كان حتى ما قبله محض ولائ شخصي وموقف سياسي، يدور على أهلية الحكم وصفات ولي الأمر. وها هو قد جاء الآن من يزوده برؤية فكرية شاملة لما تقتضيه المرحلة.

4- معالم الخط التأصيلي للإمام الباقر (ع)

ليس من غرضنا الآن أن نخوض على نحو الإحاطة بكامل معالم الخط التأصيلي الذي عمل عليه الإمام، إلا بالمقدار الذي يُطلق الفكر باتجاه غرض الكتاب المحدد في عنوانه. لذلك فإننا سنكتفي بإيراد الملحوظات الآتية:

الأولى: لم يمنح قضية التنظير للسلطة ومفهوم الشرعية، تحت عنوان خاص بهما، أي عناية. وإنني لأظن أن القارئ الحصيف الذي واكبنا في الطريق الذي سلكه البحث لن يجد أدنى صعوبة في فهم السبب؛ ذلك أن الأزمة الحالية قد تجاوزت بمسافة كبيرة هذه القضية على أهميتها. الآن مفهوم الإسلام، ووظيفة الأمة الإسلامية، وحقوق الإنسان المسلم، قد باتت مَسْلُوبَةً وفي دائرة الخطر الشديد، تحت وطأة التهريج الفكري الذي سخرت له السلطة في دمشق ما تحت يدها كله من رجال ووسائل. فالواجب الأول استعادتها، وتحريك عقل الإنسان المسلم.

وإنني أدعو القارئ اللبيب إلى أن يتأمل بدقة في هذه النقطة، ليرى عبثاً سُلَم الأولويات الذي قادَ ووجهَ عمل الأئمة، وفي رأسه الحفاظ على مفهوم الإسلام وغاياته الأساسية. وذلك أمر لم يفهمه المستعجلون من الشيعة، الذين أرادوا أن يقفروا مباشرة إلى الإمساك بالسلطة، حتى في غياب القاعدة الشعبية

القادرة، بها لها من حجمٍ ووعيٍ سياسي، على انتزاعها والاحتفاظ بها.
الثانية: اجتنب ونهى عن الخوض في المسائل التي لا تُوصَلُ إلى يقين. وهي
على كل حال أقربُ إلى التَّرفِ الفكريّ.

«تكلّموا في خلق الله ولا تكلّموا في الله، فإنّ التكلّم في الله لا يزدادُ صاحبه
إلا حيرةً». «فما وقع فهمك عليه فهو خلافه، لا يُشبهه شيء ولا تُدرّكه
الأوهام».

وما كلامه على أفعال الإنسان، وأنها تقعُ في مرتبةٍ ما بين الجبر
والتفويض «لا جبرَ ولا تفويض، ولكن أمرٌ بين أمرين» إلا فعل ضرورة.
ردّاً على تبني السُّلطة ونشرها منذ معاوية فكرة الجبر، لأغراضٍ سياسيّة
غير خفيّة.

الثالثة: منحُ عنايةٍ خاصّةٍ للتَّنظيرِ للإمامة، بوصفها إماماً وإكمالاً
لوظيفةِ النبوة. بدونه ستبقى قاصرةً عن بلوغِ أغراضها الحقيقية العملية.
ولذلك فإنّها كالنبوة لا تثبُتُ إلا بالنصّ. وهذه أطروحةٌ قد صدع جدّه
الإمام أمير المؤمنين (ع) من قبل بأوضح بيان وأجلاء بأنّها سنّة الله في
جميع النبوات من قبل، حيث قال في خطبته الغديرية الشهيرة: «هذا [يومُ
الغدِير] يومُ شيث. هذا يومُ إدريس. هذا يومُ يوشع. هذا يومُ شمعون؛
بل وألحَ إليها الحديث النبويّ المشهور: «يا علي أنت منّي بمنزلة هارون
من موسى، إلا أنّه لا نبيّ بعدي».

الرابعة: حصرَ الحديث الصالح للعمل به في الأحكام بما ورد عن أهل
البيت؛ وذلك - عند العارف - تديراً ضرورياً، بالنظر إلى الفوضى الهائلة في
الرواية، كما بيّنا قبل قليل.

الخامسة: حاربَ الاتجاهات الغالية حرباً لا هوادة فيها. والملاحظُ أنّ الغلوّ

بأهل البيت قد انفجر في هذه الفترة، لأسبابٍ تستحقُّ أن تكونَ موضوعاً لبحثٍ خاصٍّ. وما من ريبٍ في أنَّ الفضلَ في انكفائها يرجعُ إلى التدبيرات الحازمة التي اتخذها الإمامُ بحقِّها.

ذلك النهج، الذي نأملُ أن نكون قد استوفينا معالمه بما وقفنا عليه من عناصر خمسة، كان بمجموعه أطروحةً جديدةً على الحياة العقلية عند الكافة. تفاوتت الأنظارُ في رؤيتها، وإن هي أجمعت على تقديرها تقديرًا عاليًا، كُلُّ بحسب الموقع الذي هو فيه.

بعضُ النُخبَةِ من الشيعة رأى أنَّ الإمامَ قد تقدّم بهم إلى موقعٍ له ذاتيته الخاصة، كانوا يفتقرون إليها من قبله⁽¹⁾. ولكنَّ غيرهم من غيرهم نظر إلى الأمر برؤية أوسع. ومن هؤلاء ابن قتيبة: «أخذ عنه أهلُ الفقه ظاهر الحلال والحرام»⁽²⁾. وحدهم أربابُ المشروع الاستلابي العالق في دمشق حيرهم وأقلقَ بالهم؛ ذلك الذي أتاهم من حيث لا يحتسبون، بعد أن ظنوا أنهم أمسكوا بناصية الأمة حاضراً، وبات همُّهم مُتَّجِهاً إلى ضَمَانِ المُستقبل. فرأينا الناطقَ بلسانهم يتفنَّن في رمي الإمام بما هو داؤه، دون أن يجرؤ على أن يُسمِّيه، مُراعاةً لمكانته العالية في نفوس الكافة كما رأينا⁽³⁾.

(1) «كان الشيعة قبل أبي جعفر [الإمام الباقر] لا يعرفون مناسك حجَّهم وصلاتهم وحرامهم. حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبين لهم مناسك حجَّهم وصلاتهم وحرامهم. حتى صار الناس يحتاجون إليهم، بعد أن كانوا يحتاجون إلى الناس» (محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج2، ص20). ومثله باختلاف يسير في: محمد بن مسعود العياشي، تفسير العياشي، ص202-203.

(2) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ص62.

(3) المعنى بذلك شهاب الدين الزُّهري حيث قال: «إذا سمعتَ بالحديث العراقي فاردِّدْ به ثم اردِّدْ به». «يُخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجعُ إلينا من العراق ذراعاً»، إلى غير ذلك... (انظر: عطية فرج الجبوري، مباحث في تدوين السنة المطهرة، ص17). وما من شك في أن المقصود بذلك هو الإمام الباقر، لأنه كان العامل الوحيد آنذاك في الوسط العراقي ممن يُمكن أن يُوجَّه إليه كلام كهذا من إنسانٍ في موقع الزُّهري.

5- الإمام الصادق: نحو البناء

على الرغم من تقديرنا العالي للخطوة الواسعة التي تقدّمت بها حركة الإمامة إلى الإمام على يد وجهود الإمام الباقر (ع)، فإننا نعتبرها تهيئة وإرهاصاً لما تمّ بعده على يد وجهود ابنه الإمام الصادق (ع). ويصّرف النّظر عن موقع كلّ منهما ودوره في إنجاز الشّروط الموضوعيّة لمرحلة العمل المبايّر القادمة، فإننا نقول إنّ الأب قد بدأ فوضع الأساس، وإنّ الابن قد أعلّى من بعده البناء. وما من بناء يعلو على غير أساس، وما من معنّى لأساس لا يعلوه بناء.

أثناء ما يزيد على ثلاثة عقود من العمل الدائب في المدينة والكوفة، كان الإمام قلب حركة إحياء وتجديد شاملة. كان من بركتها وحميد أثرها أن أعادت إلى الإسلام وجهه الأصيل، بوصفه عالماً مفتوحاً على الحقيقة التي لا تنضب. كان ينظر، وإن من بعيد، إلى المجتمع الحُرّ العادل الذي يُفكّر ويسعى على قاعدة رؤية واضحة للأولويّات. عاملاً على صناعته على أساس من الوحدة والعدل وتكريم الإنسان، ورفض للجاهليّة، جاهليّة زمانه، وما فيها من انحراف وتضليل واستثثار واستعباد. وفي هذا السبيل عمل على تربية جيل من المتّورّين دون أي اعتبار لمذهبيهم، منهم خرج حملة النهضة التالية، وقاوم التضليل الفكري، ووقف موقفاً متحفّظاً من الثورات الانفصاليّة غير المدروسة التي نشبت في زمانه.

على أنّ ما يستحقّ من العارِف اليوم أعلى درجات التنويه، أنّه لم يعمل إطلاقاً عمل مَنْ يرمي إلى تشييد مذهب. بدليل أنّنا نجد بين الآلاف من تلاميذه والرّواة عنه أعداداً كثيرة من غير الشيعة. منهم مَنْ اعتُبر في ما بعد مؤسساً للمذهب، كما هو معروف. الأمر الذي تلقّاه الناس بأحسن القبول؛ ما يدلّ ضمناً دلالة تبلغ الغاية من الوُضوح على أنّ الأكثرية الصّامّة، ومنها

كثيرون من النخبة الفكرية، كانت تتطلّع بشوق إلى التحرّر من هذر الطاقة الفكرية في التنازع على مسائل كلامية لا فائدة عملية منها، ما نراه حتى اليوم في قاعدة نُشوء المذاهب في الإسلام.

ولسنا قادرين على تصوير الموقع السامي الذي يحتله الإمام، وما يزال، لدى المسلمين كافة، من التذكير بأنه ثاني اثنين يُطبّقون على فضليهما، أوهُما رسولُ الله (ص).

6- الإمام الصادق: ريادة البداية

نختُم الفصل بما بدأنا به من عنوان: «من هنا كانت البداية»، أي بداية الوجه الآخر الخفي من أعمال الأئمة، بالقول بِسرعة إنّ الإمام الصادق (ع)، في ما تدلُّ عليه الدلائل، هو الذي افتتح ووضع الأساس لذلك الوجه الآخر الذي أنتج تاريخاً سرّياً وسيراً مكتومة موازية للسيرة العلنية. سيُصبح من بعده مَصَبَّ جهود الأئمة المتوالين حتى نهاية فترة حُضورهم العلني. كما سيُصبح مَصَبَّ اهتمام البحث والباحث في ما سيأتي إن شاء الله من الكتاب.

الفصلُ الثاني

معالمُ على الطريق: قُمْ

1- عَوْدٌ عَلَى بَدْءٍ

مِمَّا نَرَاهُ مُسْتَعْيِنًا عَنْ كَثِيرٍ بَيَانٍ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مَا وَصَفْنَاهُ مِنْ أَعْمَالِ الْإِمَامَيْنِ، بِالْمَقْدَارِ اللَّازِمِ تَوْصُلًا إِلَى ذُرْوَةِ الْبَحْثِ، كَانَ شَرْطًا وَمَقْدَمَةً ضَرُورِيَّيْنِ لِلْمَرَحَلَةِ التَّالِيَةِ مِنْهُ. فَأَثْنَاءَ نِصْفِ الْقَرْنِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْإِمَامَانِ نَقْطَةُ الدَّائِرَةِ فِي الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ، انْبَعَثَ عَالَمٌ جَدِيدٌ، وَانْتَشَرَ الْمَثَاثُ مِنْ تَلَامِيذِهِمَا يَحْمِلُونَ فِكْرًا جَدِيدًا، فِي جِرَالِكِ فِكْرِيٍّ ذِي مَضْمُونٍ وَتَهَيُّوَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ عَمِيقَةٍ، لَا عَهْدَ لِعَالَمِ الْإِسْلَامِ بِمِثْلِهِ مِنْذُ أَنْ التَّحَقَّقَ نَبِيُّهُ بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى. بِحَيْثُ إِنَّ مَا اكْتَسَبَهُ الْإِمَامَانِ مِنْ مَكَانَةٍ غَيْرِ مَسْبُوقَةٍ لَكِنْ سَبْقِيَّاهُمَا، مَضَافًا إِلَى انْتِشَارِ فِكْرِهِمَا عَنْ طَرِيقِ تَلَامِذِهِمَا، جَمَاعٌ ذَلِكَ سَيَغْدُو الْقَاعِدَةُ وَالْمُنْطَلَقُ لِمَا هُوَ آتٍ.

لَمْ يَبْقَ عَلَيْنَا، قَبْلَ أَنْ نَدْخُلَ إِلَى مُعْتَرَكِ السِّرِّ وَالْكُتْمَانِ، إِلَّا أَنْ نَقِفَ عَلَى أَمْرِ نَرَاهُ فِي نَقْطَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ بَيْنَ الْمَرَحَلَتَيْنِ. فِيهِ مِنَ الْمُعْلَنِ الَّذِي غَادَرْنَاهُ شَيْءٌ، وَفِيهِ مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي نَتَأَهَّبُ لِلْغُوصِ فِيهِ شَيْءٌ.

أَعْنِي بِذَلِكَ انْبِعَاثُ قُومٍ حَاضِرَةٍ عِلْمِيَّةٍ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ أَحَدٌ. ذَلِكَ الْانْبِعَاثُ الْمُذْهِلُ الْآتِي مِنْ خَارِجِ الشَّرْطِ كُلِّهَا الَّتِي نَرَاهَا فِي خَلْفِيَّةِ انْبِعَاثِ أَيِّ حَاضِرَةٍ مِنْ مِثْلِهَا. مَا نَرَى فِيهِ الْيَوْمَ مِنْ مَوْقِعِنَا الْعَالِيِّ فِي الزَّمَانِ دَرْسًا بَلِيغًا فِي كَيْفِيَّةِ صَنْعِ إِنْجَازٍ كَبِيرٍ مِمَّا بَدَأَ فِي حِينِهِ كَارِثَةٌ. وَكَيْفَ يُحْلَقُ تَحَوُّلٌ تَارِيخِيٌّ حَاسِمٌ مِنْ أَمْرِ بَدَأَ فِي حِينِهِ صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ شَأْنٍ.

تِلْكَ قِصَّةٌ عَظِيمَةٌ تَسْتَحِقُّ أَنْ تُرَوَّى بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ.

2- ثورة في العراق

في السنة 81هـ/700م انفجرت في العراق ثورة كبرى، ردًا على المظالم الرهيبة التي ارتكبها عبدُ الملك بن مروان على يد واليه السَّفَّاك الحجاج الثقفي، استمرَّت من بعدُ مدة ستين. خاض الثائرون أثناءها سلسلة من المعارك انتصروا في بعضها. ولكنَّ هزيمتهم النهائية وقعت سنة 83هـ/702م قُرب الكوفة، في منطقة عُرِفَتْ مُذَ ذاك بِـ «دير الجهاجم»؛ لأنَّ أكوام جهاجم القتلى الذين سقطوا في المعركة، ظلَّت من بعدُ عشرات السنين، شاهدًا على المذبحة التي أنزلت بأولئك الذين استلحموا مُتْهافتين على الموت، في معركة طالَتْ مئة يوم. انجلَّت عن هزيمة ساحقة لأهل العراق. ثم تَلَّت الهزيمة لحظة الانتقام، حيث عُرِضَ النَّاسُ على البيعة، بعد أن يشهدوا على أنفُسِهِم بِالْكُفْرِ.

كان مَن اشترك في القتال حتى الهزيمة، تشكُّيلٌ قَبْلِيٌّ صَغِيرٌ نسبيًّا، عُرِفُوا بالأشعرين. هؤلاء كانوا قد نزلوا الكوفة في مَن نزلها بعد فتح العراق، قادمين من اليمن. ثم إنَّهم شاركوا بالأحداث التي ضجَّ بها العراق بعد يوم كربلاء. ومن ذلك أنَّهم وقفوا إلى جانب المُختار، بعد أن رفع شعار الاقتصاص مَن شارك في دماء الشهداء. ثم إنَّهم كانوا مع الثائرين على الحجاج منذ بدأت المعارك.

عندما وقعت الهزيمة في دير الجهاجم، وجاء وقتُ الخِيَارِ الصَّعْبِ بين القتل والبيعة المُذلَّة، وجدنا الأشعرين يخرجون بنسائهم وأولادهم في هجرة اتجهت شرقًا. ما من ريبٍ في أنَّها لم تَكُنْ مُحْطَطًا لها أو كانت تقصدُ مكانًا معيَّنًا؛ بل كانت أقربَ إلى التَّيْهِ. خرجوا هائمين على وُجُوهِهم، يلتمسون بقعةً ينزلونها بأمانٍ بعيدًا عن سطوة الحجاج، إلى أن انتهت بهم دروبهم الطويلة إلى بقعةٍ في غرب إيران شبه يباب. أرَضُّها ملحٌ وآجام تسكنها الأفاعي والعقارب القاتلة،

وماؤها ملح أجاج. فنزلوها نزل طائر مهاجر أنهك طول السفر، لا من إرادة واختيار حر، إنما فقط لأنها البقعة الوحيدة التي قبلتهم ولم يدفعهم عنها مدافع، لسبب بسيط هو أنها ليست موضع رغبة أحد.

نتخيل، حيث ليس في يدنا إلا أن نتخيل، أن أولئك المهاجرين المنهكين قد ألقوا بأنفسهم على العمل في الأرض، ابتغاء استصلاحها وجعلها صالحة للسكن وإنتاج أسباب العيش. فبدأوا بحفر قناة لتصريف المياه المالحّة المستنقعة، ما تزال حتى اليوم آثارها تُشقّ المدينة. وما عتَموا أن اجتروا فيها عجبتين: جعلوا من القفر بلدًا عامرة، وجعلوا من الياب حاضرة للعلم، ظلت منارة تشعّ ما حولها بضعة قرون، وما تزال وستبقى إن شاء إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

إن يكن تفسير عجيبة الاستصلاح مُمكنًا، بالقول إن أولئك اليائسين كانوا أمام خيار وحيد لا ثاني له إما هذا وإما الموت، وذلك ظرف قد يأتي فيه الإنسان ما لا يأتيه حيث يتسع أمامه الاختيار، فإن كل قدرة الخيال عاجزة عن أن تقول لنا كيف استتبّت تلك البلدة من يؤسّسها وغربتها البيئة العلميّة التي أنجبت أثناء قرنين من الزمان أكبر أسرة علميّة في التاريخ الإسلامي كله⁽¹⁾، كان لها من الحضور الباهر ما لا تزال بركته حتى اليوم.

هذا السؤال، أو بالأحرى الجواب الآتي عنه، هو الذي يُسوِّغ لنا نسق لغز انبعاث قُم على أيدي أبناء الأسرة الأشعرية في خطّة الكتاب ومنهجه.

(1) أحصيت في كتابي: (رجال الأشعرين من المُحدّثين وأصحاب الأئمة، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، قم، 1429هـ، ص 2008م)، مئة وثمانية أشخاص من رجال الأشعرين، عاش آخرهم أوائل القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي. وقيل لي إنّه حتى اليوم ما يزال بين علماء المدينة من يرتفع بنسبه إلى الأسرة الأشعرية.

3- لُغزُ انبعاث قُم والأسرة الأشعرية

من المؤكّد أن الأشعرين، الذين نزلوا الكوفة قادمين من اليمن، ولم يمكنوا فيها إلا ما يزيد قليلاً على نصف قرن من الزمان، هؤلاء لم يكن لأبنائهم، إبان تاريخهم القصير في الكوفة، أي حضور أو تجربة في ما يتعلق بالمعرفة وشؤونها بأدنى سبب. كانوا قوماً من عُرض الناس، يضطربون في شؤون حياتهم، سلماً وحزناً، مثلما كان يضطرب عامة أهلها. فكيف تأتي هؤلاء المساكين الذين نزلوا أرض قُم نُزولَ لاجئٍ مُستأمنٍ لا هم له ولا مَطْمَعٌ بأكثر من البقاء على قيد الحياة، أن يبعثوا الروح في ذلك القفر اليباب، بها جعل منه غير بعيد حاضرة عظيمة من حواضر العلم؟

الحقيقة أن هذه المعضلة قد حيرتني وشغلت بالي زمناً طويلاً، دون أن أقع على أدنى منفذٍ يُضيء أو يقود الطريق إلى الجواب. حتى سافني اليأس إلى أن بدأت أفكر بأن في الأمر ظاهرة عجيبة، لا تنتمي إلى أفعال البشر، وأنها تدبير إلهي محض. مع يقيني المسبق بأن هذا النمط من الحل قد يشفي من عبء السؤال؛ ولكنه بالتأكيد لا يُجدي، ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽¹⁾.

هكذا، إلى أن أتى يومٌ قادمي ما أحبُّ أن يكون التوفيق باتجاه ما أراحي وأرضى أشواقِي بنظرة واحدة. أظهرت لي الحقيقة، التي كانت خفية وراء حُجب التاريخ الكثيفة.

ذلك أنني كنتُ أعيذ النظر في كتابي آنف الذكر «رجال الأشعرين» حتى وقفتُ منه على الجداول المُلحقة بالكتاب. حيث وضعتُ سلسلة من الجداول التي يُبينُ كلُّ منها أصحاب كلِّ إمام من أشعري قُم. وما إن تأملت في جدول أصحاب الإمام الصادق (ع) حتى بدت لي الحقيقة التي أبحثُ عنها بكامل

(1) سورة النجم: الآية 39.

يظهر التدقيق في الجدول رقم 1، المُخصَّص لأصحاب الإمام الصادق (ع) من الأشعرين ما يأتي:

- 1- أنَّ عِدَّتَهُم ست عشرة. الأمرُ الجامعُ بينهم أنَّهم جميعًا من أصحاب الإمام، أي من تلاميذه الذين أخذوا منه ورووا عنه.
- 2- أنَّهم، باستثناء واحد فقط، من المُحدِّثين عن أستاذهم الإمام. وخسة منهم، مضافًا إلى ذلك، من أرباب التصانيف.
- 3- تسعةٌ منهم من أبناء عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، أي أنَّهم من الجيل الثاني من المهاجرين إلى قُم. ونحن نعرفُ أنَّ أباهم سعدًا بن مالك كان من قادة الموكب الذي خرج هاربًا من الكوفة ومن كِبَارِهِم. وأيُّ أنَّ أبناءه التسعة هؤلاء كانوا يومذاك في ميعة الصِّبا أو مُقْتَبِلَ الشباب. أمَّا الباقيون فهم من أبنائهم، باستثناء واحد هو علي بن محمد بن حفص، الذي لا نعرفُ موضعه من شجرة الأسرة، ولم ننجح في نسق أبيه في مُشجَّرات النِّسب التي وضعناها لمُختلف قُرُوعها.

بيِّن لنا تحليلُ وتركيب هذه الكميَّة المُتأزاة من المعلومات التي اجتمعت لدينا بفضل الجداول التي ألحقناها بالكتاب، الحقائق الخفية الآتية:

الأولى: أنَّ هؤلاء الستة عشر هم رُؤاد تحوُّل الأسرة الأشعرية من أسرة خامدة أو، كما قلنا أعلاه، من عُرض الناس، إلى وضعها الجديد في قُم. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن مؤلَّف «تاريخ قُم» يصفُ أحدهم، موسى بن عبد الله، بأنَّه «ابتدأ في قُم بإظهار مذهب الشيعة. ثم اقتدى أهلها به، وأظهروا مذهب الشيعة»⁽¹⁾، ونحن نفهمُ من هذا الكلام الذي جَنَّت عليه الترجمةُ

(1) حسن بن محمد القمي، تاريخ قُم، نشره: جلال الدين الطهراني، ص 278.

تكرارًا، أن موسى هذا هو أول من حقق اتصالًا مباشرًا بالإمام الصادق (ع)، ثم تتابع أخوته من بعده.

الثانية: لسنا نعرف أين كان أولئك الستة عشر يلتقون بالإمام بعد أن خرجوا من الكوفة ليأخذوا عنه، وذلك جزء من مشكلتنا مع كُتُب الرجال عندنا، وهي التي صَبَتْ أَكْثَرُ جُهِدِهَا على حال الرجل من حيث الوثائق وعدمها، دون الاعتناء بسيرته؛ ما كان السبب في ضياع جزء كبير من تاريخنا الثقافي وسير أعلامه.

بيد أننا نعلم أن الإمام كان يُورَّعُ حُضُورَهُ بين المدينة والكوفة، وأن أولئك الأشعرين من تلاميذه كانت جُذُورُهُمْ في الكوفة ما تزال حيَّة؛ ما يجعل تتلمذهم على الإمام فيها أقرب إلى طبيعة الأشياء. وعلى كلِّ حال، فإن هذه الإشكالية ليست بذات بال.

الثالثة: أن إقبال أولئك الستة عشر أحيانًا على طلب العلم دفعةً واحدة، وربما في وقتٍ واحدٍ، أو أوقاتٍ مُتقاربة، مما يصعبُ تصوُّرُ حصوله ببادرةٍ منهم. خصوصًا وأننا قد عرفنا أن ليس لأحدٍ من الأسرة أدنى سابقة في هذا الباب. وعلى كلِّ حال، ما الذي يجعلُ ذلك العدد الكبير من الشُّبان الذين يعيشون في بُقعةٍ جدباء قصية، ما من حياةٍ عقليةٍ فيها، يندفعون بحوافز ذاتية إلى الانعطافِ بحياتهم انعطافًا حادَّةً كهذه، دون أن يكون لهم لا في تاريخهم الأسري، ولا في الوسط الذي يعيشون فيه ما يُغري أو يدفعُ بذلك الاتجاه؟

أضف إلى ذلك، أن الإمام الباقر (ع) قد سبق ابنه إلى الاعتناء بنشر العلم في الكوفة، وكان له فيها تلاميذٌ كثيرون، ومع ذلك فإننا لم نَرِ فيهم مَنْ يُدكِّرُ من الأسرة الأشعرية، اللهم إلا واحدًا منها لم يكن بذِي شأن، بقي في الكوفة حينما هاجرَ أكثرُ الأسرة كما عرفنا. وتقولُ روايةٌ إنه التقى بالإمام الباقر (ع)

في المدينة^(١).

ذلك كله يدلُّ دلالةً قويّةً جدًّا على أَنَّ الإمامَ الصادقَ (ع) هو صاحبُ المبادرة في دفع تلك النُخبة من الأسرة الأشعرية في قُوم آنذاك إلى طلب العلم. ومن هؤلاء الرّوَّاد تناسَّل أبنائهم وأحفادهم. بحيث إنَّ أكثر علماء الأشاعرة في قُوم هم من نسل عبد الله بن سعد بن مالك^(٢).

وإذن، فالفضل في انبعاث قُوم ذلك الانبعاث الغامض، يرجعُ إلى مُبادرة الإمام الصادق (ع) ورعايته^(٣) طليعةً كبيرةً من أبنائها دفعةً واحدة. ثم إنَّ تلك الطليعة تابعت إنتاج ذاتها جيلاً بعد جيل على الخطّ الذي وضعهم عليه أستاذهم وإمامهم، بحيث استكملَت حُضورها وعلاقتها بالأئمة المتوالين؛ بل إلى ما بعد انتهاء فترة الحُضور العلني للأئمة^(٤).

ونحن اليوم إذ ننظرُ إلى بادرة الإمام من موقعنا العالي في الزمان، واضعين إياها في سياقها التاريخي المُستمر، لنستطيع أن نرى فيها عاملاً تاريخياً إيجابياً ما يزالُ فاعلاً حتى اليوم. ليس فقط بالنظرِ إلى دور قُوم، بوصفها أوَّل حاضرة علمية ومركزٍ شيعيٍّ في إيران، ظلَّ على اتصالٍ وثيقٍ بالأئمة المتوالين من بعد، وعملَ على تسجيل حديثهم ونقله وتبويه، ولكن أيضاً بالنظرِ إلى تداعيات حُضور قُوم باتجاه الرّي وما والاها، التي ما عتَمَت أن أصبحت بدورها مركزاً علمياً موازياً لقُوم، ثم باتجاه بلدان ما وراء النهر سمرقند وكُش وبُخارى... إلخ. حيث ازدهر حراكٌ علميٌّ تابعٌ لنهج أمتها قُوم، لم يطلُ به العُمر إلا كما

(١) هو قيس بن رمانة الأشعري. وقد ترجمنا له في كتابنا رجال الأشعريين، ص 135.

(٢) انظر: المُشجرة الكُبرى لأبنائه وأخلافه في: المصدر نفسه، ص 207.

(٣) اقرأ في: محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، رقم 132-33، روايةً جميلةً على العُرى الوثيقة التي شدَّت الإمام إلى أشعري قُوم.

(٤) انظر: الجداول بأصحاب كل إمام انتهاءً بفترة الغيبة الصغرى في ختام كتابنا رجال الأشعريين.

يطولُ بكواكبِ الأسحار. ومن هذه كلها اتجه إلى بغداد، ثم منها إلى الحِلَّة، ثم إلى جبل عامل. الذي أعاد الأمانة إلى مصدرها، مشفوعةً بما قد تراكم على رأس المال القمي من أرباح أثناء قرونٍ من التطور الفكري، وهو يتفيل بين هاتيك المراكز.

هكذا يبدو لمن يُحسنُ قراءةَ حركةِ التاريخ، ويُحسنُ، مضافاً إلى ذلك، مراقبةَ عملِ الأفاضل واستيعابهم وهم يصنعون التاريخ، من موادٍ قد تبدو بسيطةً في مبدئها، لا تُلفتُ نظرَ أحد، ولذلك فإنّها قد تضيعُ وتُنسى، مثلها ضاعتُ وتُتوسيتُ بادرَةُ الإمامِ الصادق (ع) الرَّائدة، مَنْ يُحسنُ ذلك يبدو له بكاملِ البهاء والوضوح أن ما ننعمُ ببركته اليوم كلّهُ قد بدأ ونما في قم، ثم انداح منها شرقاً وغرباً. وأنَّهُ وُصِفَ قُمٌ صنيعُهُ سادسُ الأئمةِ بدوّا، ثم من بعده منهم رعاية. والبحثُ من ثمّ واسعٌ وعميقٌ، ينفذُ بنا إلى أعماقٍ بَكرٍ من المعنى العملي للإمامة. لا يزال يتظرُّ من يؤدّي حقّه من أهل النّظر. وما ذلك الذي وقفنا عليه منه إلا ما فرضهُ على الباحث عنوانُ الكتاب.

الفصلُ الثالثُ وَجُوهُ العملِ السَّريِّ

1- في المرامي والأهداف

رمى العمل السري المكتوم الذي نعتقد، استنادًا لما تدلُّ عليه الدلائل الكثيرة، أن الأئمة المتوالين منذ الإمام الصادق (ع) قد أولوه أقصى العناية والاهتمام، رَمَى إلى تركيب نَمَطٍ من أنماط ما يُسمَّى في الأدبيات السياسية اليوم بالدولة الخفية أو الدولة العميقة وإدارتها، لأنها تعمل تحت المستوى الذي يلحظه المراقب العادي في الأحوال العادية؛ وذلك تدبيرٌ قد تلجأ إليه الشعوب المغلوبة على أمرها حين تنغلِقُ عليها دُروبُ التواصل الطبيعية ووسائلها مع السُلطة الحاكمة، ويغلبُ عليها اليأس من إصلاحها أو دفعها إلى القيام بوظيفتها، في سياسة أمور الناس بما فيه مصلحتهم ونفعهم.

هنا تغيبُ اللغة المشتركة بين السُلطة والناس، لحساب لغة ذات وجهين: الدولة تتطلب التمتع بالحكم دون أن يفسده عليها مُفسِد. وفي هذا السبيل فإنها قد تلجأ إلى مختلف وسائل القهر والقمع المعنوية والمادية. والناس يخضعون أو ينهضون وفقًا لمُحركاتهم السلوكية الكامنة في ثقافتهم، أو لموازن القوى الفاعلة.

أما حين يعمدُ الناس، في هذه الحال، إلى تركيب جهازٍ تحتيٍّ موازٍ لجهاز الدولة وإدارته، يقوم بما يرون أنها تعجزُ أو تستنكفُ عن أدائه، فذلك تدبيرٌ سياسيٌّ من درجة مُتقدِّمة نسبيًّا، مُتقدِّمٌ على الخضوع بمسافة كبيرة؛ بل وقد يكون مُتقدِّمًا على النهوض وإعلان الخروج على السُلطة الفعلية الحاكمة، لما

يقتضيه من جهازٍ على درجةٍ عاليةٍ من الاحتراف، يعملُ تحت أكثر الظروف دقّةً وحرَجًا.

2- الدولة العميقة، شروط تشكيلها

من هنا، فإنَّ أمرًا كهذا لا يُمكنُ أن يتمَّ إلا من ضمنِ شروطٍ دقيقةٍ، يلزمُ أن تتحقَّقَ في وقتٍ واحدٍ معًا:

الأول: وعيٌ سياسيٌّ متقدِّمٌ لدى القاعدة الشعبية يضعُها في موقع المتفهم على الأقلِّ والمقابل لخطوة كهذه.

في المقابل، فإنَّ من المتوقَّع جدًّا أن جمهورًا مُشبَّعًا بفكرة شرعيَّة السُلطة مطلقًا مثلًا وحرمة الاعتراض عليها مهما ترتكب من صنوف المظالم سيرفضُ؛ بل وقد يُقاومُ ذلك التدبير.

الثاني: قيادةٌ عليا ذات مصداقيَّة واسعة لدى القاعدة الشعبيَّة، وتتمتَّعُ بثقَّتها المُطلقة.

الثالث: جهازٌ عمليٌّ وتواصليٌّ كفوءٌ مُتعدِّد الاهتمامات والاختصاصات. قادرٌ بها لديه من خبرةٍ، مضافًا إلى مصداقيَّة لدى القيادة والقاعدة معًا، على إدارة ما يخصُّه من العمل.

3- الدور التحضيري للإمامين الباقر والصادق (ع)

والقارئُ اللبيب الذي رافقنا في ما فات لَفِي وَسَعِه أن يرى الشرطين الأوَّلين قد تمَّ تدبيرُهما على يَدَي الإمامين الباقر والصادق (ع) وذلك:

أولًا: بعزْلِ المنبع الرئيس للفكر السياسي السُلطوي القمعي، التمثِّل في ذلك الرُّكَّام الهائل من الأقوال الموضوعة، المُستَمَّاة زورًا بـ «السُّنَّة»، وما طرحه

على العقل الجمعي من مفاهيم ذات صفة قَمْعِيَّة صِرْفَة، قَمْعًا دَاخِلِيًّا ذَاتِيًّا، بحيث يُرْبِع أجهزة السُّلْطَة من أعباء القَمْع بالقسوة والقهر الماديين، وأيضًا من تأثيرهما السيِّئ على صورتها. القمع الداخلي الذاتي من مثل أن الفعل كله فعل الله، والأمر بالصبر على الحاكم الجائر، والانتكال على الله تعالى في حلّ أزماتهم مع السُّلْطَة، وحرمة أي شكل من أشكال الاعتراض والمعارضة... إلخ. ما كنّا قد وقفنا عليه بها يكفي في ما فات.

ومن المعلوم للقارئ اللبيب، الذي رافقنا في ما سلف من البحث، أن ذلك العُزْل قد تمّ على يد الإمامين بحضّر الحديث المعمول به في ما ورد من طُرُق أهل البيت (ع).

ثانيًا: بما اكتسبه الإمامان من مصداقيّة عامّة، عابرة لكلّ صنوف الخلاف والاختلاف، التي كان أكثرها من صنع أجهزة السُّلْطَة. قدّمَت أنموذجًا ناصعًا للعالم العارف المتحلّي بأكمل الفضائل. واجتمعت فيه الصفات المؤهّلة للحُكم والقيادة العامّة كلها⁽¹⁾.

4- اختراق النهج السياسي السُّلطوي

هذان الإنجازان، اللذان اقتضيا زهاء نصف القرن من العمل، يجب أن نفهمهما بوصفهما اختراقًا في الصميم للنهج السياسي الذي اختطّه وأداره

(1) عبّر المؤرخ الذهبي عن ذلك وهو أحد أعرف المؤرخين بسير الرجال تعبيرًا جامعًا ذا مضمون سياسي غير خفيّ. قال: «كان [الإمام الباقر] أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة والرزانة. وكان أهلاً للخلافة» (محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، طبعة دار الفكر، ج4، ص402).

وللقارئ الطلعة أن يُقارن هذا النصّ الجميل بما انطوى عليه من رؤية سياسيّة صريحة، عبّر ما تمتع به الإمام من محاسن وفضائل، يُقارنه بعبارة ابن تيمية الشهيرة: «الصبر على جور الأئمة [أي ظلمهم المستديم] أصل من أصول أهل الشنّة والجماعة». (أحمد بن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج28، ص179).

معاوية ثم عبد الملك بن مروان. وسخرَ له جهازًا احترافيًا مُتكاملًا، ابتداءً من وضع الأفكار، فصياغتها تحت اسم «السُّنَّة»، وانتهاءً بنشرها على أيدي جيشٍ من المُحدثين والقُصاص. أو فلنقلْ إنّه، على الأقل، بدايةً اختراقٍ لذلك النهج. وهكذا لم يبقَ، لقيامه مشروع الإمامين المُعاكس لمشروع السُّلطة، إلا الجهاز الكفوء ومُهمَّاتُه. وذلك ما سيكونُ الكلامُ عليه ذروة البحث. سنتناوله تحت أبواب أربعة:

- 1- الجهاز التمثيلي للإمام: الوكلاء بمُختلف درجاتهم ومُهمَّاتهم.
- 2- الشأن الماليّ: الجباية، تحريك الكتلة الماليّة، الإنفاق.
- 3- العمل التنظيمي.
- 4- المعلومات والتوجيهات من الإمام وإليه.

الباب الأول: الجهاز التمثيلي للإمام: الوكلاء بمُختلف درجاتهم ومُهمَّاتهم

1- ظاهرة جديدة في سلوك الأئمة

من الثابت أن فترة إمامة الإمام الصادق (ع) (114-148هـ/ 732-765م) قد شهدت ظاهرةً جديدةً كُلَّ الجِدَّة في سلوك الأئمة المُتوالين من قبله، لم نَرها أو ما يُشبهُها في ما وصلنا من أخبارِ الأئمة الخمسة السابقين وسيرهم. نرصدُها، أي تلك الظاهرة، في مُختلف المصادر، إنّما ليس تحت عنوانٍ مُستقل، يبحثُ مادةً ومعنى هذه الخطوة المفصليّة التي ستكونُ في الزمان الآتي محورًا لعملٍ كبيرٍ مُغيّرٍ مُبدِّلٍ للمصائر، بما هي تدبيرٌ حادثٌ جديدٌ، له ولا بُدَّ معناه ومؤداه؛ بل كعنصرٍ من عناصر سير بعض أصحابهم، قد يمرُّ عليه القارئُ العاديُّ مُروّراً عابراً. ذلك حيثُ يوصفُ صاحبُ السيرة بأنّه خادِمٌ أو وكيلٌ

أو قِيم أو صير في أو مَكَاتِب لهذا الإمام أو ذاك؛ ما يُودَعُ في نفس المتأمل الحبير
أن لكلٍّ من هذه الأوصاف معناها الخاص، إن على مُستوى الرتبة وإن على
مُستوى العمل الموكول إليه.

2- مغزى ذلك ودلالته

من الضروري، في سبيل فهم هذه الخطوة أو التدبير، أن نأخذ بالاعتبار
أولاً أبرز معانيها. ذلك أن المرة حين يتخذُ لنفسه وكلاء أو معاونين بأي معنى
من تلك المعاني الخمسة، فإنَّ أوَّل ما يعنيه ذلك أنَّ عنده من العمل ما لا قِبَل
له في أن يؤدِّيه بنفسه.

إذن فعندما يبتدعُ الإمام الصادق (ع) ذلك التدبير عن غير سابقة، ثم
يُجرِّيه كلُّ مَنْ بعده من الأئمة، فإنَّ أقلَّ ما يعنيه ذلك أن هاهنا شُغْل أو عملٌ
يقتضيه، لم يكنْ من قبلُ ثم جدَّ؛ بل واستمرَّ من بعدُ ما يزيدُ على قرنين من
الزمان عاملاً ناشِطاً؛ وبل، كما سنرى، كان له من حميد الأثر، على مَنْ كانوا
عملَ اهتمامه وشُغْلِهِ، ما لا نزالُ ننعمُ ببركته حتى اليوم.

3- الوكلاء، الجزء الظاهر من العمل

إذن، فما ينبغي التشديدُ عليه منذ الآن، بوصفه باباً ومَدْخَلاً إلى ما بعده،
أن بادرةً جعلَ الوكلاء بأعدادٍ كبيرةٍ كما سنعرف، ومن ثَمَّ نُشرِّهم في مختلف
المناطق والبلدان كما سنعرف أيضاً، ليستْ إلا الجزء الطافي من الجبل على
صفحة التاريخ. في حين أنَّ الجزء الأكبر، أي الأعمال التي جُعلوا وكلاءَ من
أجلها، وهي الأكثر أهميةً بكثيرٍ من مجلِّ الجبل، تستقرُّ في الأعماق السحيقة،
تحت غطاءٍ مُحْكَمٍ من السَّتر والكتمان. لا يندُّ عنه إلا بعض الإمارات والآثار

والتلميحات، التي على الباحث الطَّلعة أن يبذل ما عنده كلّ من مقدرة على جمع المعلومات المتناثرة وتركيبها، كما يخرج بصورة على حدّ من الوضوح للجزء المغمور من الجبل العظيم بحيث تكون مُقنعة للقارئ. خصوصاً القارئ الذي يُشاركه الحسرة على ضياع قسم نبيل ومُشرّف وعميق الأثر من تاريخنا؛ لأنّ الذين صنعوه قد عملوا في أحلك الظروف وتحت الخطر الدائم. بحيث كانوا مضطرين اضطراراً إلى السّر والتكتم، حتى في أعمال ليس لها إلا الصفة الاجتماعية الرعائية الصّرفة، ما سنقِفُ على بعضه في ما سيأتي إن شاء الله، ولا تنطوي على أدنى خطورة مُباشرة على الحاكمين.

4- الوكلاء والصياغة العملائية الجديدة

ها هنا ملاحظة ثانية ينبغي أيضاً المُسارعة إلى الإدلاء بها، بوصفها باباً ومدخلاً أيضاً إلى ما بعدها. هي أنّنا نلاحظ أنّ أعداد الوكلاء كانت تكثر وتزداد كلما تقدّم الزمان؛ ما يدلّ ضمناً على أنّ العمل الذي كانوا يؤدّونه كان يتّسع وينمو باستمرار ويزداد تعقيداً، وضمناً تأثيراً في المجتمع الذي يعملون فيه.

إنّ الصورة التي يستخرجها القارئ المالك لحسّ تاريخي مُرهف، هي أنّ خطوة تعيين الوكلاء لم تكن بالبساطة التي تبدو عليها. كانت طليعة عمل تنظيمي عميق. وما أولئك الذين دخلوا التاريخ تحت عنوان «وكلاء»، إلا مجموعة من النخبة المُختارة التي أوكل إليها تدبير العمل بإشراف إمام زمانها وقيادته. كانوا عموماً ممن يُوصفون أساساً في المصادر بأصحاب هذا الإمام أو ذاك. وهذا يعني إجمالاً أنهم من القريبين منه، غالباً تلاميذه والأخذين عنه. ولكن كان منهم أيضاً من هم ذوو مواقع اجتماعية في مواطنهم. وهذا أكثر ما

يكون في الأطراف البعيدة عن مركزي العمل في المدينة والكوفة. المهم أن بالتسجعة؁ ومع استمرار العمل بمختلف وجوهه؁ سنرى أننا سنصل إلى مرحلة متقدمة؁ أفضل تعبير يحضرني الآن عنها؁ أنها عملية صياغة عملائية جديدة من ثلاث دوائر متداخلة.

في القلب: الإمام؁ بوصفه من يختار؁ أو قد يعزل عند الاقتضاء؁ عناصر النخبة (الوكلاء)؁ يضع الحدود لموطن أعمالهم وميدانها؁ ويعين مهامهم وصلاحياتهم؁ ويراقب حسن التنفيذ.

في الدائرة الوسطى: النخبة التي تتولى العمل المباشر على الأرض؁ كل بحسب موقعه وميدان عمله؁ المحدد له سبقا وسلفا؁ وأيضا بحسب المهام الموكولة إليه. على أن تبقى تلك النخبة على اتصال دائم بالإمام؁ عبر نظام اتصال محكم ومأمون؁ حفاظا على سرية الاتصالات وعلى أمن العاملين. ومن المهم جدا أن نذكر أنه كان إلى جانب الإمام؁ دائما في ما يبدو؁ شخص مميز هو المسؤول عن القيود الأساسية لقاعدة التنظيم؁ ومنه الديوان الذي يحتوي أسماء البارزين من الشيعة.

في الدائرة الخارجية الكبرى: القاعدة العريضة للتنظيم من جمهور الشيعة؁ خصوصا الذين يتمتعون بشيء من البروز الاجتماعي. ومن الواضح أن هؤلاء هم موضع العمل والاهتمام الأساسيين للدائرتين السابقتين. كما إنهم هم الذين يمولون التنظيم بما يسدّدونه من أخماس وغيرها. واتصالهم بالإمام؁ واتصال الإمام بهم؁ إنما يتم بواسطة الوكلاء المحليين. باستثناء حالة ما إذا كان المتصل من كبار الفقهاء والمحدثين القميين مثلا حيث قد يوجه الخطاب مباشرة إلى الإمام.

فليتقبل القارئ الآن هذه الصورة الإجمالية بقدر ما لها من علاقة بالعنوان الذي ساق إليها، أعني «صياغة عملانية» فقط. وما رمينا منها الآن إلا إلى تزويد القارئ بأساسيات بحث «التاريخ السري للإمامة» كما ورد في عنوان الكتاب. إعداداً له للدخول في التفاصيل وأسنادها كل بحسب العنوان المناسب له، أي إحدى العناوين الأربعة التي ختمنا بها القسم السابق.

5- لماذا تجاهل الأئمة الشام في عملهم التنظيمي ثمة ها هنا إشكالية مُقلقة تشغل البال هي:

إن جميع أولئك المُسمَّين «وكلاء» لهذا الإمام أو ذاك، مهما تكن صفة وكالتهم، يتمون إلى الحجاز أو العراق أو ما هو اليوم إيران، مضافاً إلى مداها الحيوي الثقافي الذي كان يُسمَّى «ما وراء النهر»، وهو جزءٌ مما يُعرفُ اليومَ بآسية الوسطى، وقلةٌ إلى مصر. ولكننا لا نجدُ بينهم أحداً من أبناء المنطقة الشامية⁽¹⁾. ما يعني أنَّ الشام لم يكن موضعَ اهتمام الأئمة في عملهم التنظيمي. السؤال الذي يطرحُ نفسه علينا الآن لماذا؟ لماذا ترك الأئمةُ المُتوالون أبناءَ الشام الشاسع خارجَ دائرة اهتمامهم التنظيمي، وهم الذين وصل نشاطهم في هذا إلى بخارى وسمرقند وما والاها. مع أننا نعلمُ علمَ اليقين، أنَّ التشيع كان

(1) نقول هذا مع علمنا بالرواة الشاميين الكثيرين عن الأئمة أو من طُرُقهم، وجميعهم من أبناء مدينة الرقة، التي تُعدُّ جغرافياً من الشام، لأنها تقعُ غربي نهر الفرات. ولكن الحقيقة أنَّها ثقافياً وباعتبار الجغرافي البشري أيضاً عراقية. ومن هنا أتى لقبها المعروف «بابُ بغداد».

أعرفُ أولئك الرواة داود بن كثير الرقي (كان حياً بتاريخ: 179هـ/795م) صاحب الإمام الصادق (ع) ويروي عن الكاظم (ع). ومنهم الراوي عنه عمر بن علي الرقي، وأحمد بن علي بن مهدي الرقي، أوَّلُ مُحدِّثي الشيعة بحلب، يروي عن أبيه عن الرضا (ع). ومحمد بن إسماعيل الرقي، الذي يروي عن الباقر (ع) بأربع وسائط فأكثر. وهشام بن غالب الرقي، يروي عن أبيه عن الرضا (ع). لكن موضعَ ملاحظتنا هنا أننا لا نجدُ بينهم أحداً ممن يُوصَفُ بأنه وكيل أو باي صفةٍ تُشعرُ بأنه من معاوني الإمام.

قد بدأ يضربُ جذورهَ عميقًا في التربةَ الشاميةَ الخصبة، قبل زهاء سبعة عقودٍ من السنين. وذلك بالهجرة الهمدانية الكبرى إليه، فضلًا عن هجراتٍ أخرى كثيرة أقلَّ عددًا. وذلك سرٌّ من أسرار تاريخنا، كشفناه في كتابنا «التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسورية»؛ ما بان أثرُهُ في ردِّ الفعل الشعبي بالغ العُنف في المنطقة على جريمة يوم كربلاء، وخصوصًا على خطيئة عُبيد الله بن زياد الكبرى، من وجهة نظرٍ سياسية، إذ حملَ نساءَ أهل البيت (ع) وأطفالهم، فضلًا عن رؤوس الشهداء، ومضى يستعرضُ بهم البلدان، ومنها طبعًا بلدان الشام. وعلى الأثر انتفضت المنطقة من أدناها إلى أقصاها بحالةٍ فريدةٍ من الغضب العام. كان من أبرز آثارها السياسية سُقوط البيت السُفَياني نهائيًا تحت وطأة العار. هذه الآلية التاريخية ومفعولها السياسي قد عرضناهما بالتفصيل الكافي في كتابنا «مركب الأحزان»⁽¹⁾.

على أن من الضروري، في سبيل بيانٍ سببِ انصرافِ الأئمة المتوالين عن الاهتمام بأبناء المنطقة الشامية في ما اجتروحه وتابعوه من عملٍ تنظيمي، من الضروري أن نأخذَ بالاعتبار ليس صِرفَ وجود جاليةٍ شيعيةٍ مهما تكن كبيرة، وإنما، قبلَ أيِّ اعتبار، إلى أي حدٍّ يمكنُ للكثلة السُكَّانية الشيعية الشامية، التي نعرفُ أن أكثرَها كان آنذاك مُوزَّعًا في أطراف الشام، أن تكونَ البيئةَ القادرةَ على احتضان عملٍ تنظيميٍّ سريٍّ واسعٍ واستيعابه. أولاً، بحسب درجة وعيها السياسي، وثانيًا، بحسب صلابة تكوينها الاجتماعي، وثالثًا، بحسب درجة نُضجها الثقافي الخاص. وهذه كلها شروطٌ نعتقدُ جزمًا أنها كانت مفقودة لديها.

ثم آتينا، مضافًا إلى ذلك، نعرفُ أن سُقوطَ البيت السُفَياني لم ينتهِ إلى سُقوطِ الحُكم الأموي سُقوطًا كُلِّيًّا؛ بل إنَّه بعد فترةٍ من التراجع السريع، حُوِّصر

(1) نشره دار بهاء الدين العاملي للنشر في بعلبك، لبنان.

أثناءها في منطقة ضيقة من جنوب الشام، وبالتحديد في البلقاء، نجح البيه الرواني بشخص عبد الملك في استعادة الملك كاملاً. وعلى الأثر بدأت فترة قاسية جداً غير مسبقة في تاريخ الإسلام، سقطت فيها الحُرّات كلّها؛ ما يُمكن اعتباره عاملاً إضافياً حال دون صَمّ شيعة الشام إلى دائرة اهتمام الأئمة بشؤون شيعتهم.

من الآثار المستمرة لهذا الافتراق حتى اليوم، أنّ تطوّر التشيع الشامي اتخذ منحى خاصاً، بعيداً عن تطوّر التشيع في العراق والمنطقة الفارسية الثقافية، ما يزال ماثلاً في مَنْ يسمّون «العلويين» في سوريا و«البكتاشيين» في الأناضول وتركيا وألبانيا والبوسنة. وبات على التشيع الشامي أن ينتظر زهاء الأربعة قرون قبل أن يأتي الرائد الكبير أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي (ت: 449هـ/1057م)، ليرتاد الصلة بين الشام وبين التشيع المُزدهر في العراق⁽¹⁾، ثم من بعده بادره الشهيد الأول محمد بن مكي الجزيني (ق: 786هـ/1384م)⁽²⁾ ليعمل على النهج نفسه، وإن يكن على نحوٍ أوسع وأعمق وأبعد رؤيةً. وهذان هما الرائدان العظيمان اللذان تواليا العمل على إغلاقِ الهوة الفارقة بين ما شطرته ظروفُ الزمان في جسم التشيع الكبير. وبفضلهما اخترق التشيع في العراق، بما لديه من ثروة فقهية كلامية أدبية ضخمة، التشيع الشامي المُتخلف عنه بمسافة كبيرة، ما ترتّب عليه أعظم النتائج بنهضة جبل عامل الباهرة، وعبرها في إيران⁽³⁾ والهند. ما شكّل بمجموعه نهضةً شاملة، رسمت صورة التشيع في العالم إجمالاً كما هي حتى اليوم.

(1) سيرته وأعماله ودوره التاريخي في كتابنا: الكراجكي: عصره، سيرته، عالمه الفكري ومُصنّفاته، مؤسسة تراث الشيعة، قم.

(2) انظر كتابنا: الشهيد الأول محمد بن مكي الجزيني، سيرته، أعماله وما مكث منها، طبعة بيروت، باعتناء مركز بهاء الدين العاملي للأبحاث.

(3) انظر أيضاً كتابنا: الهجرة العالمية إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة، بيروت.

وإتني أدعو القارئ اللبيب، بعد أن يكون قد استوعبَ هذا السياق التاريخي، إلى أن يتأمل في تباين المؤثرات بين شطري التشيع، ليبدأ منه فهم التأثير الحاسم للعمل التنظيمي هناك (العراق والمنطقة الفارسية)، في مُقابل غيابِه هنا (الشام). الأمر الذي سيكون موضع اهتمامنا في ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

6- أوّل قادة التنظيم الجديد وشهادته

من المرجّح جدّاً أن المعلّى بن خنيس الكوفي الأسدي بالولاء هو طليعة من عملوا مع الأئمة، مع الإمام الصادق (ع) تحديداً، بصفة قيّم مالي⁽¹⁾، أي المسؤول المركزي عن الشأن المالي، الذي سيكون دائماً في ما بعد إلى جنب الإمام. وظيفته تلقي الأموال، وتنظيم القيود ذات العلاقة بهذا الشأن، ومن ضمنها أسماء المُكلّفين الذين سدّدوا إلى الصندوق المركزي ما عليهم. هذه القيود هي التي يبدو أنّها ستغدو في ما بعد، مع تقدّم الشأن التنظيمي، ديواناً شاملاً لكلّ البارزين من الشيعة، كما سنقفّ عليه إن شاء الله في محله.

سنستبقّ الآن تطوّر صورة البحث بالقول إنّ الإمام الجواد (ع)، كما سُنِّبَ حين نعرّض للشأن المالي من عناصر التنظيم السريّ، هو الذي سرى حُكم غنائم الحرب إلى المكاسب بمختلف صنفِها. ففرّض في هذه الخمس أيضاً بشروطها، كما لا يزال معمولاً به حتى اليوم. ومع ذلك فقد كان للتنظيم موارد على عهد مؤسسه الإمام الصادق (ع).

والظاهر أنّ عمل ابن خنيس في هذا النطاق كان يتمّ على نحو أقرب إلى العلنية منه إلى السرية، أو فلنقلّ إنّهُ لم يكن بالقدر اللازم من السرية. وكثيراً

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 347.

ما كان الإمام يُشدّد ويؤكد عليه بضرورة التزام الكتّان التام في نشاطه بخدمَةِ التنظيم النَّاشِئ⁽¹⁾. ولكن لا ريبَ في أنّ ضعفَ تجربته في هذا النطاق (وهذا عَرَضٌ من الأعراض المألوفة في حركة كهذه في بدايتها) هو ما أدّى إلى إطلاق السُّلطة المحليّة في المدينة على أنّ أمرًا أو جِرائًا ما يجري على يد المُعلّي، وطبعًا أطلع السُّلطة المركزيّة في بغداد على ما عنده. المُهمُّ أنّ ما أودى بالمُعلّي في النهاية أنّها تطلّبت فتحى، وبقي مُستترًا مُدّة غير قصيرة⁽²⁾؛ ما استتبع اهتمام السُّلطة المركزيّة في بغداد اهتمامًا بالِغًا بما يجري، فسارعت إلى استبدالِ واليها على المدينة بشخصٍ من الأسرة الحاكمة، هو داود بن علي العبّاسي. وفي ذلك دليلٌ على أنّها بدأت تستشعرُ خطرًا داهيًا على الدولة. يدلُّ على ذلك أنّ الوالي الجديد عندما قبض على المُعلّي «سأله عن شيعة أبي عبد الله [أي الصادق] وأن يكتبهم له. فقال ما أعرفُ من أصحاب أبي عبد الله أحدًا، وإنّا أنا رجلٌ اختلفُ في حوائجِه. وما أعرفُ له صاحبًا. فقال: تكتمني؟! أما إنك إن كتمتني قتلْتُك. فقال له المُعلّي: بالقتلِ تُهدّدي. والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعتُ قدمي عنهم»⁽³⁾، وهكذا كان، ذلك أنّ الوالي استغلَّ غيابَ الإمام في مكّة، فأمرَ بقتل المُعلّي ثم بصليبه. راميًا من صلبه خصوصًا أن يكونَ رسالةً لكلِّ مَنْ يعنيه الأمر بأن لا تهاونَ بعدَ الآن في المسّ بصورة الدولة، ولا باعتبارها القابضةً على مفاصل السُّلطة في الشُّؤون كافة.

(1) خاطب الصادق (ع) أحدَ أصحابه بشأن المُعلّي قال: «إنّ امرئ المُعلّي فخالفني فابْتلي». وآخر قال له: «رحم الله المُعلّي كنتُ أتوقّع له ذلك [يعني القتل] لأنّه أذاع سرّنا» (محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 378 و380).

(2) فهنا ذلك من قول أحد أصحاب الإمام الصادق (ع) من رواية: «أيامَ طلب المُعلّي بن حُنبس» (المصدر نفسه، ص 378).

(3) المصدر نفسه، ص 381.

من الواضح أنّ ما عناه داود بن علي بـ «شيعة» وابن خنيس بـ «أصحاب»، ليس الشيعة أو الأصحاب العلنيين، ومنهم المئات من تلاميذ الإمام والأخذين عنه في الكوفة والمدينة. فهؤلاء معروفون وبعضهم مشهورون، وليست الدولة بحاجة إلى المعلّى أو غيره ليفيدها بأسمائهم. وإنّما المعنى بالتحديد «شيعة» و«أصحاب» من غيرهم مكتومون، يفترض داود، أو ربما يعلم بوسيلة ما، أن المعلّى دون غيره هو الذي يعرفهم. وهذا يدلّ على أنّه، أي داود، كان على اطلاع إجمالي كافٍ على ما في تلك القيود، وأنّها تحت يد المعلّى حضراً، ولا تُطلب إلاّ منه. والنتيجة على صعيد تقسيم طريقة أو أسلوب المعلّى في العمل، أنّه لم يكن يتقيّد تماماً بتعليمات الإمام، ومن هنا حملّة المسؤوليّة كاملة بها خالف وأذاع، حتى عن قتلته. إذ لو أنّه كتّم كما يجب لما ورط نفسه في تلك الدائرة المهلكة التي أدّت إلى قتله⁽¹⁾.

لكنّا نذكّر لهذا الرائد الشهيد، أنّه حين أيقن أنّه مقتول لم يكن له همّ إلاّ إبراء ذمّته تجاه إمامه ممّا تحت يده من مالٍ له. بأن قال لداود: «أخرجني إلى الناس، فإنّ لي ديناً كثيراً ومالاً، حتى أشهد بذلك»، فأخرجه إلى السوق. فلمّا اجتمع الناس قال: «يا أيّها الناس، أنا المعلّى بن خنيس، فمَن عرفني فقد عرفني. اشهدوا أنّ ما تركتُ من مالٍ عينٍ أو دينٍ أو أمةٍ أو عبيدٍ أو دارٍ أو قليلٍ أو كثيرٍ فهو لجعفر بن محمد»⁽²⁾. والمفهوم من هذا الكلام أنّه إقرارٌ بأنّ كلّ ما تحت يده من مال هو في الحقيقة للإمام، نحن نعرف أنّ مصدره مساهمات الشيعة في الصندوق المركزي.

(1) الإمام الصادق (ع) قال لأحد أصحابه على أثر قتل المعلّى: «رحم الله المعلّى! قد كنتُ أتوقّع له ذلك لأنّه أذاع سرّاً» (المصدر نفسه، ص 380) أي أنّ إذاعة السر هي السبب المباشر للقتل. على أن نفهم السببية هنا بالمعنى الموضوعي.

(2) المصدر نفسه، ص 377.

7- الاتجاه نحو السرية في العمل

يبدو أن قتلة أول شهداء التنظيم الجديد كانت درسًا بليغًا، ترتب عليها أثر بالغ، بدا في تطوره السريع باتجاه السرية المطلقة. عرفنا ذلك من أن الإمام عينَ على الأثر نصرًا بن قابوس اللخمي للمنصب الشاغر. وأن هذا ظل مدة عشرين سنة «وكيلًا للإمام الصادق، ولم يكن يُعلم أنه وكيل»⁽¹⁾. شرط أن لا نفهم من العبارة أنه «لم يكن يُعلم به، مطلقًا، وإلا كيف سيؤدي مهامه مع الناس؟ بل لم يكن يُعلم به علمًا عامًا مكشوفًا، كما كان الشأن أيام سلفه.

هذا الفهم له معنى ومؤدى كبيران لمن يُحسن التأمل. ذلك أنه يدلُّ ضمنا على أن شهادة المعلّى لم تذهب هذرا؛ بل جرى استيعابُ مُعطياتها ومغازيها فورًا استيعابًا عامًا، بحيث اتجه الجميع قيادةً وكوادر وقاعدةً باتجاه التزول تحت الأرض، كنايةً عن اعتماد السرية التامة في العمل. وبحيث اتخذ التنظيم طريقه سريعًا باتجاه أن يُصبح مُستوعبًا لمُعطيات الواقع السياسي القاسي، صلبًا ليس من السهل اختراقه. حتى مع العلم التام لأجهزة الدولة بوجوده إجمالًا، كما سنراه في ما بعد في عهد الإمام الكاظم (ع).

في هذا السياق من البحث، لا بُدّ لنا من أن نُنوّه تنويهاً خاصًا بأحد الجنود الكبار المجهولين للتنظيم، وما أكثرهم، ذلك هو نصر بن قابوس اللخمي، الذي عرفنا أنه تابع مدة عشرين سنة العمل الذي كان يؤدّيه سلفه المعلّى مع الإمام الصادق (ع)، ولكن الآن تحت غطاء مُحكم من السرية المطلقة، بحيث

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص383. انظر الترجمة له في كتابنا: أعلام الشيعة، مضافاً إلى مصادره الكثيرة.

ومن فوائد النص المُقتبس أعلاه أنه يؤرّخ ضمناً لتعيين نصر في هذه الوكالة بالسنة 128هـ، أي حاصل تاريخ وفاة الإمام الصادق (ع) عام 148هـ. 20 سنة هي عدد السنين التي عمل فيها في خدمته. كما أنه يؤرّخ ضمناً لشهادة المعلّى في السنة نفسها أي 128هـ أو قبلها بقليل.

إنّ موقعه لم يكن معروفاً إلا لخواصّ المحيطين بالإمام. ثم طيلة إمامة الإمام الكاظم (ع) (148-183هـ/765-789م)، وأدرك إمامة الإمام الرضا (ع) (183-202هـ/789-817م) ومات على ولايته له⁽¹⁾، أي قيماً مالياً عامّاً. ما يعني أنّه في ما يبدو كان القيم المالى المركزيّ إلى جانب ثلاثة من الأئمة المتوالين مدةً تزيد على خمس وخمسين سنة. خطا التنظيم أثناءها خطوات واسعة إلى الأمام، في ظلّ عجز الدولة عن النيل منه بما يحبطه أو ينال من عزيمة رجاله؛ الأمر الذي ثبت أسلوب العمل السري، وجعل منه خياراً نهائياً لا شريك له ولا بديل عنه.

إلى جانب نصر نذكر أيضاً عبد الرحمان بن الحجاج البجلي الكوفي. وهو من وجوه المحدثين من تلاميذ الإمام الصادق، وروى عنه كثيراً، وله مؤلفات عدّة رواها عنه أصحابه. المهّم بالنسبة إلى بحثنا أنّه كان وكيلاً للإمام الصادق في الكوفة وبغداد مدةً طويلة⁽²⁾. إذن، فهو أوّل وكلاء الأئمة في الأقطار، وطلّيع سياسة الأئمة المتوالين في ما بعد في نشر وكلاء لهم حيثما يوجد ثقل سُكّانٍ شيعيّ.

هذان الاثنان هما جماع من يُذكر في المصادر بوصفهم من معاوني الإمام الصادق بصفة وكيل.

8- دور الصيارفة في العمل التنظيمي

هاهنا سؤال أظنّ أنّه لا بُدّ قد خطر أيضاً للقارئ النبيه هو:

هل علينا أن نعتقد أنّ العمل التأسيسيّ للبناء التنظيمي الضخم كما سراه

بعد قليل، قد اقتصر أثناء العشرين سنة المذكورة على ذينك الرجلين فقط؟

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 347-348.

(2) انظر الترجمة له في كتابنا: أعلام الشيعة مضافاً إلى مصادره الكثيرة.

أم أكثرهم⁽¹⁾؛ بل ربما كلُّهم كانوا من سَكَنَةِ الكوفة. وذلك أمرٌ له معناه ومغزاه، ينبغي أن يكون موضع تأمل الباحث.

من المؤكَّد أن ذلك العدد الكبير، الذي كان يعملُ في بلدٍ واحدٍ، وفي مجموعة بشرية واحدة من أهلها (إطارُ المجموعة هنا: «أصحابُ الإمام الصادق» (ع)، ضرورة أنه لا بد من أن يكون ثمة صيارفة آخرون من غير أصحابه، إنَّ ذلك ليس أمرًا طبيعيًّا، ممَّا يحصلُ عفواً وضمنَ طبيعة الأشياء. التأملُ السليم في علَّة وسبب ذلك ينبغي أن يبدأ في الأمر الذي يجمعهم، ألا وهو صُحبة الإمام. ومن هذه النقطة سيتجَّه التفكيرُ فوراً إلى العمل التنظيمي الذي أسَّسه وقاده، وأنَّ هذه الظاهرة غير العاديةِ ليست إلا جزءاً من الجانب المالي من التنظيم.

عند هذه النتيجة نقولُ بسرعة، حفاظاً على حقِّ الفصل الآتي: هذا يدلُّ دلالةً قويَّةً على أن الإمام ركَّز في هذه المرحلة التأسيسية على توفير العنصر المالي من عناصر التنظيم الأساسية، الذي يأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد العنصر الفكري، الذي بدأ بناءه الإمام الباقر (ع)، ثم أعلاه ابنه من بعده. وذلك التركيز أمرٌ طبيعيٌّ ومفهومٌ جدًّا، ما دمنا نتحدَّثُ عن تنظيمٍ سرِّي له مرامي الدولة العميقة. من هنا كثُر الصيارفةُ بين أصحابه. وليتقبَّل القارئُ اللبيب هذه الإشارة المجزوءة مؤقتاً، إلى أن نتناولها بالتفصيل في محلِّها الآتي إن شاء الله تعالى.

9- في الصلاحية المكانية للوكلاء

يُؤخَذُ من المعلومات المبثوثة في التراجم المُعلَّقة لأولئك الوكلاء في كُتُب الرجال والسِّيَر، وأيضاً في رسائل بعض الأئمة لبعض وكلائهم، أنَّه كان هناك

(1) ثبتُ بما وقفنا عليه من أسانئهم في الملحق الثاني للكتاب، أصحاب الصادق (ع).

بالفعل صلاحية مكانية لكلّ وكيل، خصوصاً في مرحلة مُتقدّمة من مراحل العمل. وآتة كان هناك تشديدٌ من الأئمة على وكلائهم بأن لا يتجاوزوا هذه الصلاحية المكانية، بأن يتناولوا عملاً، خصوصاً في الشأن المالي، في منطقة غيرهم.

من الأمثلة على ذلك رسالة وصلنا نصّها، حرّرها الحسن العسكري (254/260 هـ/873 868م) إلى وكيل له اسمه أبو علي بن راشد بأن لا يقبل من أحد من أهل بغداد والمدائن شيئاً، ولا يلي لهم استئذاناً عليه. وإن أتاها شيءٌ من غير أهل ناحيته أن يُصيره إلى المُوكَّل بناحيته. كما وجّهَ أمراً مُماثلاً إلى وكيله على بغداد والمدائن أيوب بن نوح بن درّاج النخعي⁽¹⁾.

ويؤخّذ من مُجمَل تلك المعلومات وجودُ سبعِ مناطق إداريّة:

1- بغداد والمدائن والقرى والمزارع المُجاورة (سواد بغداد).

2- الكوفة وسواها أي القرى والداكر المُطيفة بنهر الفرات.

3- البصرة والأهواز.

4- قُم وهمدان، وهاتنا ملاحظةٌ طريفة بالنسبة لهمدان، هي أنّ الإمام الهادي أو العسكري (ع) عيّن القاسم بن محمد بن إبراهيم بن علي، ومعه أبو علي بسطام بن علي والعزير بن زهير، ثلاثهم معاً وكلاء فيها. على أن يرجعوا في هذا إلى هرون بن عُمران الهمداني، ثم بعد أن توفي هذا إلى ابنه الحسن⁽²⁾. والمفهوم من ذلك كلّهُ أنّ الوكالة فيها كانت للجنة من ثلاثة أشخاصٍ مُتساوين، يعملون بإمرة رئيس لا يصدرّون إلا عن رأيه. وذلك تدبيرٌ فريدٌ، لم نقف على ما يُشبهه. وما ندري ما هي المُلابسات التي أوجبت.

(1) نص الرسالة في ملحقات الكتاب: الملحق الأول، الرسالة رقم (1).

(2) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ص 344.

5- نيسابور⁽¹⁾.

6- الحجاز، مركزها المدينة. مع التنويه بأن هذه المنطقة ذات خصوصية، بوصفها مقر الوكيل العام أو أمين الصندوق المركزي الذي يكون دائماً بجوار الإمام، الذي تصبُّ فيه كافة وكلاء المناطق عندما يكون إمام الوقت فيها. أما حيث يكون في غيرها فيكون معه.

7- مصر، ووجود وكيل للإمام فيها قد يكون محل استغراب القارئ، لكن فليعلم أنه كان فيها إلى أواسط القرن الثالث هجري/ التاسع ميلادي جالية شيعية كبيرة⁽²⁾. إلى أن جاء زمن المتوكل، فأمر واليه عليها بإخراجهم منها. فأخرجوا من الفسطاط إلى العراق سنة 236هـ/ 850م، «واستتر من كان بمصر على رأي العلوية»⁽³⁾، وكان المدعو عثمان بن عيسى وكيلاً للإمام الهادي (ع) ثم العسكري (ع) فيها. «وكان عنده مال كثير للإمام»⁽⁴⁾. ما يدل على أن الجالية الشيعية في مصر كانت، إلى جانب أنها كبيرة، ميسورة أيضاً.

ذلك في ما يعود للمناطق ذات الثقل السكاني الشيعي. أما في غيرها فقد كان المكلفون يحملون ما اجتمع لديهم من مال الأخماس وغيرها إلى الإمام أو إلى سفيره مباشرة⁽⁵⁾.

(1) انظر: الملحق الأول، الرسالة رقم (4) التي حررها الإمام العسكري (ع)، وفيها ذكر بعض وكلائه في نيسابور.

(2) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج 1، ص 384. هنا يذكر الجالية الشيعية بمصر في زمن الإمام الجواد (ع).

(3) أحمد بن علي المقرئ، البيان، ص 236؛ انظر: أحمد بن إسحاق يعقوبي، تاريخ يعقوبي، ج 2، ص 485؛ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج 7، ص 347.

(4) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 598.

(5) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 356: هنا يذكر جماعة من اليمن جاءوا منها يحملون أموالاً للعسكري (ع). وشخصاً ببخارى يدفع بعشر سبائك ذهباً إلى من يوصلها للحسين بن روح في بغداد (علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، إكمال الدين وإتمام النعمة، ص 518). وامرأة من آبه في إيران، تأتي ابن روح بثلاثمائة دينار (محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 321).

10- في درجات الوكلاء

يبدو أن وكلاء الأئمة لم يكونوا جميعاً من درجة واحدة، لديهم الصلاحيات نفسها؛ بل كانوا من درجات مختلفة، لكل منهم صلاحيته الخاصة به.

أعلى أولئك رتبة الوكيل/ القيم العام، أو من قد سبق أن سَمِّناه بأمين الصندوق المركزي للتنظيم، الذي يكون دائماً إلى جنب الإمام. وقد عرفنا من هؤلاء المعلّى بن خنيس الأسدي، أول شهيد للتنظيم، ثم نصر ابن قابوس اللّخمي. وقد عرفنا أيضاً أنّه شغل المنصب نفسه بعد شهادة ابن خنيس، إلى جنب الأئمة الصادق فالكاظم فالرضا (ع) وتوفي في أيامه. ونُضيف الآن عليّاً ابن مهزيار الأهوازي، إلى جنب الإمام الجواد (ع)⁽¹⁾. ثم خيران بن إسحق الزّكّاني، المعروف بخيران الخادم وخيران القراطيبي، إلى جنب الإمام الهادي (ع). والمُكنّى بأبي الأديان لدى الإمام العسكري (ع). ومن المعروف بين الرجالين أنّ لقب «الخادم» في أصحاب الأئمة هو لقبٌ تشريف، من حيث أنّ صاحبه يكون مُلازماً وقريباً جداً من الإمام، والمُطلّع بالتالي على أسراره. وما لقبُ الخادم إلا على سبيل التغطية على موقعه الحقيقي. وإلا فإنهم جميعاً، مضافاً إلى من سنّاه على ذكرهم، من الرواة عن الإمام الذي يكونون بخدمته. من هؤلاء ياسر الخادم، الذي وصلتنا بروايته أخبارُ سيرة الإمام الرضا (ع). والظاهر أنّه كان أمنيته في فترة ما بعد وفاة نصر بن قيس اللّخمي⁽²⁾ وأبو حمزة نصير الخادم الذي كان إلى جنب الإمام العسكري (ع). وكان أحد الذين شهدوا

(1) اقرأ بتاتّي في الملحق الأول للكتاب الرسالتين ذاتي الرقمين (21) و (27) من الإمام الجواد (ع) لابن مهزيار، وما فيها من إشارات وتلميحات وتنويها، ما ساقنا إلى فهم موقعه العالي لدى الإمام.

(2) في: فضل بن حسن الطبرسي، الاحتجاج، ج2، ص401، من خبر: «بيننا نحن في حديث عند أبي الحسن الرضا إذ دخل علينا ياسر الخادم، وكان يتولّى أمر أبي الحسن، فقال: يا سيدي إن أمير المؤمنين [المأمون] يُقرئك السلام ويقول... إلخ. ومغزى هذا الكلام غير خفيّ على القارئ النبيه بالنسبة للموقع الحقيقي لهذا [الخادم]، بحيث إنّ المأمون يُحاطبُه مباشرة في ما يُريد أن يوصله إلى الإمام».

وفاة أبيه الإمام الهادي (ع). ووقع بخطه شاهدًا على وصيته المكتوبة بالإمامة لابنه الإمام العسكري (ع)⁽¹⁾ ومغزى ذلك في غنى عن التنويه.

وعلى كل حال، فإننا نرجو القارئ أن يأخذَ بالاعتبارِ دائمًا أننا في هذا نخوضُ في عالم من الأسرارِ العميقة، المحروسة بأقصى العناية من جمعٍ غفيرٍ ممن تمرسوا طويلاً بهذا النمط من العمل. ما من أسألٍ لدينا في كشفِ حقيقتها إلا تلميحات وإشاراتٍ نجمعُ بينها ونُركبُها.

في الدرجة الثانية من الوكلاء، بعد القيم المركزي، يأتي القيم المحلي أو الإقليمي. ووظيفته مراقبةُ عمل الوكيل أو الوكلاء في منطقته، واستيفاءُ أموال الأخصاس المجتمعة لديهم وحفظُها، لتسديدها في ما بعد للقيم العام. ولسنا نعرفُ الكثير من أسماءِ عمَلِ هؤلاء ومواطنهم، وذلك بسببِ دقة عملهم وأهميته، وما يقتضيه من التزام أقصى السرية. اللهم إلا اسم علي بن جعفر الهميناني، الذي عرفناه عن طريق رسالة حرَّرها أحدُ أهالي مدينة همدان في إيران إلى الإمام الهادي (ع). وفي الجواب نوه الإمام تنويهاً عاليًا بعلي بن جعفر، وأمرَ السائلَ وجميعَ الشيعة في منطقته بالرجوع إليه في شؤونهم كافة⁽²⁾ وإثنيَ أدعو القارئَ الحصيف إلى أن يتأمل في كلمات هذه الرسالة الثمينة. وليلاحظ أن السائل لم يذكر علياً بن جعفر باسمه؛ بل كنى عنه بـ «العليل»، في حين أنه ذكر غيرهَ باسمه. وفي هذا دليلٌ على أن كبار المسؤولين في التنظيم كانت لهم أسماء رمزية، أو كما نقول اليوم: حركية، معروفةٌ داخلياً، حفاظاً على السرية. ضرورة أن السائل لم يكن ليستعمل هذا الاسم الرمزي في رسالته للإمام لو لم يكن يعرف جيداً أنه سيعرف من هو المقصود.

(1) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج 1، ص 292.

(2) انظر: هذا الكتاب، الملحق الأول، الرسالة رقم (5)، نص الرسالة.

ونقولُ بالمتَّسبة إنَّ ذلكَ الجنديَ المجهولَ، أعني عليًّا، هو شخصٌ عراقيُّ الأصلُ من قريةٍ «هيمنيا» (ومن هنا نسبته: الهمينياني)، من قُرى بغداد، يبدو أنَّها قد درست في ما بعد في ما درس من القرى والبلدان العراقيَّة في كوارث الأيام القادمة التي حاقتْ بالعراق. ولكنَّه اختارَ أو أُمرَ بالإقامة في همدان حيثُ وليَ منصبَ القِيم فيها. ذكره ابنُ شهر آشوب المازندراني، واصفًا إيَّاه بـ «القِيم للإمام الهادي»⁽¹⁾. والظاهرُ أنَّ موقعَهُ انكشفَ في ما بعد بحيثُ إنَّ المتوكلَ «حبسهُ فترةً طويلة. فلما أُخلِيَ سبيلُه ذهبَ إلى مكةَ بأمرِ الإمامِ الهادي وأقام بها»⁽²⁾.

في الدرجة الثالثة يأتي وكلاءُ المناطق، شرطُ أن لا نفهم من ذلك أنَّ هؤلاء كانوا أشخاصًا عاديين من عُرضِ الناس. كلاءٌ بل كان منهم مَنْ هم من أجلَّةِ أصحابِ الأئمة، وكبارِ رُواة حديثهم. ولكنَّ مُقتضيات الصُّحبة والتلمذة والعلم شيء، ومُقتضيات العمل التنظيمي شيء آخر.

هؤلاء الوكلاء يجيّدُ القارئُ قوائمَ مُفصَّلةً بمن وقفنا عليهم من أصحابِ كلِّ إمام، في الملحق الثاني بالكتاب.

والَّذي سيلاحظُه القارئُ اللبيبُ بسهولة بمجرّد اطلاعه على هذه القوائم، أنَّها تبدأ بوكلاء الإمام الصادق (ع). ما يعني ضمناً أنَّ ما من وكلاءَ لَمَن قبله. وهذه مُلاحظةٌ صحيحةٌ جدًّا. والفهمُ بالتالي، بما آتانا من منظورنا كمؤرّخين اعتبرنا تعيينَ الوكلاء في الأقطار هو أوَّلُ المؤشرات على بدء العمل التنظيمي السّري، أنَّ ذلكَ العملَ قد بدأ على يد وبجهود الإمام. وهذه مُلاحظةٌ صحيحةٌ أيضًا.

(1) محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج3، ص15.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص607 و608؛ علي بن الحسين المسعودي، إثبات الوصية، ص232.

بموازاة ذلك فإنَّ السُّلطة، بشخص المنصور العباسي، بدأت تشعرُ على الأقلَّ بأنَّ شيئاً ما يجري. فبدأت تتخذُ الإجراءاتِ المناسبةِ، ومن ذلك تشديدُ المراقبة على مَنْ يُعرفون بالتشييع للإمام. حتى إنَّ أحدهم كان يُمَرُّ بصاحبه فلا ينظرُ إليه⁽¹⁾. وكان للمنصور في المدينة جواسيس مُكَلَّفون بمراقبة ما يجري في نطاق الإمام وأصحابه⁽²⁾، كما إنَّه أمرَ بالقبض على المُسمَى معتباً، وهو من غلمان الإمام، وضربه ألف سوط إلى أن مات تحت العذاب⁽³⁾. وقد سبق لنا أن ذكرنا تعيين أحد أفراد الأسرة العباسية واليًّا على المدينة ومغزى ذلك، وإقدامه على قتل المُعلّى بن خنيس. وذلك وما قبله يدلُّ على أن أجهزة السُّلطة كانت لديها فكرةٌ وافيةٌ عما يجري، فأرادت أن تستعمل كل ما تحت يدها من أدوات القمع للقضاء على العمل قبل أن يستفحل ويشتدَّ عُودُه.

11- في مُعانة الوُكلاء

يُؤخَذُ من سِرِّ بعضِ وكلاء الأئمة أن حياة هؤلاء إجمالاً، خصوصاً البارزين منهم، كانت مُعانةً دائمة. ونخالُّ أنَّهم كانوا يعيشون في خوفٍ دائمٍ. كان مُجرَّدُ أن يُعرَفَ أحدهم بأنه وكيلٌ كافياً بنفسه لمُلاحقته من جلاوزة السُّلطة، حتى لو لم يكن لديها مأخَذٌ مُحدَّدٌ عليه. ومن ذلك ما رُوي أنَّ عُبيد الله بن يحيى بن خاقان الخراساني وزيرَ المتوكل عرضَ عليه أمرَ علي بن جعفر الهمينياني، الذي عرفناه وكيلًا وقيماً للإمام الهادي (ع)، وكان في حَسْبِ المتوكل آنذاك، عَرْضًا مُلَطَّفًا في ما يبدو ابتغاءً لإطلاقه من حَبْسِهِ. فقال له: «لا تُتعبن نفسك بعَرْضِ قصَّة هذا وأشباهه. فإنَّ عَمَكَ [يعني الفتح بن خاقان] أخبرني أنَّه رافضيٌّ، وأنَّه وكيلٌ عليّ بن محمد [أي الهادي]. وحلف أن لا يخرج

(1) حسين النوري، مستدرك الوسائل، ج12، ص297 و300.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص282.

(3) محمد بن عمر الواقدي، المُتَحَبِّ من ذيل المُذَبَّل، ج3، ص652.

من الحبس إلا بعد موته⁽¹⁾. فهذا دليل على أن تجرّد الوكالة للإمام كانت سبباً كافياً لإنزال العقاب بالوكيل.

ونحن رصدنا سياسةً مُشابهةً لهذه في عهد المأمون. ومن ذلك أنه ما أن اغتال الإمام الرضا (ع) حتى أخذ صاحبه العالم الجليل جعفر بن بشير البجلي فأمر بضربه وتعذيبه⁽²⁾، لا لسبب مُعلن بل في ما نُخَمِّن أنه اعتقد خطأ أنه وكيلٌ مكتومٌ للإمام.

ومن كبار شهداء الوكلاء الحسن بن راشد وعيسى بن جعفر بن عاصم، وكلاهما من أصحاب الإمام الهادي (ع) ووُكِّلَا، اللذين ضُرب كُلُّ منهما ثلاثين سوطاً على الجسر ببغداد، إلى أن ماتا تحت العذاب، فرُمِيَ جسداهما في دجلة. ويبدو أنه قُتِلَ معهما شخصٌ ثالث لسنا نعرفه إلا بكنيته «ابن بُند» «ضُربَ بالعمود حتى مات»⁽³⁾، وخَفَاءُ اسمه وقتلُه بتلك الطريقة الوحشية يدلّان على أنه من مُكْتَمِي الوكلاء أو المُسَاعِدِينَ للأئمة في المهام الدقيقة التي تقتضي أقصى السريّة، بما فيه استخفاء أسمائهم. من هؤلاء مثلاً المُكْتَنَى «بأبي الأديان»، الذي كان مُكَلَّفًا بحمل كُتُب الإمام العسكري (ع) إلى الأمصار. وسنذكره في الفقرة الآتية. وقد ذَكَرَ الإمام الهادي (ع) أولئك الثلاثة الشهداء مُشيداً بهم مُترجماً عليهم في إحدى رسائله⁽⁴⁾.

12- وكلاء مُكَلَّفون بمُهمّاتٍ خاصة

يبدو أن من الوكلاء مَنْ كانوا مُكَلَّفِينَ بمُهمّاتٍ خاصّة، غير التوسُّط بين القاعدة والإمام في الشأنِ التوجيهيِّ العملائيِّ، وفي الشأنِ الماليِّ باتجاهيه: من

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 607 608. وقصة جُبيه في: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 50، ص 140.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 605.

(3) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 351؛ محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 603.

(4) انظر: الرسالة رقم (34) في المُلْحَق الأول من الكتاب.

القاعدة إلى الإمام وبالعكس.

نقرأ شيئاً من ذلك في ما يُحكى من سيرة أحد أصحاب الإمامين الرضا والجواد (ع) الحسن بن سعيد الأهوازي حيث تقول: «وكان الحسن بن سعيد هو الذي أوصل إسحق بن إبراهيم الحضيبي وعلياً بن الرّيان بعد إسحق إلى الرضا (ع). وكان سبب معرفتهم لهذا الأمر. ومنه سمعوا الحديث وبه عَرفوا. وكذلك فعل بعبد الله بن محمد الحضيبي وغيرهم. حتى جَرَتْ الخدمَةُ على أيديهم»⁽¹⁾؛ بل إن علياً بن مهزيار الأهوازي، صاحب الإمام الجواد (ع) المُقَرَّب، كان نصرانياً فأسلم⁽²⁾؛ ما قد يُفهم منه أن إسلامه كان على يده.

والذي يُفهم من مُجْمَلِ هذه المُلابسات أن ابن سعيد كان مُكَلِّفاً أو مَسْؤُولاً بمعنى من المعاني عما تُسمّيه اليوم «العلاقات العامة» في منطقتِه، الذي من جُمْلَةِ مهامه جَذْبُ الرجال من ذوي الأهلية إلى ميدان العمل. ونحن نعرف أن أولئك الأربعة الرجال غدوا بفضل مَساعي ابن سعيد بذوا من البارزين وذوي الأثر في أصحاب الإمامين الجواد والهادي (ع)، فضلاً عن «غيرهم» ممن لم يذكرهم بأسمائهم، مُكتفياً بهذا النحو من الإشارة «وغيرهم».

وما من نص صريح إلى أن أعمال ابن سعيد في هذا النطاق كانت بتكليف له؛ بل ولا نتوقع أن نجد النص على هذا ومثله، لأنه جزء من العمل السري، الذي لا نعرف توجهاته إلا من آثارها العملية. ولكننا نُقدِّر أيضاً أن عملاً خطيراً كهذا، وإن في منطقة بعيدة كالأهواز، لا يُمكن أن يجري دون علم الإمام الجواد (ع) وموافقتِه على الأقل. والقارئ اللبيب الذي رافقنا في ما سَلَفَ من الكتاب، وخصوصاً الذي يقرأ رسائل الأئمة إلى أصحابهم في

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 552.

(2) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 75؛ محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 548. انظر: رسائل الإمام إليه في الملحق الأول من الكتاب.

الأمصار في الملحق الأول من الكتاب، ليعرف جيدًا أنَّ الأئمة كانوا يُراقبون أعمال أنصارهم بِمُنتهى الدقة، ويُرَوِّدونهم بتوجيهاتهم في ما هو أقلُّ من ذلك. فإذا صَحَّ ذلك، وكلُّ ما يبيِّننا يدلُّ على أنَّه صحيح، فهو وحده يسوِّغُ عنوانَ هذه الفقرة، بوصفها أنموذجًا لا نُشكُّ، ما دام قد وُجِدَ، أنَّ له أمثالًا بقيت قيد الكتبان.

يُذَكِّرُ أيضًا في هذا الباب المكنَّى بأبي الأديان الذي كان «يحملُ كُتُبَ العسكري إلى الأمصار»⁽¹⁾، وسنقفُ عنده إن شاء الله في الباب الآتي. لكننا ثلُفْتُ الآن إلى أنَّ هذا الرجل المُكلَّف بهذه المهمة الخطيرة كان يعملُ تحت غطاءٍ مُحْكَمٍ من السريَّة العميقة، بحيث لم يُعرف ولم تذكره المصادرُ إلا بكنيته الغريبة هذه.

13- في مَنْ يُسمَّون بالباب والبواب

تُشيرُ في ختام هذا الباب إلى أننا نجدُ في بعض الكُتُب ذكرًا لمن يُوصَف بأنه بَوَّاب أو باب⁽²⁾ هذا الإمام أو ذاك.

والحقيقة أننا لم نفهم لذلك معنىً محدَّدًا يتناسب مع الأهمية التي تُحاول تلك الكُتُب أن توحى بها للقارئ. ولم نجدَه في أصل مُعتبر. فمن هذا وذاك نظرُ أنَّهما لقبان وهيمان، اصطُنعَ مَنْ حاولَ أن يستغلَّ الحالة التي نشأت بالحضور القوي للتنظيم، خصوصًا في زمان الأئمة المتأخرين، من الإمام الكاظم (ع) فَمَن بعده، بحيث جذبَ بعضُ الطُفيلين الذين عملوا على ادعاء موقعٍ عالٍ لهم فيه. ولم يكنْ ذلك ممكنًا لهم عن طريق ادعاء القيومية أو الوكالة، لأنَّ أرباب دينك المنصيين معروفون في إطار التنظيم.

(1) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 50، ص 232.

(2) انظر: محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، فصل «ذكرُ المذمومين الذين ادعوا بالبابية»، ص 397 وما بعدها.

فكان أن نسبوا لأنفسهم أحدَ هذين الموقعين، بما يُوحى بأنهم ذوو خصوصية مُبهِمة. تاركين لخيال السامع أو القارئ أن يتصوّر أنّهما موقعان هامان قريبان جدًّا من الإمام، وخصوصًا لقب «باب» الذي كأنها يُرادُ به أن يوحى أنه لم يكن من سبيلٍ للوصول إلى الإمام إلا عبْرَه، مثلما لا يُدخَلُ إلى الدار إلا من الباب. وإنني هنا أدعو القارئ اللبيب أن يتأمل في أنّ هذين الوصفين يردان أكثر ما يكون في الكتُب المشكوك بصحتها، وصفًا لمن تُحيطُ بهم الشُّبهات.

الباب الثاني: المرفق المالي من التنظيم

1- تمهيد

سنعملُ في هذا الباب على بيان مصدر التمويل أو مصادره لما تكرر ذكرنا إياه تحت عنوان العمل التنظيمي السري. ضرورة أنّ عملاً كهذا الذي نُعالِجُه بحثًا لا بُدَّ له من حركةٍ مالية، عمادُها الأساسُ مصدرُ الجباية، ثم بالدرجة الثانية وسيلةُ تداولٍ الماليّة أو وسائله وطرائقه؛ لأنّ عملَ المال وقيمتَه بالنسبة إلى أيّ عملٍ سري بعد الجباية إنّما هو في إيجاد الوسائل والطرائق الآمنة لتداوله، بما يلبي حاجةَ تنظيمٍ واسعٍ أو حاجاته، نفترضُ أن القارئ قد غدا مالِكًا لفكرةٍ كافيةٍ عنه من الباب السابق. وفي المُقابل، فإنّ السُلطةَ الحاكمة ستعملُ ما في وسعها كلّ في سبيلٍ منَع الجباية والتداول، بما يؤدي إلى جعلِ التنظيم كلّه ينهار. وقد رأينا في ما سبق أنّ رأسَ السُلطة في بغداد، عندما علمَ بما يُدبّره الإمام الصادق (ع) سرًّا في المدينة، استنفرَ أقوى ما تحت يده من جهازه القمعي، بشخص ابن عمّه داود بن عليّ. وأن هذا عمَدَ إلى قتلِ المسؤول الماليّ للتنظيم الجديد المُعلّى بن خنيس. راميًا بذلك إلى أن يضربَ في المَقْتَل حيث

تكون الضربة قاضية. ما يدل على كبير دهاء ووفرة معلومات. وهذه بسبب اشتقاق المعلّى في الأخذ بالتنبيهات المتكررة له من الإمام بالتزام أقصى السرية. وعلى الأثر بادر الإمام فعين نصر ابن قابوس اللّخمي للمنصب الشاغر. وكان من دهاء هذا الجندي المجهول وضبطه أن جمع بين الإمساك بالأمر الموكول إليه بيد من حديد مع الالتزام الكامل بالسرية، بحيث لم يُعرف خارج إطار التنظيم أن له ذلك الموقع الهام مُدّة عشرين سنة من العمل مع إمامه. وبذلك خطا التنظيم خطواته الأولى باتجاه السرية التامة.

وذلك كله قد وقفنا عليه في ما فات. وإتينا نُؤكّده الآن بمناسبة الموضوع، وعلى سبيل تثبيت المعلومات، وبياناً لأهمية الشأن المالي في ما نحن فيه. على أننا إذ بُيّن للقارئ خطتنا في العمل بهذا النحو المُتسلسل المُترابط، فلأنما على سبيل الأمان وما نُحِبُّ أو يجب أن يكون، وأيضاً على سبيل حُسن الرفقة على الطريق الصعب الذي نسلّكه مع القارئ في كتابنا هذا. وإلا فلأننا نعرف سلفاً أننا عاجزون عن تلبية كلّ ما نتمنى من تفصيلات تُغني البحث وتكشفُ خفاياه ومُحبّاته كلّها. لما عرفه القارئ، وأشرنا إليه غير مرة، أن كنزنا في عِمارة فصول البحث وأبوابه إنما هو كنز الفقير المُعنى، وما هو إلا إشارات وتلميحات ومقارنات ومغازٍ، تسلّلت إلينا من طبيعته السرية، ضمن التراجُم للرجال المُحيطين بالأئمة أكثر ما يكون. وما من أحد نعرفه رمى إلى معالجتها مُعالجة مباشرة. وما من حَدثٍ مما يتصلُ بأيّ إشكالية من إشكاليات البحث قد أوردنا ذكره إلا بقصد البيان، أو على الأقلّ شعوراً بالأهمية أو الفائدة.

2- بين يدي البحث

من المؤكّد أن تمويل التنظيم الإمامي السري قد اعتمد في مرحلة مُتقدّمة، خصوصاً في فترة الإمامين الهادي والعسكري (ع) (220-260هـ/ 835-873م) على جباية خمس المكاسب من الشيعة المُكلّفين. التي كانت موكولة إلى

وُكلاء الإمامين في الأقطار، ومن ثمّ تسديدها إلى القيم المحلي حيث يوجد، أو إلى القيم المركزي أو الإمام. وقد استمرّ هذا التدبير بعد وفاة العسكري (ع)، مع فارق أنّ التسديد صار لأحد السُفراء الأربعة المتوالين للإمام الغائب (ع). ومن المؤكّد أيضًا أنّ إحياء العمل بهذا التكليف بذلك النحو، أي مُحسّس المكاسب، إحياء عامًّا، بعد أن كان العمل محصورًا بخمس المغنيم من العدو، حيث كان الخمس في هذا يذهب إلى السُلطات، إلى جانب حالاتٍ نادرة في عهد الإمام علي (ع)، استوفى فيها خمس الكثر وخمس المال الذي اختلط فيه الحلال بالحرام⁽¹⁾ ذهب فيها سهمٌ ذوي القربى إلى أهل البيت خاصة، ما يرى فيه الباحثُ المدقّق، العارفُ بمواضع ما بين يديه من معلومات، تأصيلًا لنهج خمس المكاسب أو الفوائد، كما سيجرى تثبيته في ما بعد، بحيث أصبح وما يزال النهج المسيطر. هذا النحو من التكليف قد تمّ إحياءه بعد أن هُجر زمنًا طويلًا لأسبابٍ سياسيةٍ غير خفية على يد الإمام الجواد (ع) (202-220هـ/817-835م).

لكنّ من المؤكّد أيضًا أنّه كانت ثمة مآلية قيد التداول لدى التنظيم زمن إمامة الإمام الصادق (ع) (114-148هـ/732-765م). حتى الإمام نفسه لم يُنكر ذلك بمعنى من المعاني، إذ آتب داود بن علي على استغلاله الخسيس لغيابه عن المدينة لقتل أمينه ابن خنيس.

تلك هي الثوابت الثلاث التي ينطلق منها البحث في الإشكالية المالية ذات الأهمية الكبيرة لدراستنا، ومنها نبدأ.

(1) محمد بن الحسن (الحر العاملي)، وسائل الشيعة، ج5، ص346 ح1؛ ص353، ح4؛ ص357 ح6 و7.

3- العمل بالخمس وتطوره

سنعتمد في تناول ما تحت هذا العنوان أحاديث الباب، كما وردت في كتاب «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» لمحمد بن الحسن الحُرّ العاملي (ت: 1104هـ/1692م)؛ لأنّ هذا المجموع الحديثي من أوفى المجاميع المأثلة وأكثرها شمولاً.

إن سبَرَ أحاديث باب الخمس⁽¹⁾ من الكتاب، يقفُ بالباحث على جملة ملاحظات في الغاية من الأهمية لما تُعالجُه في هذا القسم. شرط أن نقرأها بذهنية المؤرخ، الذي يصرفُ اهتمامه نحو التباينات ودلالاتها في مجمل النصوص التي أُمّته. في حين أنّ الفقيه يُولي أكثر اهتمامه للتقاطعات، التي يوظفها في استنباط الحكم الشرعي. وما ذاك إلا لأنّ الأسئلة التي يطرحها المؤرخ، هي غير الأسئلة التي يطرحها الفقيه. ومن هنا فإنّ هذا يضعها كلّها على صعيد واحد، لأنّ نصّ أي إمام يُكافئ نصّ إمام آخر من حيث اعتبار الحجّة. أمّا المؤرخ فيضع كلّ نصّ في إطاره الزمني الخاص به، وهذا واضح.

الملاحظة الأولى: إنّ أكثرَ أحاديث الباب هي عن الإمام الصادق (ع)⁽²⁾، وتفسير ذلك غير عسير؛ ذلك أنّ الإمام كان صاحبَ حلقةٍ دراسيةٍ واسعة، ضمّتُ المئات الكثيرة من التلاميذ، فكان من الطبيعي أن تُوجّه إليه أسئلة كثيرة يُجيبُ عنها، فيروون أجوبته حديثاً.

الملاحظة الثانية: لم يأتِ الإمامُ الصادق (ع) أبداً على ذكرِ خمس المكاسب؛ بل كثيراً ما صرّح بأن الخمس هو في الغنائم خاصة، أي كل ما لا يكسبه المرءُ

(1) محمد بن الحسن (الحُر العاملي)، وسائل الشيعة، ج5، ص336-386.

(2) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص337 (حديثان)؛ ص338 و340 (ثلاثة أحاديث)؛

ص341-342 و344 (حديثان)؛ ص345-347 (حديثان)؛ ص351-352.

كإضافة إلى رأس المال⁽¹⁾.

الملاحظة الثالثة: إن الأحاديث الواردة في الكتاب تحت عنوان «وُجوب الخمس في ما يَفْضَلُ عن مؤونة السنة له ولعِيَالِه من أرباح التجارات والصناعات والزراعات ونحوها» هي جميعها عن الإمام الجواد (ع)⁽²⁾ باستثناء واحدٍ منها فقط عن ابنه الإمام الهادي (ع)⁽³⁾. وأكثرها استيضاحاتٌ مُوجَّهَةٌ إلى الإمام الجواد (ع) على موضوع هذا التدبير. ولدى التدقيق نجحنا في تحديد أماكن صُدور ستةٍ منها: ثلاثة منها من قُوم (الأحاديث رقم 1 و 7 و 9)، وواحدٌ منها من نيسابور (الحديث رقم 2)، وواحدٌ من بغداد (الحديث رقم 3)، وواحدٌ من همذان (الحديث رقم 4)، أي أنها جميعها آتت من أماكن بعيدة عن مقر الإمام في المدينة. وفي ذلك دليلٌ على أن أمره قد نُشِرَ بسرعةٍ بين تلك الأقطار المتباعدة، ما ذُكِرَ وما لم يُذَكَّر. الأمر الذي سيفيدنا لدى بحث جهاز الاتصال في التنظيم السري في الفصل المُخصَّص له.

الملاحظة الرابعة: بل إن الإمام نفسه يُصَرِّحُ في رسالةٍ منه مُوجَّهَةٍ إلى صاحبه المُقَرَّب علي بن مهزيار الأهوازي «أنّ الذي أوجبتُ في سنتي هذه، وهذه سنة عشرين وميتين، فقط لمعنى من المعاني، أكره تفسير المعنى كلّهُ خوفاً من الانتشار»⁽⁴⁾، أي حفاظاً على السريّة. ثم يشرعُ الإمام في بيان أسباب اتخاذ

(1) «ليس الخمسُ إلا في الغنائم» (المصدر نفسه، ص 338، ح 1). «الخمسُ من خمسة أشياء، من الكنوز والمعادن والغوص والمغنم الذي يُقاتَلُ عليه» (المصدر نفسه، ص 341، ح 11). «الخمسُ في ما يخرجُ من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المُختلط بالحرام إذا لم يُعرَفْ صاحبه والكنوز» (المصدر نفسه، ص 344، ح 6).

(2) المصدر نفسه، ص 348 و 351.

(3) المصدر نفسه، ص 348، ح 2.

(4) المصدر نفسه، ص 349-350؛ هذا الكتاب، الملحق الأول، نص الرسالة الهامة برقم 37.

التدبير ومقاصده وموضوعه وما إلى ذلك.

وأهم ما يُؤخذ من مجمل هاتيك الملاحظات، أنّ إحياء العمل بخمس المكاسب، كما لا يزال مستمرّاً حتى اليوم، قد حصل بمبادرة من الإمام الجواد (ع)، وبالتحديد في السنة الأخيرة من حياته. وما من ريب في أنّه إنّما أوجب هذه الضريبة المالية، كما نقول اليوم، بشروطها، كمساهمة مالية من عامة المُكلفين من شيعته في تغطية النفقات المتكاثرة، تبعاً لاتساع التنظيم، وبالتالي اتساع المهمّات المُلقاة على عاتقه، وما تقتضيه من نفقات.

4- الإمام الجواد بين سياستي الاحتواء والبطش

عند هذه النقطة من التأمل، وخصوصاً وفاة الإمام المُبكرة في العام نفسه الذي أعلن فيه إيجاب الخمس على ذلك النحو، يقفز إلى الذهن سؤال رهيب: هل اغتيل الإمام بسبب بادرته هذه؟

من الواضح أنّ الجواب المُستند إلى أدلة مُباشرة هو خارج كل احتمال؛ ذلك لأننا أمام واقعة اغتيال مُحتمل، نالت شخصية ذات مقام عالٍ جداً لدى مئات الألوف من الناس، المُتشرّين من سمرقند إلى مصر. ما يلزم أجهزة السُلطة، بوصفها المُرتكب الحصري للجريمة، بالتزام أقصى السريّة، كي لا يتحوّل الاغتيال إلى عكس الغرض منه. ومع ذلك فإنّه يتعيّن علينا أن نأخذ بالاعتبار المُلبسات الآتية:

الأولى: أنّ الإمام الجواد (ع) عاش بضع سنواتٍ في بغداد، في منزل مُخصّص له من المأمون بجوار قصره، وتحت العناية التامة منه. وهذه سياسة نعرف أنّ الخلفاء العباسيين اتبعوها بنحوٍ أو بغيره تجاه الإمامين التاليين، ابتغاء وضعهم وأعمالهم تحت الرقابة الدائمة. بعد أن تبيّن لها من تجربتها مع الإمام

الكاظم (ع) أنَّ السجن لم يُجِد في قليلٍ ولا كثير. وإنَّني أدعو القارئَ اللبيب إلى أن يلاحظ أنَّ العملَ بهذه السياسة قد تزامن مع اتساع نشاطِ التنظيم وانتشاره؛ بل إنَّ المأمون في سبيل إحكام الرقابة على الإمام زَوْجَه من ابنته. وبذلك يكون قد أغلَقَ كُلَّ نقصٍ في الطوقِ المضروبِ على الإمام حتى في منزله الخاص.

الثانية: أنَّه ما أن تمتَّ المراسمُ الباهرة لزواج الإمام من ابنة الخليفة حتى خرج الإمام من بغداد قاصداً الحجاز بذريعة الحج. ولكنه لم يُعذ إليها؛ بل استقرَّ في المدينة. ومن الواضح أنَّنا في هذه الملبسات نشهدُ معركة مكتومة سلاحها الأوَّلُ الدهاء، فيها تدبيرٌ لغرض، وفيها تدبيرٌ مُقابلٌ لعكسه. والكلُّ يتَمُّ تحت عناوين بعيدة البُعد كُلَّه عن الدوافع الحقيقية. فلا المأمون أغدق صنوفَ التكريم على الإمام تقديرًا منه لفضله. ولا الإمام أدار ظهره لنعيم جوار الخليفة وسكنى بغداد إثارةً منه للحجَّ. الخليفة يُريدُ أن يُخصي على الإمام أنفاسه أثناء الليل وأطرافَ النهار، تحت غطاءٍ من التكريم المُبالغ فيه، حتى لو اقتضى الأمرُ مُخاصمةً أسرته التي لم تنسَ بلاءَها بولاية العهد للإمام الرضا (ع). والإمام يُريدُ أن ينصرف إلى العمل الكبير الذي ينتظره تجاه المؤمنين، مُتحرِّراً من الرقابة المُحكَّمة التي ضُربت عليه.

الثالثة: ما إن مرَّت بضعة أشهرٍ على وفاة المأمون بتاريخ 15 رجب 218هـ بعيداً عن حاضرة ملكه، وخلفَ من بعده أخوه المعتصم (218-227هـ/ 833-841م)، حتى وجَّه هذا إلى الإمامِ أمراً بالعودة إلى بغداد. وما ندري كيف كان تعاملُ الخليفة الجديد مع الإمام المُكرَّه على مُجاورته. ولكن من المؤكَّد أن المعتصم لم يكن في مثل دهاء أخيه، بحيث يُغطي حقيقةً مقاصده بغطاءٍ مُحكم، ليس من السهلِ اختراقه واكتشاف ما وراءه ومراميه. ولعلَّه تركه يعيش في

بغداد كيف شاء مُدبِّرًا شُؤونه. مُكتفياً بمراقبته عن قُرب.

الرابعة: من المؤكَّد، استنادًا إلى الرسالة التي حرَّرها الإمام لصاحبه ابن مهزيار⁽¹⁾، أَنَّهُ أصدر أمره للمؤمنين بوجوب الخمس في المكاسب بشروطه في السنة 220هـ، أي يوم كان يُقيم في بغداد بالتأكيد. ما يدلُّ على أَنَّهُ كان يملكُ حيثُ هو هامشًا من الحرية، حتى مع وُجُود زوجته أُمِّ الفضل ابنة المأمون إلى جانبه. وتصورُ ذلك غير عسير، خصوصًا مع علمنا بوجُود أعدادٍ كبيرةٍ من المؤمنين في العاصمة وجوارها، وفقًا لما تدلُّ عليه الوثائق الكثيرة التي وقفنا ووقفَ القارئُ على بعضها. ويمكن الاستزادة منها بقراءة الرسائل المُوجَّهة إلى وكلاء هاتيك النواحي في الملحق الأول من الكتاب.

ومع ذلك، فإنَّنا لا نستبعدُ أبدًا؛ بل ونُرجِّحُ، أن تكونَ أصداءُ هذا التدبير الجديد والخطير جدًّا بالنسبة إلى السُّلطة قد وصلت إلى مسامعها، مهما تكنَ آليَّةُ العمل السَّري صلبةً مُحْكَمَةً؛ ذلك أنَّ نفيرًا عامًّا مُوجَّهًا إلى عشرات الألوف من الناس، ويُنشر على منطقةٍ شاسعةٍ تمتدُّ من آسية الوسطى إلى مصر، عابرةً قطرين كبيرين بحجم إيران والعراق، ذلك النفير يستحيلُ أن تبقى أصداءه كُلُّها طيَّ الكتمان، مهما يكنَ التنظيم صلبًا مُحْكَمًا مُتَمَرِّسًا في هذا النمط من العمل.

فإذا نحن أضفنا إلى ذلك كُلَّهُ ما هو معروفٌ عن المعتصم من قسوةٍ وميلٍ إلى البطش، فإنَّنا لانجدُ بُدًّا من القول بوجُود علاقةٍ سببيَّةٍ بين بادرة الإمام وبين اغتياله بأمر الخليفة. وهو الذي اعتقد أَنَّهُ باستقدامه إليه من المدينة قد كُفي أمره ووضعه تحت رقابةٍ دقيقةٍ دائمة، بحيث يهابُ الإقدام على أيِّ ما

(1) انظر: هذا الكتاب، ص82، مرجع الهامش رقم (4).

من شأنه أن يثير غضبه. فجاءت هذه البادرة من الإمام لثريه كم هو وإهم؛ بل إن الإمام الشاب قد تجاوز بمبادرته التوقّعات كلّها استنادًا إلى السوابق كلّها في التنظيم، الذي لا ريب في أنّ السُلطة كانت لديها معرفة إجمالية بوجوده وبتوجّهاته. وذلك إذ أوجب على المؤمنين جبايةً بذلك العموم والاتساع. ومن المعلوم أنّ الدولة، أي دولة، قديمًا وحديثًا، تعتبر الجباية العامة حقًا حصريًا لها، بموازاة امتلاك القوة المسلّحة. إذن فما من عجب في أن رأّت في هذا الإجراء من سياسة الإمام الجديدة تهديدًا حقيقيًا وجوديًا لها، خصوصًا إن نحن أخذنا بالاعتبار ما يترتب عليه ويُقصدُ منه. ضرورة أنّه عندما يلجأ تنظيمٌ سرّي إلى تدبير كهذا، فذلك يعني أنّه يهيئ لعملٍ كبيرٍ يقتضي تمويلًا من حجمه. كما أنّه يقتضي من السُلطة الفعلية بالمقابل أن تعمل، من ضمنٍ منطقيها، ما في وسعها كلّه لحسم الأمر قبل أن يتفاقم.

لذلك فإنّا نرجّح بقوة أنّ الإمام الجواد (ع) إنّما اغتيلَ بالشّم بأمرٍ من المُعتصم ردًّا على أمره بجباية خمس المكاسب. لكنّ الزمان أثبت أنّ منطق العنف عقيمٌ في مُقابل جماعةٍ تحرّكها قيادةٌ صلبةٌ وتنظيمٌ مُحكّم. وستبقى بادرة الإمام معمولًا بها، كما لا تزال حتى اليوم. وفي ذلك دليلٌ على أصالتها وجدواها. وسيأتي بعد الإمام الشهيد ابنه الهادي (ع)، حيث سيصلُ التنظيمُ على يده إلى أبهى حضوره وقوّته. وفي ذلك دليلٌ على أنّ الإمامة نفسٌ واحدةٌ في جُسومٍ مُتعدّدة. ثم على أن العلاقة التي شدّت عرى المؤمنين بأئمتهم كانت مبنيةً على الثقة المطلقة والطاعة.

5- عودة إلى ما قبل إحياء الخمس

لا ينفكُّ هذا البحث يطرحُ علينا السؤالَ تلوَ السؤال، فكأنّ الجواب عن السؤال يستتبُّ سؤالًا جديدًا. وهذه أمانةٌ جيّدة؛ ذلك أنّ من ميزات المسار

الصائب للتفكير والتأمل أنه يكشف الأسئلة الخبيثة التي لم تكن تخطر ببال أحد أصلاً. ومن المعلوم أن طرح الأسئلة الصحيحة هو نصف الطريق إلى الجواب.

نسأل:

إن يكن الإمام الجواد قد أمر بجباية خمس المكاسب ابتغاء تمويل التنظيم السري، وبهذا التدبير حظي التنظيم بتغطية وافية بنفقاته، فكيف وبأي وسيلة كان يتم التمويل من قبل ذلك؟

من المؤكد الذي لا ريب فيه أن حركة مالية كبيرة تتجه إلى الإمام ومنه كانت عالقة في عهدي الإمامين الصادق والكاظم (ع).

فلقد علمنا مما سبق أن والي المدينة للعباسيين قتل القيم المالي للإمام الصادق (ع) لا لذنوب جناه إلا لصفته هذه، أي أنه عمل على إحباط أو إرباك العملية المالية التي تُدار بإشراف الإمام، بقتل المسؤول الرئيس عنها. ولو أنها لم تكن من حجم رأت فيه الدولة ما فيه تهديداً لأمنها، لما أوكلت أمرها إلى شخص من وزن داود بن علي من الأسرة الحاكمة، فوجهته خصيصاً من بغداد لهذا الغرض. ثم لما لجأ هو إلى ذلك التدبير العنيف. كما علمنا أيضاً أنه كان للإمام من أصحابه جيش كبير من الصيارفة في الكوفة، ما من ريب في أن وظيفتهم الأساسية كانت تغطية تبادل الأموال وتسهيله. وفي هذا وذاك إماراة واضحة وكافية على حركة كتلة مالية ليست بالصغيرة، تنشط في نطاق العمل التنظيمي.

ثم أنه مما لا ريب فيه أيضاً أن تلك الحركة كبرت واتسعت في عهد ابنه الكاظم (ع)، بحيث إنه عندما توفي سنة (183هـ/789م) «ليس من قوامه أحد إلا وعنده المأل الكثير. كان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند علي

ابن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار⁽¹⁾، وهذا مبلغ هائل في مقاييس ذلك الأوان، اجتمع في مُدَّة غير معلومة لدى اثنين فقط من قُوم الإمام، فما بالك بغيرهم ممن لا نعلمهم ولم تصلنا أخبارهم بهذا الخصوص. هذا، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار، أنَّ وصولَ خبر هذين كما اقتبسناه قد حصل في سياقٍ مُختلف عما نُعالِجه الآن.

أضِف إلى ذلك أنَّ أحدَ أصحابِ الإمام الكاظم (ع)، واسمُه محمد القطان، ولقبُه يدُلُّ على مهتته، كان يُوصِلُ الأموالَ إلى الإمام سرًّا إليه تحت غطاء تجارته، أي بوسيلةٍ إخفائها في لفائف أو حقائب القطن⁽²⁾.

والظاهر أنَّ عمله الذكي بهذا النحو، قد استمرَّ مُدَّة ما دون مشاكل، وإلا لذكرَ أنه انكشفَ وعُوقِبَ صاحبه. لعلَّنا أنَّ أجهزةَ السُّلطة كانت تتلَهَّفُ لاختراق التنظيم، وإنزالِ أقصى العقوبة بمن يثبتُ لديها أنه ضالِعٌ فيه بأيِّ نحوٍ وجعله عِبرةً لغيره.

هذا وإنَّا نعرفُ شبيهاً لذلك القطانَ بشخص عثمان بن سعيد العمري السَّمان/ الزِّيَّات، من رجال الإمام العسكري، والسَّفيرِ الأوَّل في ما بعد للإمام المهدي أثناء الغيبة الصُّغرى، الذي كان يتجرُّ بالزيت والسَّمن «وكان الشيعةُ إذا حملوا إلى أبي محمد [أي العسكري (ع)] ما يحبُّ عليهم حملُه من الأموال أنفذوه إلى أبي عمرو [أي عثمان نفسه] فيجعلُه في جراب السَّمن وزِقاقه ويحمله إلى أبي محمد»⁽³⁾.

السؤال، وها هو قد كبرَّ بين أيدينا الآن: من أين كانت تنبُع تلك الأموال،

وتحت أي عنوان؟

(1) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 48، ص 252.

(2) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 214.

(3) انظر الترجمة له في كتابنا: أهلام الشيعة ومصادره.

وفي الجواب نقول: الله أعلم. وهو جوابٌ يُشبهُ لا جواب. علينا أن نقتبله على مَضَضٍ، ما دُمنا قد اخترنا الخوض في عالمٍ من الأسرار، واضعين نصبَ أعيننا كشفَ أدقِّ التفاصيل، والإجابة عن أكثر الأسئلة غُموضًا.

ولكن فلنتهز هذه الفرصة لنسجل إعجابنا العميق بصلابة التنظيم وتماشكه، بحيث لا يندُّ عنه شيء من أسرارِهِ، مع أنه يضمُّ عشرات الألوف من الناس. وإن كُنَّا نُعاني جرَّاءَ الآن من نقصِ المعلومات.

ومع ذلك فإننا ما نشكُّ إطلاقًا في أنَّ تلك الأموال الكثيرة كانت إجمالًا تأتي من المؤمنين وليس من أي مصدرٍ آخر، حتى قبل إعلان الإمام الجواد (ع) إحياءِ خمسِ المكاسب. وبين أيدينا من هذا الباب رواية تقول إنَّ رجلًا اسمه داود بن زربي أتى الإمامَ الكاظمَ (ع) بهال، فأخذ بعضه وترك بعضه⁽¹⁾ وثانيةً تقول إنَّ رجلًا أتى المدينة يحملُ أموالًا للإمام نفسه⁽²⁾، إلى غير ذلك. ما يُشيرُ إلى الحركةِ الماليَّةِ باتجاه الإمام. مع ضرورة تسجيل أنَّ هاتين الروایتين قد وردتا في غير السياق الذي نُعالجه الآن، وإنَّنا بيَّنا لنكتةٍ خاصَّةٍ، سنقفُ عليها في المحلِّ المناسب إن شاء الله.

بيد أنَّنا نلاحظُ أنَّ حركةَ الأموالِ باتجاه الإمام أو نُوابِهِ قد تصاعدتْ كثيرًا بعد إقرارِ خمسِ المكاسب، بحيث انعكسَ ذلك في غزارة الروايات ذات العلاقة بهذا الشأن، وفي بيانِ ماهية الأموالِ المحمَّولةِ برسمِ تسليمها لمسؤول التنظيم. من ذلك أنَّ «جماعةً من اليمن قدموا إلى الإمام العسكري [في سامراء في

(1) محمد بن محمد النعمان (الشيخ المفيد)، الإرشاد، ص 306؛ محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 39.

(2) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 437؛ انظر: علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، إكمال الدين وإتمام النعمة، ص 476-477؛ علي بن الحسين المسعودي، إثبات الوصية، ص 247 ففيها ذكرُ وفودٍ كثيرة تأتي حاملةً الكُتُبَ والأموال.

ما يبدوا [يحملون أموالاً⁽¹⁾]. وهو نصٌ غنيٌّ بالمغازي، يدلُّ أولاً على أن تلك الأموال كانت كثيرة، وضمنًا على أنها مما اجتمع من أخماس المكلَّفين، ثم على أنه لم يكن للإمام وكيلاً في ذلك القطر القصي، وإلا لسدّوها إليه، أو لأرجعهم الإمام إليه ولرفض قبضها منهم، وفقاً لما تقتضيه الإجراءات المعمول بها كما سنعرف.

ومن ذلك أيضًا أن امرأةً أتت الحسين بن روح بـ «زوج سوار ذهب، حلقة كبيرة فيها جوهر، خاتمان أحدهما فيروزج والآخر عقيق»⁽²⁾. وعن الشيخ الصدوق قال: «كنت ببخارى فدفع إليّ المعروف بآبن جاد شبر عشر سبائك ذهب وأمرني أن أسلمها بمدينة السلام فحملتها معي»⁽³⁾. و«امرأة تأتي من أبه [بلد في إيران] بثلاثمئة دينار للحسين بن روح»⁽⁴⁾. إلى غير ذلك، وهو كثيرٌ يمكن تتبُّعه في النصوص لمن يهتّم الأمر. ولكن في ما اقتبسناه دليلاً وافياً على ما كان يوليه المؤمنون في مختلف الأقطار من اهتمامٍ بالغٍ بإبراء ذمتهم مما استحقّ عليهم من أخماس. كما إن في ذلك أيضًا دليلاً على المصداقية القويّة والعامة التي اكتسبها تدبيرُ الإمام الجواد (ع) في هذا الشأن بعد بضعة عقودٍ فقط على إقراره. وما من ريبٍ عندنا في أن هذا الإنجاز الباهر ما كان له أن يترسّم لولا وجود حالةٍ تنظيميّةٍ فعّالةٍ، تسلكُ ضمنها الأفكارُ الخلاقةُ سبيلها بسهولةٍ ويسرٍ في وجدانِ الناس وخوافزهم، باتجاه بناء طرائق سلوكٍ جديدةٍ لهم، في ما يعودُ نفعُهُ إلى العموم ممّن هم موضوع عملِ التنظيم. وإن لنا ملءَ الأمل في أن يُشاركنا القارئُ اللبيب هذا اليقين.

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 356.

(2) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 51، ص 342.

(3) علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، إكمال الدين وإتمام النعمة، ص 518.

(4) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 321.

6- في وُجوه الإنفاق

ذلك في ما يرجع إلى ما وقفنا عليه من مصادر التمويل. وهي تُشير إجمالاً إلى أنها كانت ذاتية. أعني أن قاعدة التنظيم هي التي تُغذيه، وبالمقابل تهتم قيادته وكوادرها بما تعتبره من شؤونها. وأن قيمة المساهمة الإلزامية تتناسب طرّداً مع ما يفضل من دخل المُكلّف عن نفقاته السنوية المعتادة لمثله. وهذا تدبيرٌ تقدّميٌّ جداً ومُنصفٌ. نراه يتجاوزُ في بعض عناصره النظم الضريبية المعمول بها في الدولة الحديثة. ليس من العسير على التأمل العارف أن يكتشف عناصرَ شبهه بتشريعات الزكاة. ولكنه يتنافرُ بشدّة بأكثر من اعتبار مع أنموذج الدولة الخراجية، التي تعتمدُ في مواردها على ما تفرضه على الإنتاج خارج مركزها. ومن المعلوم أن هذا الأنموذج هو الذي كان معمولاً به في الدولة الإسلامية على اختلافها. بحيث إن رفاه دمشق وبغداد والقاهرة... إلخ، لم يكن له أدنى علاقة بما تُنتجه.

لكن هذه الصيغة تطرّح سؤالاً:

كيف وعلام كان يجري إنفاق تلك الموارد الضخمة؟

من الضروري أن نطرح هذا السؤال، لأن وُجوه الإنفاق هي التي تدلّنا على مقاصد التنظيم ونشاطاته. حتى مع علمنا بأن لا أمل لنا في أن نحصل عنه بجوابٍ شافٍ. ذلك أننا إن كنّا في هذا البحث كلّه نغامرُ بالخوض في عالمٍ من الأسرار، فإننا في هذا السؤال بالذات نحاولُ الغوصَ في المنطقة الأعمق منه، حيثُ ضُروِبُ العمل المباشر الذي يخترقُ التنظيمَ من أعلى القيادة إلى أدنى القاعدة.

ومع ذلك، فإننا بالبحث والتنقيب والتأمل المُستند إلى معرفة كافية بالمعطيات التاريخية، نعثرُ على ما يُشير إلى بعض تلك الوجوه.

من ذلك ما جاء في خيرٍ يقول إنّ الإمامَ الهادي (ع)، أمرَ قِسمَهُ بأن يدفع لكلٍّ من أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري وعلي بن جعفر الهمينياني وعثمان ابن سعيد العمري ثلاثين ألف دينار⁽¹⁾.

الخبرُ تسوّفُهُ المصادر بوصفه دليلًا على كَرَم الإمام، وأنَّ عطاياه كانت عطايا الملوك. أمّا الباحثُ فلا يرى فيه إلا أنّه محلٌّ للتساؤلِ عمّا يكتُمُهُ من سرٍّ، لم يَرِ رايه منه إلا ظاهرَ الأمور.

نسأل:

مَنْ هم أولئك الثلاثة؟ ما الذي جمعهم معًا في مجلسٍ واحد انتهى على النحو الذي وصفه الخبر؟ لماذا ولاي غرض منح الإمامُ كلا منهم ذلك المبلغ الطائل؟ (30000 دينار = 120 كيلو غرامًا ذهبًا).

نقولُ جوابًا عن السؤال الأول: نحن نعرفُ جيدًا هؤلاء الثلاثة وأنهم كانوا من الكوادر الأساسية في إدارة التنظيم السري، كُلٌّ في منطقته. الأول في قم، والثاني في همدان، والثالث في العراق.

وجوابًا عن السؤال الثاني: أنّ اجتماعهم معًا بين يدي الإمام، وهم القادمون من بلدانٍ مُتباعدة، لم يكنْ بمحض الصدفة؛ بل لأمرٍ جَلَلٍ اقتضاه، وبأمرٍ من الإمام.

وجوابًا عن السؤال الثالث: لسنا نعرفُ، على نحو التحديد وآتَى لنا، الغرض من (منح) كلٍّ منهم ما قد مُنح. ولكن ما من ريبٍ عندنا في أنّه لأمرٍ كان موضعَ البحث والتداول في ذلك الاجتماع لمسؤولين كبار في التنظيم برئاسة الإمام، انتهى باتخاذ قرارٍ أو جملةٍ قراراتٍ، اقتضتْ بدورها أن يُودعَ بتصرُّف (وليس أن يُمنح، بالتأكيد) كلٌّ منهم الميزانية المناسبة لِقسطِهِ من الخِطّة أو برنامج العمل.

(1) محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج2، ص448. وقد ورد الخبرُ في مصادر عدة.

إذن، فالحقيقة، التي لم تُعدّ بحاجة إلى كثير بيان، أنّ الإمامَ الهمام، الذي نعرفُ من صفاته أنّه كان رجلاً دولةً من طرازٍ رفيع، كان في جلسةٍ عمل مع كبار معاونيه في الأقطار، كما يكونُ شأنُ القادة، لاتخاذ القرارات التنفيذية في ما يخصُّ برنامج العمل المُقرّر.

هكذا يجلو لنا التأمل، المدعوم بمعرفةٍ كافيةٍ بعناصر الخبر أبطالاً وإحداثيات الحقيقة الخبيئة وراء خير، لم يشهدْ منه روائه إلا التدبير المالي الذي نَدَّ عن ختام الجلسة برسم القيم. ولم يفهم منه قارئوه الخالو الذهن عن خلفياته، إلا أنّه دليلٌ على سخاء الإمام على أوليائه.

هذا، وإنّني أدعو القارئَ اللبيب للتأمل معنا في أنّ هذه الجلسة المُفترضة قد حضرها المسؤولون التنظيميون في موطن أكبر تجمعٍ للشيعة يومذاك، أي إيران والعراق، ولم يغب عنها إلا مَنْ يُمثّل أو المسؤول عن الحجاز. وما من تفسيرٍ يخطرُ بالبال لهذه الإشكالية سوى أنّ الجلسة قد عُقدت يوم كان الإمام في المدينة، المقرّ الطبيعي له ولغيره من الأئمة، قبل أن يُلزم بسكنى سامراء حيث يكونُ تحت المراقبة الدقيقة من أجهزة السُلطة.

يؤيّد هذا التفسير حضورُ علي بن جعفر الجلسة؛ ذلك أنّنا نعرفُ أنّ هذا الجُندي العتيق الذي حظيَ من غير إمام بأعلى درجات التنويه⁽¹⁾، قد حبسه المتوكّل مدّةً طويلة ابتغاء عرقلة عمله التنظيمي في ما يبدو، وبعد أن أُطلق سراحه أمره الإمام بسكنى مكّة فقطنها إلى أن توفي.

إذن، فمن هذا التحليل نعرفُ أنّ الجلسة عُقدت في أوائل سنّتي إمامة الهادي (ع) (220-254هـ/835-868م) أي أيام كان في المدينة. ولذا فقد كان من الطبيعي جدّاً أن تخلو بوجود الإمام فيها من مُمثّلٍ للحجاز.

(1) انظر: هذا الكتاب، الملحق الأول، الرسالة الخامسة.

وأقول بمناسبة الحديث على ابن جعفر، إنني أحُدُسُ، حَدَسًا فقط، أَنَّ نَفِيَهُ
 نَفِيًا مُؤَبَّدًا إِلَى مَكَّة، كَانَ نَتِيجَةً تَسْوِيَةً تَمَّتْ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالتَّوَكُّلِ، بَعْدَ أَنْ اشْتَكَى
 عَلِيٌّ إِلَى الْإِمَامِ بِرَمَاهُ الشَّدِيدَ بِطَوِيلِ الْحَبْسِ فِي شَيْخُوخَتِهِ⁽¹⁾. قَضَتْ بِإِطْلَاقِ
 سَرَّاجِهِ مُقَابِلَ الْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْعَمَلِ التَّنْظِيمِيِّ. وَفِي أَمْرِ الْإِمَامِ لَهُ بِسُكْنَى مَكَّة
 بِالذَّاتِ أَمَارَةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ عِدَاءِ أَهْلِهَا الْمُزْمَنَ لِلْعُلُوِّينَ، حَيْثُ
 سَيَكُونُ عَاجِزًا مَوْضُوعِيًّا، حَتَّى لَوْ أَرَادَ، عَنْ مُتَابَعَةِ نَشَاطِهِ، بِسَبَبِ الْإِفْتِقَارِ إِلَى
 الْبَيْتَةِ الْحَاضِنَةِ، الَّتِي لَا غَنَى عَنْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَيِّ عَمَلٍ سِيَاسِيٍّ سَرِيٍّ مُعَارِضٍ
 لِلسُّلْطَةِ الْفَعْلِيَّةِ. وَفِي ذَلِكَ إِجْمَالًا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ حُضُورِ عَلِيٍّ الْمُتَمَيِّزِ وَالْفَعَّالِ فِي
 الْعَمَلِ التَّنْظِيمِيِّ، بِحَيْثُ ضَاقَ التَّوَكُّلُ بِهِ ذَرْعًا دُونَ غَيْرِهِ مِمَّنْ هُمْ مِنْ دَرَجَتِهِ
 فِي التَّنْظِيمِ، وَقَدْ كَانَتْ أَجْهَزَةُ السُّلْطَةِ تَعْرِفُهُمْ وَاحِدًا وَاحِدًا دُونَ رَيْبٍ، فَأَمَرَ
 بِإِدْعَائِهِ السَّجْنَ. وَدَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى نَفْوَذِ الْإِمَامِ عَلَى التَّوَكُّلِ، بِحَيْثُ لَمْ يَجْرُؤْ عَلَى
 قَتْلِ صَاحِبِهِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِاسْتِسْهَالِ سَفْكَ الدَّمَاءِ.

بالعودة إلى ما أدخلنا في هذا التحليل نقول: إِنَّ النَتِيجَةَ الَّتِي انْتَهَيْنَا إِلَيْهَا
 مِنْ قِرَاءَةِ الْخَبَرِ تَوْضُحٌ لَنَا وَجْهًا أَسَاسًا مِنْ وَجُوهِ إِنْفَاقِ الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ
 الَّتِي تَنْتَهِي إِلَى الصَّنْدُوقِ الْمَرْكَزِيِّ فِي الْمَدِينَةِ. هُوَ وَلَا شَكَّ عَلَى الْعَمَلِ التَّنْظِيمِيِّ
 السَّرِيِّ، الَّذِي يَبْدُو أَنَّهُ كَانَ يَسْتَهْلِكُ الْقِسْمَ الْأَكْبَرَ مِنْهَا. بِشَهَادَةِ أَنَّنَا رَأَيْنَا
 الْإِمَامَ يَدْفَعُ لثَلَاثَةِ مِنْ كِبَارِ الْمَسْئُولِينَ فِيهِ مَا يُعَادِلُ ثَلَاثِمِئَةً وَسِتِينَ كِيلُو غَرَامًا
 ذَهَبًا دَفْعَةً وَاحِدَةً، هِيَ وَلَا رَيْبَ الْمِيزَانِيَّةُ الْمُقَرَّرَةُ لِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ. وَذَلِكَ أَمْرٌ نَحْسَبُ
 أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ وَلَا بُدَّ غَيْرِ مَرَّةٍ مِنْ بَعْدِ، وَفَقًّا لِمَا تَقْتَضِيهِ طَبِيعَةُ الْعَمَلِ الْمُسْتَمَرِّ. وَلَمْ
 يُسْعِفْنَا الْحِظُّ بِرُصْدِهِ إِلَّا هَذِهِ الْمَرَّةَ. كَمَا أَنَّهُ يَدُلُّ ضَمْنًا عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي كَانَ

(1) محمد بن إسماعيل الحائري، منتهى المقال في أحوال الرجال، ج4، ص359.

يُؤدِّيه التنظيم كان من الكِبَر بحيث يقتضي تلك الميزانية الباهظة. يسهل قول ذلك ويعسرُ التفصيل. وعلى كلِّ حال، فإنَّ الفضلَ في بلوغِ التنظيم هذا الشأن يرجعُ في قسمٍ أساسيٍّ منه إلى الخطوة التاريخية للإمام الجواد (ع) حيث أحيى العملَ بخُمسِ المكاسب على ما وقفنا عليه في ما فات.

في اليدِ أيضًا ويا لحُسنَ حفظنا خبرٌ آخرٌ يذكرُ بنحوٍ مباشرٍ وجليٍّ هذه المَرَّة، مرفقًا آخرَ مما كان يجري عليه الإنفاق. سنقرأه بدءًا باقتباس النصِّ الذي دلَّ عليه. قال: «وقع شجارٌ بين أبي حنيفة سائق الحاجِّ وصهره في ميراث. فمرَّ بهما المُفَضَّل [بن عمر الجعفي] فأخذهما إلى منزله، وأصلَحَ بينهما بأربعمئة درهم. وقال: هذا المال ليس لي، إنَّها أودعه الصادقُ عندي وأمرني إذا وقع نزاعٌ بين رجلين من الشيعة أن أُصلَحَ بينهما. وما أصلحتُ به بينكما إنَّما هو من ماله»⁽¹⁾، فهذا نصٌّ على أنَّ التنظيمَ منذ مُبْدِئِهِ الصادق (ع) قد أوى الجانبَ الاجتماعيَّ اهتمامًا خاصًّا، حتى في أمرٍ هيَّئ كشجارٍ يحصلُ بين شخصين من شيعته، ولا يستدعي أكثرَ من سعيٍ بينهما بالصُّلح، مثلما فعل المُفَضَّل بتكليفٍ من إمامه. هذا، ثم إنَّ النصوصَ حافلةٌ بذكر الهباتِ التي كان يُقدِّمها الأئمةُ لكبار الشيعة في مختلف المناسبات، مما قد يكونُ من ما لهم الخاص. ولذلك فإننا سنكتفي من ذكرها بهذه الإشارة.

7- في التدبيرات الإدارية ومآلها

في ختام السردِ نُشيرُ إلى أمرين اثنين، نراهما على شيءٍ من الارتباط العملائي في ما بينهما، لعلاقتهما بموضوع هذا الباب. وبها نكونُ قد استوفينا مُعطيات المصادرِ في الشأنِ الماليِّ، بالقدرِ الذي أُتيحَ لنا الاطلاعُ عليه:

(1) عباس القمي، مُتَهَيَّ الأمال، ج2، ص322.

الأمر الأول: يبدو أن الإمام الكاظم (ع) التزم سياسة قضت بأن تُسدّد الأموال الواردة حضراً إلى قيم خاصي مُعيّن من قبَله. إمّا عن اقتناع منه بذلك لسببٍ أو لغيره. وإمّا لأنّه كان دائماً تقريباً قيد السّجن، أو تحت التهديد الدائم بالسّجن.

فقد رُوي عن موسى بن بكر، وهو رجلٌ يبدو أنّه كان من مُلازمي الإمام، قال: «كُنْتُ في خدمة أبي الحسن (ع) [أي الإمام الكاظم]. فلم أكن أرى شيئاً [من المال أو ممّا له قيمة ماليّة] يصلُ إليه إلا من ناحية المُفضّل. ولربما رأيْتُ الرجل يبيحُ بالشّيء فلا يقبله ويقول أوصلهُ إلى المُفضّل»⁽¹⁾ والأرجحُ أنّ هذا التدبير لم يكنْ مُختصّاً بالمُفضّل. وهي ناطقةٌ بأنّ حتى المال الذي ينتهي إليه، أي إلى الإمام، لا بُدَّ من أن يمرَّ على ذلك المسؤول أو غيره من القوّام. وهو تدبيرٌ مفهومٌ وحكيمٌ، يتناسبُ مع ضبط القيود، ويدلُّ على ذهنيّة تنظيميّة مُحكّمة.

الأمر الثاني: أنّ وفاة الإمام في السّجن بغيابٍ أيّ مَن هم من أوليائه وذويه، قد أدّى إلى شكٍّ بعض شيعته بوفاته، واعتبار الأمر خدعةً مقصودةً من هارون الرشيد ابتغاء إرباك قاعدة الإمام، بعد أن عجزَ عن تعطيل عمليه القيادي في التنظيم بضرب السّجن عليه مدّة طويلة. وذلك أمرٌ إن صحَّ، وهو غيرُ صحيحٍ بالتأكيد، يدلُّ على دهاءٍ كبيرٍ من هارون. ولكنّ إشاعةً من هذا القبيل تعملُ عملها السيئ حتى بصرفِ النظر عن صحتها.

كان من تأثير ذلك في ما يُخصُّ نطاق بحثنا، أنّ غير واحدٍ من قوّام المناطق احتفظ بها تجمّع تحت يده من أموال، بحُجّة أنّ الإمام الفعلي حيّ، أو على الأقل لم تثبت وفاته ثبوتاً شرعيّاً. وبالتالي فما من وجهٍ لتسديدها إلى الإمام التالي، إلى

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 347. والرواية مؤازرةٌ بروايتين غيرها بالضمون نفسه ولكن من منظور شخصٍ واحد. (انظر: المصدر نفسه).

حين خلاصِ الفعلي أو ثبوت وفاته. ما انتهى إلى حالةٍ مُتبادية من الفوضى على غير صعيد⁽¹⁾، كان لها أسوأ الأثر على نهضة التشيع بقيادة التنظيم؛ بل لعلها أول أزمة عميقة نزلت به منذ الإمام الصادق (ع). ولعل ذلك هو ما دعا الأئمة من بعده إلى أن يصرفوا النظر عن ذلك التدبير في سياستهم المالية.

الباب الثالث: التنظيم نشأته، بُنيته، رُسومُه

1- عودةٌ بالتاريخ إلى البدايات

إنَّ أوَّلَ إشارةٍ إلى وُجودِ قُبُودِ ذاتِ صفةٍ تنظيميةٍ، كُنَّا قد وقفنا عليها في الفقرة السادسة من الباب الأول من هذا الفصل، في سياق خبر شهادة المُعلّي ابن خُنيس، حيثُ سأله داود بن علي العباسي أثناء استجوابه له عن «شيعة أبي عبد الله» أي الإمام الصادق (ع)، وأمره بأن يكتبهم له، وهذّده بالقتل إن لم يفعل. فأجابه بجوابٍ حازمٍ مشفوعاً بالقسم: «والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعتُ قدمي عنهم». وهو جوابٌ ينطوي على اعترافٍ ضمنيٍّ بوجُودِ مَنْ سُمّاهم العباسي «شيعة أبي عبد الله»، وبأنّه هو العارفُ بهم، بما له من موقعٍ خاصٍّ بين المُحيطين بالإمام. ونُذكرُ بأنّا قررنا هناك أنّ هؤلاء الشيعة، الذين كانت معرفتهم موضعَ اهتمام داود، ليسوا بالتأكيد المثلث من تلاميذ الإمام والأتّخذين عنه، لأن هؤلاء معروفون غير مكتومين، وإنّما هم غيرُهم ممّن لا يعرفُهم. أي مَنْ يعرفُ إجمالاً هو وأمره أنّهم يُؤدّون عملاً غيرَ مسبوقٍ للإمام الصادق (ع)، هو الذي أقلَّتْ السُلطةُ المركزيّةُ في بغداد وشغلَ بالها. فبادرتُ إلى استنفار رجلٍ المُهمّاتِ الكبيرة لديها داود. فكان أن أقدم هذا على قتل المُعلّي؛

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 405. وقد تناول رياض الناصري هذه الملابس بالتفصيل في كتابه الواقفية.

ما يدلُّ على أنَّه كان يعرفُ موضِعَه العالِي من العمل. وظنًّا منه أنه بقتله يدفعه باتجاه الانهيار.

يُؤيِّدُ هذا الفَهْمُ كلامٌ وردَّ على لسان الإمام الصادق (ع) قال فيه: «.... إثم [يعني الشيعة] لمكتوبون عندنا بأسائهم وأساء آبائهم وعشائِهم وأنسابهم». فهذا نصٌّ صريحٌ لا ينقصُه الوُضوح، على أنَّ العملَ على وضع ما نُسَميه اليوم في لغة الإدارة «قاعدة بيانات» للتنظيم، قد حصل في تاريخ مُبكرٍ مُوازٍ أو مُتأخِّرٍ قليلًا عن البدء بتسمية الكلاء، الذي عرفنا أنه بدأ على يد الصادق (ع). ما يسمح لنا أن نُخَمِّنَ أنَّ وكلاء المناطق كُلِّفوا بتغذية البيانات. نقولُ «نُخَمِّن» لأننا لا نملكُ معلومات عن هذا التدبير الأساس، الذي لا بُدَّ من أنه كان يتمُّ بأقصى السُرِّيَّة. ولكننا بالمُقابل نُقدِّرُ أنه يصعبُ جدًّا؛ بل وربما يستحيل أن يتمَّ عملٌ واسعٌ كهذا بجهودٍ مركزيَّة. ذلك بالنظر إلى انتشار الشيعة في مواطن مُتباعِدة، بحيث إن عمليَّة إحصائيَّة لهم قد تقتضي سنوات طويلة من العمل الجادِّ. وعلى كُلِّ حال، فإنَّه لا غنى لها في النهاية عن ذوي الخبرة بموضوعها، كُلٌّ في منطقتِه.

2- ديوانُ عام

ثمة دليلٌ قويٌّ على أنَّ هذه القِيود، مهما يكن اسمُها، قد اكتسبت غيرَ بعيد قوةً إِبْرائيَّةً، بحيث بات من الضروري حتى لدى المُقَرَّب من أصحاب الأئمة أن يطمئنَّ إلى أنَّ اسمَه مكتوب فيها.

فقد جاء في حديثٍ جميلٍ أنَّ أحد عُيُون أصحاب الإمام الصادق (ع)، وهو زيد بن يونس الشَّحام، سأله: «اسمي في تلك الأسامي، يعني في كتاب أصحاب

اليمين؟ قال: «نعم!». فمن سؤال هذا الصاحبِ المُقَرَّبِ عرفنا الأهمية التي اكتسبتها تلك التسجيلات بسرعة، بحيث إن تسجيل اسم الشخص فيها غدا دليلاً على أنه صادق التشيع، وغياؤه ذو دليلٍ مُعاكس. وتسميتها على لسان السائل بـ «كتاب أصحاب اليمين» يحملُ طاقةً تنويّةً كبرى، لما لهذا اللَّقب من تأصيلٍ في القرآن العزيز شعاراً للمؤمنين.

وتوالى السؤالات على الأئمة في هذا الشأن، وكلُّها من كبار أصحابهم: فمن هؤلاء حُمران بن أعين الشيباني، مؤسسُ موقع بني أعين المنيف، والذي كان «يتولّى الأمرَ لبعضِ الأئمة بمنزلةِ القَوّام»⁽¹⁾ ومع ذلك فإنّ منزلته العالية لدى الإمام الجواد (ع) لم تكن عنده كافية، ما لم يطمئن كغيره إلى أنّ اسمه واردٌ في الديوان العام، وقد روى بنفسه الواقعة.

قال: «قلتُ لأبي جعفر: إني أعطيتُ اللهَ عهداً ألا أُخرِجَ من المدينة حتى تُخبرني عمّا أسألك. فقال لي: سَلْ. قلتُ: أَمِنَ شيعتكم أنا؟ قال: نعم في الدنيا والآخرة»⁽²⁾.

والظاهر أن حُمران روى الواقعةَ مجزوءةً، بحيث إنّها أغفلت ما له علاقة بها نحن فيه؛ لكنّ حمزة الزيات رواها عنه بنحوٍ أكثرَ تفصيلاً. قال: «سمعتُ حمران بن أعين يقول: قلتُ لأبي جعفر: أَمِنَ شيعتكم أنا؟ قال: أي والله في الدنيا والآخرة. وما أحدٌ من شيعتنا إلّا وهو مكتوبٌ عندنا اسمه واسمُ أبيه، إلّا مَنْ يتولّى منهم عنّا»⁽³⁾.

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 196.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 176.

(3) المصدر نفسه، ص 463.

ومنهم داود بن كثير الرقي من خواص الإمام الكاظم (ع)، قال: «قلت لأبي الحسن الماضي [أي الكاظم (ع)]: اسمي عندكم في السقف الذي فيه أسماء شيعتكم؟ فقال: أي والله»⁽¹⁾.

ثم منهم المحدث المزيان بن عمران الأشعري القمي، من حواربي الإمامين الكاظم والرضا (ع)، قال: «قلت لأبي الحسن الرضا: أسألك عن أهم الأمور إلي، أمن شيعتكم أنا؟ قال: نعم. قلت اسمي مكتوب عندكم؟ قال: نعم»⁽²⁾.

فهذه نصوص متآزرّة تدلّ على وجود ما اسمه «كتاب أهل اليمين»، أو «الديوان» أو «السقف» والمسمى واحد وإن اختلفت الأسماء، كان معلوماً عند الخواص من أصحاب الأئمة على الأقل. وقد رأينا أن العديد منهم كان يسعى ويرتأخ إلى معرفة أن اسمه مسطور فيه؛ بل إن أحدهم من ذوي المنزلة هو المزيان بن عمران، وصفها بأنها «أهم الأمور إلي». فهذا دليل على أن الديوان غدا ذا قوة إبرائية هائلة بين الشيعة، كما قلنا أعلاه.

هذا، ولدينا دليل قوي جداً على أن أجهزة السلطة كانت هي الأخرى على علم به؛ بل وسرى أنها سعت بأقصى ما تحت يدها من وسائل إلى الحصول عليه، أو على نسخة منه، أو على المعلومات التي انطوى عليها، لأنها تكشف لها كل أسرار التنظيم الشيعي، الذي نما وامتدّت جذوره وتأثيراته السياسيّة والاجتماعيّة بحيث غدا أشبه بما نسميه اليوم «الدولة العميقة» أو «الدولة الخفية» بكامل عناصرها. وفي سياق سعيها هذا حصل أول صدامٍ علني بين الدولة والتنظيم، تركّز على أحد أهم رجاله، أو كما نقول اليوم كواذره: محمد ابن أبي عمير (ت: 217هـ/ 832م).

(1) محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات، ص 192.

(2) المصدر نفسه، ص 505. والرواية باختلاف يسير في المصدر نفسه، ص 192. هنا جاء السؤال الثاني هكذا: جعلت فداك، اسمي في الديوان؟

3- الدولة تصطدّم بالتنظيم

ولقد كان ابنُ أبي عميرُ أوّل شخصيّةٍ شيعيّةٍ برزت في المجتمع البغداديّ بما اجتمع فيه من محاسن الصفات. كان فقيهاً عالمياً مُصنّفاً، رُوِيَ عنه كُتُبُ مئة رجلٍ من أصحاب الصادق (ع) ما يدلُّ على تتبُّع وإحاطة، إلى وريّ ونُسكِ وعبادة، كما كان على شيءٍ من الثراء. وبهذه الصفات ظاهراً ولغيرها باطناً، طلبه الرشيد ليليّ القضاء فأبى، وهو أمرٌ غير مَسْبوق بالنسبة إلى رجلٍ وصفه الجاحظ بـ «وجه من وجوه الرافضة»⁽¹⁾، يعني في بغداد. والظاهر أنّ الغرض الحقيقي لهذه البادرة من الرشيد هو احتواء ابن أبي عمير لغرضٍ سياسيٍّ. وذلك أمرٌ أدركه بعضُ أرباب المصادر حيث فسّروا البادرة بأنّها «ليلى القضاء؛ بل ليذلُّ على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر (ع)»⁽²⁾، وهذا الأخير معنًى غامض، سيُتضح للقارئ بعد قليل.

أدرك ابنُ أبي عميرُ ثلاثةً من الأئمة: الكاظم والرضا والجواد (ع)؛ ولكنه روى عن الأوّلين دون الثالث. والظاهر أنّ السبب في هذه المفارقة، هو الزمّانة التي أصابته بسبب السجن المديد والعذاب الشديد، الذي أنزله به المأمون إثر شهادة الإمام الرضا (ع) (202هـ/817م).

إنّ ميزة القراءة المستوعبة للتاريخ، يعني تلك التي تُحيطُ ببيئة الحدث وخلفيّاته، أنّها تكشفُ خفايا طالما كانت موضعَ تساؤل، لم يؤدَّ إلى أكثر من طرح احتمالات أو ترجيحات. نعني الآن بالذات، حقيقة سياسة المأمون من الشيعة وأئمتهم، نخُصُّ إمامَ زمانه الرضا (ع) وتوليّته إياه عهدَه، وحقيقة علاقة هذه السياسة بإيمازه الشخصي المزعوم. كما حاول هو أن يُوحى بمُختلف

(1) عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 88.

(2) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 205.

الوسائل. ذلك بمُناسبة اضطهاده الوحشي لابن أبي عُمير. وستُخذ من واقعة اضطهاد هذا العالم النبيل مفتاحاً نلج منه إلى ما نُعالجُه في هذا الكتاب من أمرِ التنظيم الشيعي السُري. حيثُ سنرى كيف تأخذ هذه المُعالجة بيدنا، باتجاه حُلِّ إشكاليّات تاريخيّة مُرمّنة.

سنضعُ أولاً النّصّين اللّذين يذكّران واقعة الاضطهاد أمام القارئ، بوصفهما أنموذجاً للقراءة التاريخيّة المقطوعة عن خلفيّتها وبيئتها. ثم نُنتهي بقراءتنا المُستوعبة.

النّصّ الأوّل

«وجدتُ بخطّ أبي عبد الله الشّاذاني، سمعتُ أبا محمد الفضل بن شاذان يقول: سعي بمحمد بن أبي عُمر واسم أبي عُمر زياد إلى السُّلطان أنّه يعرف أسامي عاعة الشيعة بالعراق. فأمره السُّلطان أن يُسمّيهم فامتنع. فجُرّدَ وعلّق بين العقارين [جذعي نخلتين] وضرب مئة سوط.

قال الفضل: فسمعتُ ابنَ أبي عُمر يقول: لما ضُربتُ فبلغ الضّربُ مئة سوط أبلغ الضّربُ الألمُ إلّي فكِدْتُ أن أُسمّي. فسمعتُ نداء محمد بن يونس ابن عبد الرحمان يقول: يا محمد بن أبي عُمر أذكُرْ موقفك بين يدي الله تعالى! فتقوّيتُ بقوله فصبرتُ ولم أخيرِ والحمد لله.

قال الفضل: فأصرّ به في هذا الشأن أكثر من مئة ألف درهم»⁽¹⁾.

النّصّ الثاني

«وقال النّصر [بن الصّباح] أيضاً: وَذَكَرَ أَنَّ مُحَمَّدًا بْنَ أَبِي عُمَيْرٍ أَخَذَ وَحُسٍ وَأَصَابَهُ مِنَ الْجَهْدِ وَالضِّيقِ وَالضَّرْبِ أَمْرٌ عَظِيمٌ. وَأَخَذَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 591.

له. وصاحبه المأمون. وذلك بعد موت الرضا (ع). وذهبتْ كُتُبُ ابنِ أبي عمير فلم تخلص كُتُبُ أحاديثه. فكان يحفظُ أربعين جلدًا - فسماه نادر - فلذلك توجدُ أحاديث مُنقطعةً الأسانيد⁽¹⁾.

من الواضح أنَّ هذين التَّصَيَّنَ قد وصفا ما يُمكنُ أن يراهُ أيُّ ناظرٍ حيادي خالي الذَّهن ما يُمكنُ أن يكونَ موضعًا للسَّؤال، باستثناء الإشارة الهامَّة في الرواية الأولى إلى أنَّ سبب ما وصفه من تعذيب ابن أبي عمير أنَّه «يعرفُ أسامي عامة الشيعة في العراق»، وإنَّ يَكُنْ قد صَوَّرَ الأمرَ بأنَّ معرفة «السُّلطان» بذلك هو نتيجةٌ سعي، أي أنَّه أمرٌ حادثٌ، مع أنَّه كان معروفًا لدى الرشيد، كما قلنا قبل قليل.

أما نحن الذين استوعبنا إلى حَدِّ كافٍ أخبارَ القضيَّةِ في مختلف مراحلها، فإنَّنا لا نجدُ بُدًّا من طرَحِ سؤالين هما:

1- لماذا اختار الخليفان على التوالي ابنَ أبي عمير ليكون مصدرَ معلوماٍ عن الشيعة، سواءً باعتبار وصفهما بـ «أصحاب موسى بن جعفر» أم باعتبار «الشيعة بالعراق»؟ والوصفان مُتقاطعان كما هو واضح.

2- ثم وعلى كَلِّ تقدير: ما هو السَّببُ في إيلانها الأمرَ بالتوالي ذلك المُستوى من الاهتمام، كُلٌّ على طريقتيه؟

لقد رأينا هارونَ يعملُ على استمالَةِ أو احتواءِ، كما قلنا سابقًا، ابنِ أبي عمير بمنصبِ القضاء ليحصلَ منه بهذه الوسيلة على أسماءٍ «أصحاب موسى بن جعفر» أو «الشيعة بالعراق». فلما امتنع هذا سكتَ وتركَ الرجلَ وشأنه، واكتفى بإيداع الإمام الكاظم (ع) السَّجْنَ مدى الحياة إلى أن توفي في سجنه. ومَقصودُهُ الأوَّلُ طبعًا ملاحقةَ العناصر الفاعلة في التنظيم في حال الحصول

(1) المصدر نفسه، ص 590.

على أسمائهم، وبالدرجة الثانية قطعُ صلتهم بمُحرِّكهم الرئيس بسجنِ إمامهم. ما سيؤدِّي إلى شلِّ فاعليته بزعمه؛ ولكنَّ هذا التدبير فشل أيضًا كما سنعرف. لكنَّ ابنه الداهية، المأمون، كان أوسعَ نظرًا وأبعدَ مرمى. ذلك إذ اصطنع تمثيليةً كاملةً، رمى منها إلى عقدِ صلحٍ ليس مع إمام زمانه الرضا (ع) فقط، وليس عبْرَه مع الشيعة فقط؛ بل مع التشيع من رأس. وكأنه يُريدُ أن يعودَ بالتاريخ إلى الوراء، ابتغاءَ إيهام الشيعة بأنَّ مطالبهم المُزمنةَ كُلَّها تأخذُ الآن طريقها إلى التحقيق على يده. فكانه يقولُ لهم إنه لم يبقَ لديكم من سببٍ جدِّي للجرّاء السريِّ الذي تعملون عليه، فاستكينوا واقعدوا. وتلك خِطةٌ بارعةٌ وسياسةٌ رفيعةٌ في الغاية من الدهاء، تُوصِلُ صاحبها إلى مقصده من أقربِ الطُّرق، ودون أعباءٍ تُذكر. وإنَّما هي كلامٌ في كلام.

ومما لا يخلو من كبير مغزى أنه ما أن دخل بغداد دُخُولَ الظَّافرين، حتى أمرَ بأن يُجمَعَ له وجوهُ الفقهاء وأهل العلم من أهلها «للتنظِّر في أمر الدين». ويمحصّر أربعين من أعلامها «سأل عن مسائل. وأفاض في فنون الأحاديث والعلم» ومن ذلك قوله بتفضيل علي (ع) بمعنى يوم الغدير⁽¹⁾.

فكانَ المأمونَ أراد من المُسارعةِ إلى عقدِ المجلس أن يكونَ كلامه على التفضيل رسالةً إلى كلِّ من يحمُّه الأمر، وفي رأسهم طبعًا الشيعة، بالسياسة التي سيحتذيها في «أمر الدين». وكانَ الأمرُ كان موضعَ اهتمامه وفكره من قبل، بحيث إن خِطةَ العمل كانت جاهزةً لديه.

ثم إنه تابعَ سياستهَ بالنداء بتحليل المُتعة. وعندما نُوقِشَ بهذا الشأن صرَّحَ بفظاظةٍ بتخطئة عُمَر في تحرِيمها⁽²⁾ وأمر بإعادة فَدَك إلى العلويين، وهو تدبيرٌ

(1) أحمد رفاعي، عصر المأمون، ج 1، ص 369، عن: أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، تاريخ بغداد، ج 6، ص 75.

(2) أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، تاريخ بغداد، ج 14، ص 202.

ذو معنى عميق، فضلاً عما فيه من تخطيطٍ أبي بكر.
وأخيراً وصلَ بسياستهِ إلى ذروتها بتولية الإمام الرضا (ع) ولاية عهده.
بحيث يكون الخليفة الموعود من بعده.

من الواضح أنّ إقدام المأمون على خطوته الأخيرة، يتجاوزُ بمسافة بعيدة كل ما سبقها، على خطورته هو أيضاً. فإذا كان هذا قد فهمَ بأنه كان شديد الميل للعلويين، فإن ذاك، أي ولاية العهد، يحمل معنى خروجه من جلدته والانقلاب على أمرته. الأمر الذي ستركه وحيداً إلا من أنصاره الخراسانيين. خصوصاً وأنّ من أمرته من لم يُخفِ غضبه من الطريقة التي استولى بها على السلطة، بقتل أخيه الأكبر ولي عهد أبيه الأول، والأكثر أصالة في الأسرة الحاكمة.

من هذا التحليل لسياسة المأمون بكافة وجوهها، نفهم أنّ خياراته السياسية تجاه التنظيم الشيعي العامل بقيادة الإمام الرضا (ع)، كانت محدودة. وأنه لو استطاع العمل عملاً مباشراً ضده لما تردّد إطلاقاً، ولما خاض تلك المغامرات البالغة الخطورة. ولذلك فإنّ كل ما تمخّض عنه المخض كان تلك الإجراءات، التي لم تر فيها إلا محاولة تصالحية لإرضاء الشيعة ودفعهم دفعا نحو القعود. والحقيقة أنّ قصة ولاية العهد كانت لعبة مكشوفة، لعبها المأمون ببراعة. بحيث وضع الإمام بزعمه في الموقع الذي خطّط له، بوصفه الخليفة المرتقب، وبذلك يكون قد نازل للشيعة من كلّ الذين أزاخوا أئمتهم عن الموقع الذي لهم. على أنّ الإمام كان يعلم علم اليقين أنّ الأمر كلّهُ، كما قلنا قبل قليل، كلام في كلام. والذي يسهّله أن يضع، يمكنه أن يرفع بوسيلة أو بغيرها.
من المؤكّد أنّ مسألة التنظيم الشيعي الحقيقي كانت حاضرة بقوة لدى الطرفين في مهزلة ولاية العهد.

يدلُّ على ذلك من جانبِ المأمون أنه عندما عاتبه أو لامه أحدُ أبناءِ بيته العباسيِّ على ما بدا خُروجًا منه على أُسرته، اعتذر بالقول: «كان هذا الرجل مُستترًا عَنَّا يدعو إلى نفسه»^(١). وهذا الكلام عندنا نصفُ عُذرٍ أو أقل. فهو قد باحَ بوجُودِ عملٍ كبيرٍ «مُستتر»، عمل على قَطْع الطريق عليه بهذه الوسيلة. وهذا هو الجزء الصحيح من الاعتذار؛ ولكنه جانب الصواب حيث زعم أنَّ عملَ التنظيم هو باتجاه القبضِ على السُّلطة فقط. كما إنَّه كنَّم السببَ الحقيقي الذي حالَ بينَه وبين العملِ القمعيِّ المباشر في مُقابل ذلك «المُستتر»، ذلك السببُ الذي نعرفُه نحن حقَّ المعرفة، ونعرفُ عَجْزَه عن مُنازَلته على أرضه.

أما من جانب الإمام الرضا (ع)، فإنَّه عندما وَّجَّه إليه أحدُهم كلامًا فيه ما يُشبهُ المنَّ عليه بتوليته العهد، أجاب: «كنتُ على حماري في المدينة وكانت كُتبي تتطايرُ شرقًا وغربًا». يعني أنَّ الوعدَ المَطلولَ بوهَم الخلافة الآتية لم يُصَفَّ شيئًا يُذكر إلى حُضُورِهِ الفعليِّ القويِّ بين شيعته. وفي هذا الكلام دليلٌ أيضًا على أنَّ أصلَ وُجُودِ حِرَاكٍ سياسيٍّ كبيرٍ بقيادة الإمام، كان قد غدا أمرًا معروفًا مشهورًا، بحيث لم تبقَ من ضرورةٍ أو فائدةٍ من الكتمان.

وكما هو معلوم، فقد انتهت مهزلة ولاية العهد النهاية المُترقِّبة؛ ذلك أنَّه عندما ثبتَ للمأمون أن لا جدوى من تمثيلية ولاية العهد في ما رمى إليه منها، استدعى الإمامَ إلى طوس دون سببٍ مُعلن، حيث استفرده واغتاله بالسُّم. وبذلك وضع نقطةَ الختام لتمثيلية فجَّة استمرَّت فصولها شاعلةً مسرحَ الأحداث بضع سنين. ولكنه، من جهةٍ أخرى، وانسجامًا مع طبعه المُخادع، عملَ ما بوسعه كلُّه لإظهار الحزن والأسف على الإمام إلى حدِّ التفجُّع لوفاته المُفاجئة.

(١) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 378.

يبدو أنّ ما تَمَحَّضَتْ عنه تمثيلية ولاية العهد من فشل ذريع، قد دفعت المأمون إلى التخلّي عن سياسة الحلّ السياسي، أو ما يُسمّى سياسة القفاز الحريري، في مواجهة التنظيم الشيعي. خصوصاً وأنّ كان يخشى سطوته، الإمام الرضا (ع)، قد مات. وأنّ خلفه الإمام الجواد (ع) كان في مُقْتَبَلِ العُمُر. وعليه، فقد رأينا يعتمد سياسة العمل المباشر بأقصى الوسائل.

يبدو أنّ أوّل ضحية لسياسة المأمون بعد الإمام الرضا (ع) كان جعفر بن بشير البجلي (ت: 208هـ/ 823م). وهو عالم جليل كان يُلقَّبُ فَحَّحَ العلم، إلى عبادة ونُسك. وكان له مسجد بالكوفة ظلّ حتى القرن الخامس من المساجد التي تُرغَبُ الصلاة فيها⁽¹⁾. ومع ذلك، وخصوصاً مع أنّه لا يُذكرُ له أي موقع في العمل مع الأئمة غير الأخذ عنهم وتصنيفه في حديثهم ورجاله، فإنّ المأمون أمرَ بأخذه، وحُجِسَ وضُرب «ولقي شدّة حتى خلّصه الله»⁽²⁾، وما من ذكرٍ لسببٍ ما أنزله بهذا الرجل الجليل. ولكننا رأينا يرتكبُ هذا العمل الشنيع عن غير سابقة، ما يدعوننا إلى الجزم بأنّه من سياسته الجديدة تجاه من يرى أنهم عاملون في التنظيم الذي يخشاه ويشغل أفكاره.

نظنّ أنّ ما كان يحولُ بين المأمون وبين السّر في هذه السياسة لم يكنْ إلا عوّل المعلومات. فكما في كلّ عملٍ بوليسي أو عسكري، فإنّ من أوّل ما على الأمر أن يعرفه بالضبط أين وإلى من سيُوجّه ضربته. ولكنّ صلاية التنظيم واعتماده السريّة المطلقة كان يحولُ بينه وبين ذلك.

وعليه، فقد رأينا يُقدِّم على عملٍ خرجَ به بفظاظَة على الصّورة التي سعى دائماً إلى أن يُودِعها عن نفسه في الأذهان، أنّه الخليفة العالم النّيل. وذلك إذ بنى

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 1، ص 119.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 605.

على ما بدأ به أبوه من قبله، فأخذ أبررَ وُجوه الشيعة في بغداد آنذاك محمد بن أبي عُمَيْر، فحبسه مدة أربع سنوات⁽¹⁾، كان أثناءها تحت العذاب الشديد. ابتغاء أن يبرِّحَ له بأسامي الشيعة في العراق، أي -بالنظر إلى معرفتنا بالمعنى الحقيقي هذه العبارة الشاملة، ولهذا السبب غير المعقول؛ لأن معرفة أسماء جميع الشيعة فوق كُلِّ تصوُّر- أسماء المُسَجَّلِينَ في الديوان العام للتنظيم. ما يسمح لنا بأن نفهم أنَّ ابنَ أبي عُمَيْر كان هو المُمسِك لهذا الديوان. وذلك أمرٌ لم ينكره هو حيث صرَّح بأنَّه كاد أن يبرِّحَ تحت العذاب الشديد، وهذا اعترافٌ ضمنيٌّ منه بذلك؛ ولكنَّه صبرَ واستمسك. وبفضله وبفضل صبره على العذاب نجا التنظيمُ الشيعيُّ من أخطرِ أزمةٍ كان يمكن أن تنزَّلَ به.

في ختام هذا القسم نذكرُ أنَّ المأمون لم يُوفِّر وسيلةً للضغط على ابن أبي عُمَيْر، ففضلاً عن الحبس المديد، صادر ما لديه كُلُّه من مالٍ وعِقَار، وهو الذي وصفناه في أوائل هذا القسم بأنَّه كان على شيء من الثراء. وتوالت عليه البلايا عليه بسبب الحبس، فأثناءه دفنت أخته كُتَيْبَةُ التي سجَّلَ فيها ما رواه عن الإمامين الكاظم والرضا (ع) خشيةً استيلاء جلاوزة السُّلطة عليها فتلفت⁽²⁾. فكان يُحدِّث بعدها من حفظه، أو ممَّا كان قد حدَّث به الموثوقين من أصحابه. وحتى اليوم فإنَّ الفقهاء يسكنون إلى مراسيله، سُكُونهم إلى مُسنَد غيره من ثقات المُحدِّثين، تقديرًا لبلائه وصدقِهِ.

ولقد عرفنا ممَّا فات في القسم الرابع من الباب الثاني، أنَّ المأمون اتَّبَعَ مع الإمام التالي الجواد (ع) سياسةً تُشبَّه في خُطوطها العريضة السياسة التي اتَّبَعها

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 206. دخل المأمون بغداد سنة 204هـ، ص 819م قادمًا من خراسان، أي بعد اغتيال الإمام الرضا (ع) بستين. فيمكن اعتبار تلك السنة تاريخًا تقريبًا لبدء محنة ابن أبي عمير، التي استمرَّت حتى السنة 208هـ/ 823م.

(2) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 206.

مع أبيه. فعمل على احتوائه بأن أسكنه في منزل خاص بجانب قصره، وزوجه ابنته. ولكن الإمام تملص من هذا الحبس الخفي، بأن تحول إلى سكنى المدينة. إلى أن استدعاه المعتصم فالزمه سكنى بغداد، حيث يكون تحت الرقابة التامة. إلى أن اغتاله على أثر وبسبب إحيائه العمل بخمس المكاسب في ما رجحنا هناك، لأنه رأى في هذا التدبير خطوة كبيرة باتجاه بغث قوي إضافي للعمل السري، كما سيحصل بالفعل في عهد الإمام التالي الهادي (ع). الذي ستقف على دوره المنيّف في هذا النطاق في ما يأتي إن شاء الله.

الباب الرابع: الاتصالات

1- في معنى الاتصالات وشروطها

بُغيتنا في هذا الباب أن نصّف، بقدر ما تُعطينا إياه المصادر، طرائق الاتصال التي ابتدَعها ودرَج عليها التنظيم السريّ الشيعيّ وربّى عليها كوادره العامّة. بحيث غدا بفضلها، مضافاً إلى العناصر التي فرغنا منها في الأبواب الثلاثة السابقة، ما تُسمّيه اليوم دولة عميقة داخل الدولة الرسميّة.

نعني بالاتصالات إجمالاً: ما كان منها اتصالاً شخصياً مُباشراً بين الإمام وأعوانه، وبين الأعوان بعضهم ببعض. وما كان منها اتصالاً بواسطة الرّاسل، إمّا في سبيل المعلومات أو إيصال التوجيهات والأوامر من الإمام إلى من ينبغي أن تصل إليه، وإمّا لتحريك الأموال من القاعدة إلى الإمام وبالعكس. وقد عالجنا هذا المرفق الأخير في الباب الثاني.

ومن المعلوم أنّ استحداث وسائل اتصال وافية ومأمونة هو شرط أساسي من شروط نجاح أي تنظيم سريّ. بحيث تكون وافية بمقاصده، ومأمونة من الانكشاف لأجهزة الدولة الرسميّة. بدون وفائها سيكون التنظيم جسماً

مُنْقَطِعِ الأَوْصَالِ، عاجِزًا عَنِ الجِرَاحِ المُتَنَاسِقِ بِاتِّجَاهِ أَهْدَافِهِ المَرْسُومَةِ. وبدونِ صِفَةِ الأَمَانِ سَيَكُونُ انْكَشَافُ جِرَاحِهِ وَمُحَرِّكِيهِ لِلسَّلَاطَةِ مَسْأَلَةً وَقْتُ، وَعِنْدَهَا فَاتٌ لَنْ تُوفَّرَ أَيُّ وَسِيلَةٍ لِتَدْمِيرِهِ.

هنا يَقِفُزُ إِلَى الذَّهْنِ سَوَالٌ، لَا نَشْكُ فِي أَنَّ قَارِئًا لَبِيبًا قَدْ اسْتَوْفَى ذَهَنُهُ خِطَّةَ الكِتَابِ سَيَطْرَحُهُ، هُوَ:

إِنَّ يَكُنِ التَّرَاسُلُ بَيْنَ الأَثْمَةِ وَأَعْوَانِهِمْ كَانَ يَتِمُّ تَحْتَ غَطَاءٍ مُحْكَمٍ مِنَ السَّرِّيَّةِ، فَكَيْفَ إِذْنٌ وَصَلْتَنَا نَصُوصُ العَدَدِ الوَفِيرِ مِنَ الرِّسَالِ التي بَسَطْنَاهَا فِي المُلْحَقِ الأولِ مِنَ الكِتَابِ؟

فِي الجَوَابِ نَقُولُ:

أَوَّلًا: إِنَّا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ ذَلِكَ العَدَدَ المَبْسُوطَ مِنَ الرِّسَالِ لَيْسَ إِلَّا جُزْءًا يَسِيرًا جَدًّا مِنْ مَجْمُوعِ مَا صَدَرَ عَنِ الأَثْمَةِ بِالفِعْلِ مِنَ الرِّسَالِ مِنْذُ الكَاطِمِ (ع) إِلَى العَسْكَرِيِّ (ع)، أَيِ أَثْنَاءِ مِثَّةٍ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً.

ثَانِيًا: إِنَّ هَاتِيكَ الرِّسَالِ كُلَّهَا قَدْ وَصَلْتَنَا بِوصْفِهَا أَحَادِيثَ، رَوَاهَا الرَّاوُونَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ رَاوِيًا عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ وَصُولًا إِلَى مَصْدَرِهَا أَيِ الإِمَامِ. وَعَنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَبِهَذِهِ الصِّفَةِ، جَرَى دَرَجُهَا فِي المَجَامِيعِ الْحَدِيثِيَّةِ أَوْ فِي كُتُبِ السِّيَرَةِ وَالرِّجَالِ لِأَنَّ فِيهَا مِنْ تَوْصِيفِ لِرِجَالِ الْحَدِيثِ، بَيَّا فِيهِ تَوْثِيقَهُمْ أَوْ تَجْرِيحَهُمْ. وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهَا عِنْدَمَا انْتَشَرَتْ وَذَاعَتْ فِي الكُتُبِ كَانَتْ قَدْ بَعُدَتْ بِنِسْبَةٍ أَوْ بَغِيرِهَا عَنْ زَمَنِهَا، وَفَقَدَتْ صِفَتَهَا السَّرِّيَّةَ، وَلَمْ يَعُدْ إِفْشَاؤُهَا يَحْمِلُ أَدْنَى خُطُورَةٍ.

2- الأَثْمَةُ يُرَبُّونَ قَاعِدَتَهُمْ عَلَى السَّرِّيَّةِ

الظَاهِرُ أَنَّ الشَّيْعَةَ، فِي أَوَائِلِ إِطْلَاقِ العَمَلِ السَّرِّيِّ، لَمْ يَكُونُوا مُسْتَوْعِبِينَ مُقْتَضِيَاتِ العَمَلِ بِهَذَا النِّحْوِ. وَذَلِكَ أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ لَمَنْ لَمْ يَمْرُسُوا بِالسَّلُوكِ

المناسب. مما اقتضى تربيتهم على مبادئه من الصفر.

ومن ذلك أنّ المعلّى بن خنيس، الذي عرفناه أوّل قِيم ماليّ عامّ، قد رأيناّه يشتلّق في اعتماد الكتان. ما أدّى إلى انكشافه لأجهزة السّلطة وقتله، وفي هذا تهديدٌ للتنظيم من رأس، وهو ما يزال ضعيفاً ناشئاً مجبو في خطواته الأولى.

موضعُ الملاحظة هنا، أنّنا رأينا الإمام الصادق (ع) ينحى باللائمة على صاحبه في ما انتهى إليه أمره، على حُزّنه عليه وشهادته له بأنّه من أهل الجنة⁽¹⁾. جاء ذلك في الخبر الآتي:

«[....] عن المُفَضَّل بن عُمَر الجُعفي، قال دخلْتُ على أبي عبد الله (ع) [يعني الصادق (ع)] يومَ صُلِبَ فيه المعلّى، فقلتُ له: يا ابن رسول الله ألا ترى هذا الخطب الجلل الذي نزل بالشيعة في هذا اليوم؟ قال: وما هو؟ قلتُ: قتلُ معلّى بن خنيس. قال: رَحِمَ اللهُ معلّى قد كنتُ أتوقّع ذلك لأنّه أذاع سرّاً. وليس الناصبُ علينا حرباً بأعظم مُؤنةً علينا من المذيع علينا سرّاً»⁽²⁾. وقد كرّر الإمام هذا المعنى لغير المُفَضَّل غير مرّة⁽³⁾.

والذي نفهمه من مُجملِ هذه المُلابسات، أنّ الإمام، إذ أنحى باللائمة على صاحبه، لم يكن يرمي إلى التهوين من شأن جريمة قتلِهِ؛ بل إلى جعلها درساً بليغاً برسم كلّ العاملين في التنظيم الفتنّي. فيلتزمون بها استهان به، بحيثُ حمّله جُزئياً مسؤوليّة نهايته الفاجعة؛ بل وآنه توقع له هذه النهاية، كما جاء صريحاً في النّص المُقتبس. والظاهر أنّ هذا الدرس أعطى نتيجةً المرجوة فوراً. ومن هنا فقد رأينا خلقه في عمليهِ نصرًا بن قابوس اللخمي يلتزم في أعمالهِ أقصى الكتان، بحيث ظلّ عشرين سنة في منصبهِ نفسه دون أن يُعرَف⁽⁴⁾.

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 381.

(2) المصدر نفسه، ص 380.

(3) المصدر نفسه، ص 378.

(4) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 383.

3- معالم التواصل السري

ستتناول هذه المعالم بالبحث على قسمين:

الأول: ضروب التواصل الشخصي، خصوصًا في الأزمات حيث يكون الإمام قيد الحبس.

الثاني: ضروب التواصل بواسطة الرسائل.

وعلى كل حال، فإنّ من المعلوم أنّ التواصل في الحالين كان يتمّ تحت أقصى السريّة. لذلك فإنّ المعلومات عنه نزرّة جدًّا، لم يند منها ويصل إلينا إلا القليل منها تحت مختلف العناوين. إذن، فما علينا، وعلى القارئ اللبيب أيضًا، إلا أن تتخذ ممّا سنأتي على ذكره منها مؤشّرًا إلى ما خفي علينا.

تقدّم لنا سيرة الإمام الكاظم (ع) نهاذج عن كلا الحالين: حالة التواصل الشخصي، وحالة التواصل بالرسائل، وكلاهما تحت أحلك الظروف. وما ذاك إلا لآته حبس وطال حبسه، ابتغاء قطع الصلة بين التنظيم السريّ ورأيه المدبّر، وابتغاء إحباطه بهذه الوسيلة. وفي ذلك شهادة ضمنيّة على أمرين اثنين: شهادة على ما اكتسبه التنظيم في عهده من سطوة وقوّة فعل، بحيث أفلق رأس السلطة في بغداد. وشهادة على عجزها عن التصدي له بنحو مباشر، مع ما كان تحت يدها ويد أجهزتها من وسائل القمع بأقصى ما يكون، بفضل الكتان التام الذي ضربته على رجاله وأعمالهم.

ولكن الإمام وأعوّاته كانوا يدركون من جانبهم، أنّ هذا الانقطاع إنّ تمّ، فإنّه سيؤدّي إلى انفراط اللحمة، وضياح كلّ ما يُدّل في سبيل نظم أمرها منذ مؤسّسها الإمام الصادق (ع). وعليه، فإنّه وإتّهم عملوا على اجتراح وسائل للاتصال لا نعرفها، وإنّا شهدنا آثارها.

ومما يَدُلّ على أنّ السلطة كانت تعي جيّدًا سطوة من تُواجه حين أقدمت

على جنبِ الإمام، أنَّ الرشيْدَ ذهبَ بنفسِه إلى المدينة في هذا السبيل، أو أنه على الأقلَّ أراد أن تكونَ واقعةُ القَبْضِ على الإمام بحضوره شخصيًّا. ومنها سَيرُهُ إلى مَحْبَسِهِ في البصرة في إحدى قُبُتَيْنِ مُغَطَّاتَيْنِ، اتجهتُ إحداهُما إلى البصرة، والأخرى إلى الكوفة⁽¹⁾. ثمَّويها لِمَحْبَسِهِ، فلا يُدْرَى أين هو. ثم إنه عمدَ بعد مُدَّةٍ إلى نقله إلى بغداد، كيما يكونَ تحتَ عينه وأعينِ الموثوقين من جلاوزته.

إنَّ التدبيراتِ المُشَدَّدةَ التي اتَّخَذَتْ بحقَّ الإمام في مَحْبَسِهِ ببغداد، لتشهدُ كم كان سَجَانُوهُ يضعون في حُسبانهم الإجراءاتِ المُضَادَّةَ التي قد يتخذها أعوانُ الإمام لتفويتِ الغرضِ من سجنه. كان المُولُجونَ بحراسة الباب الوحيدِ للسجن لا يُفارِقونه ليلاً ولا نهارًا. كما كانوا يُسْتَبَدَّلون بمجموعةٍ جديدةٍ من الحُرَّسِ كل خمسةِ أيَّام. ومع ذلك، فقد كانت الرسائلُ من الإمام وإليه تتحرَّكُ وكأنها بكاملِ الحرِّيَّة. حاملةً منه توجيهاته وأوامره، وإليه هُومٌ أعوانه⁽²⁾؛ بل وكان يخرجُ من الحبسِ ليلاً عند الاقتضاء، أي عندما يقتضي العملُ حضورَهُ الشخصي، ثم يرجع إليه. «كان يبعثُ إلى شيعته وأصحابه وهو في الحبس، صبروا إلى موضع كذا، أو إلى دار فلان، العشاء أو العتمة، في ليلة كذا. فإنَّكم تجدونني هناك»⁽³⁾. وذلك بتدبيرِ الأمورِ مع الحُرَّسِ طبقاً، ما يدلُّ دلالةً في الغاية من الوُضوح، على سِعةِ حيلةِ العاملين في التنظيم، وعلى تمريضهم بالعملِ في اختراقِ تدبيراتِ السُّلْطَةِ وجذبِ رجالها باتجاه ما يُلبِّي مقاصدَهم، وأيضاً على ما كان تحت أيديهم من إمكانياتٍ ماديَّة، بحيث يُغفرون ذلك العدد الوفيرَ من الحُرَّسِ، لمُخالفةِ أوامرِ عُليا، في أمرٍ خطيرٍ ذي علاقةٍ بأمنِ الدولة.

(1) علي بن الحسين (أبو الفرج الأصبهاني)، مقاتل الطالبين، ص 335.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 454.

(3) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 50، ص 304.

ومن التدبيرات التي كانت معمولاً بها في التراسل، أنه كان ثمة أفراداً مؤتمنون مختصون بكتابة الرسائل السرية، «كان محمد بن إسماعيل بن جعفر، مع عمه موسى الكاظم (ع)، يكتبُ له كُتُبَ السِّرِّ إلى شيعته في الآفاق»⁽¹⁾، كما كان ثمة آخرون مثلهم مُولجون بحمل الرسائل إلى المُرسَلَةِ إليهم «أبو الأديان الخادم، ويحملُ كُتُبَ العسكري إلى الأمصار»⁽²⁾.

كما كان لدى بعض الأئمة على الأقل ما يُشبه ما تُسميه اليوم دائرة المحفوظات أو الأرشيف، تُحفظ فيه نسخة الكُتُب السرية وأجوبة الإمام عنها «كان الإمام الرضا إذا سُئل عن شيء سرّاً بكتاب، يبعثُ بكتابه إلى أصحابه لينسخوه ويردّوه إليه»⁽³⁾.

بل إنه في هذا السياق ابتدعت وسائل غريبة لضمان وصول بعض الرسائل الهامة بأمان إلى المُرسَلَةِ إليهم. أتت الإشارة إليها في النصّ الآتي:

«عنه [عن ابن شهر آشوب]، عن أبي هاشم الجعفري، عن داود بن الأسود وقاد حَمَام أبي محمد (ع) [أي العسكري] قال: دعاني سيدي أبو محمد (ع)، فدفع إليّ خشبةً كأنها رِجْلُ باب مُدَوَّرَةٌ طويلةٌ مِلء الكَفِّ، فقال: صِرْ بها إلى العمري، فمضيتُ. فلَمَّا صرْتُ في بعضِ الطريق عرضَ لي سَقَاءٌ معه بغلٌ، فزاحمني البغلُ على الطريق. فناداني السَقَاءُ: صِخْ على البغل! فوقعت الخشبةُ التي كانت معي، فضربتُ بها البغلُ فانسقت. فنظرتُ إلى كسرِها فإذا فيها كُتُب. فبادرتُ سريعاً فرددتُ الخشبةَ إلى كُفِّي. فجعل السَقَاءُ يُناديني ويشتمني ويشتم صاحبي. فلَمَّا دنوتُ من الدار راجعاً، استقبلني عيسى الخادم

(1) محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج2، ص285؛ سهل بن عبد الله البخاري، سرّ السلسلة العلوية، ص35.

(2) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج50، ص232.

(3) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص500.

عند الباب الثاني، فقال: يقول لك مولاي أعزه الله: لم ضربت البغل وكسرت رجل الباب؟ فقلت له: ياسيدي لم أعلم ما في رجل الباب. فقال: ولم احتجت أن تعمل عملاً تحتاج أن تعتذر منه؟ إياك أن تعود إلى مثلها. فإذا سمعت لنا شائماً، فامض لسبيلك الذي أمرت به. وإياك أن تجاوب من يشتمنا، أو تُعرفه من أنت. فلاناً ببلد سوء ومصر سوء. وامض في طريقك، فإن أخبرك وأحوالك ترد إلينا. فاعلم ذلك»⁽¹⁾.

هوذا نص غني، تُعرف منه أمور عدة:

الأمر الأول: أن الإمام، الذي يبدو أنه كان في سامراء آنذاك، «بلد سوء»، أراد أن يوصل مجموعة من الرسائل إلى صاحبه عثمان بن سعيد العمري، المعروف بالسَّمان، ليوصلها بدوره إلى من هي مُرسلة إليهم. لما عرفناه في ما سبق أنه كان يجعل الأموال والكتب في أجربة السمن وزقاقه ليوصلها سراً إلى مقصدها.

الأمر الثاني: أنه إمعاناً في الإخفاء والتكتم كلف شخصاً عادياً جداً، وقاد حثام، ليوصل تلك الرسائل إلى العمري. لعلهم بأنه هو ومن حوله من أصحابه ومعاونيه تحت المراقبة الدائمة من جلاوزة السلطة.

الأمر الثالث: ومع ذلك فإنه جعل من يُراقب أداء ذلك الوقاد من بعيد ودون أن يدري. وبهذه الوسيلة عرف الإمام فوراً فشل الرسول في المهمة الموكولة إليه. وعليه، فقد أوفد عيسى الخادم لملاقاته، ومُعالجة أو استدراك ما وقع فيه من سوء الأداء. وهذا يؤكد ما ذكرناه من قبل، أن من يوصفون بـ«خادم» ممن حول الأئمة، يكونون من الموثوقين وذوي الدراية والخبرة. وكان الرسول يعرف ذلك ولا ريب، ومن هنا خاطبه بقوله: «يا سيدي».

(1) محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج2، ص461.

الأمر الرابع: أن عيسى الخادم، بتوجيه من الإمام على الأرجح، جعل من واقعة فشل الرسول درساً له. فخاطبه بتعليقات حازمة، تقضي الالتزام خضراً بالمهمة الموكولة إليه، وعدم الانشغال عنها بأي طارئ. وخصوصاً اجتناب التفوه بأي كلام يكشف هويته أو صفته «تعرّفه من أنت». فكأننا في مخاض صابط حازم، يُخاطب جندياً من جنده، بكلام لا يخفى فيه النفس العسكري الصّارم. ولنتذكر هنا ما سبق أن قلناه على المرتبة العالية لمن يُذكرون ممن حول الأئمة بصفة «خادم».

أضف إلى ذلك كله ما نقرأه في كثير من الرسائل المتبادلة وغيرها، حيث يُذكر الإمام مرموزاً إليه بـ «العبد الصالح» أو «فلان» أو «صاحبنا» أو «العالم» أو «الفقيه» أو «الرّجل» أو «النّاحية». وهي رموز مفهومة لدينا اليوم، ولكنها في زمانها كان يمكن أن تعني أي شخص. كما ذكر أحد أصحاب أحد الأئمة باسم «الغريم» وغيره باسم «ص»⁽¹⁾. وهذا يدل على وجود نظام متبائني عليه للترميز. ضرورة أنّ فهم المخاطب لمعنى الرمز مبني على أنه يلزم أن يكون عارفاً سلفاً من هو المقصود.

بل؛ ويفهم من بعض النصوص أن من الرسائل ما كان يُكتب بمداد غير مرئي⁽²⁾؛ ما يدل على المستوى الرفيع الذي وصلت إليه آليات العمل داخل التنظيم.

فمن تلك الإشارات المبشرة، ولكن الواضحة الدلالة أيضاً، نعرف أنه كان لدى التنظيم الشيعي السري نظام متقن للاتصال والتّراسل. اخترق وعطّل تدبيرات الدولة الزامية إلى قطع التنظيم عن رأسه، عن طريق الحبس أو

(1) انظر مثلاً: محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 39 و316 و373 و375 و377؛ محمد بن محمد النعمان (الشيخ المفيد)، الإرشاد، ص 306؛ محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 510-511 و534 و557. وغيرها كثير.

(2) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 316.

فَرَضَ ما يُشَبِّهُ الإِقامَةَ الجَبَرِيَّةَ على الأئمة، حيثُ يكونون تحت المُرَاقَبَةِ الدَّقِيقَةِ في بَعدادِ ثم في سامِراء. حَقًّا إِنّا لَم نَقِفْ من هَذا النِّظام إلا على تلك الواقِعاتِ القَلِيلَةِ. وَلَكِنّ هَذا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ في أَي نِظامٍ بِالِغِ السَّرِيَّةِ من مِثْلِهِ. لَيس عَلَينا وعلى القارِئِ اللَّيِّبِ إلا أن تُعَمِّمَهُ لِنَصِلَ إلى تَصَوُّرٍ أَكثَرَ شُمولاً لَه. آخِذِينَ بِالاِعتِبارِ أَنه لو أَنَّ الدَّولَةَ وأَجهِزَتَها نَجَحَتْ في كَشْفِ عِناصِرِهِ أو حَرَكيَّتِهِ، أو في اخْتِراقِهِ في أَيِّ مَفْصَلٍ من مَفاصِلِهِ، لَكَانَتْ خَرِبَةً بِتَدْمِيرِهِ من رَأْسٍ.

إِذَنْ، فَإِنَّ مَجَرَّدَ اسْتِمْرارِهِ زُهاءَ قَرْنٍ وَنِصْفِ قَرْنٍ من الزمانِ، أَي من الإِمامِ الصّادِقِ (ع) (114-148هـ/732-765م) حَتّى الإِمامِ العِسكريِّ (ع) (254-260هـ/868-873م)، لَدَلِيلٌ ساطِعٌ على صِلابَةِ النِّظَمِ، وَمَتَكُنٌّ تَدبِيراتِهِ، وإِتقانِ عِناصِرِهِ، وإِخلاصِهِم لإِخلاصًا مُطْلَقًا، وَتَفانِيهِم في العَمَلِ. على الرُّغمِ من المَخاطِرِ الكَبِيرَةِ الَّتِي كَانَتْ تُحْبِطُ بِهِم في كُلِّ لَحْظَةٍ من لَحْظَاتِ حَيَاتِهِم.

ثُمَّ إِنَّ عَلَينا، بَعْدَ أن اجْتَرنا في الأبوابِ الأربَعَةِ هَذا الفِصلِ كافَةً مِرافِقِهِ، أَن نَجْمَعَ في أَذهانِنا صُورَةً شامِلَةً لَه. وبِذلك نَصِلُ إلى ما سَعى إِلَيهِ البَحْثُ في كافَةِ مَراحِلِهِ: أَي إلى أن التَّشْيِيعَ بَعْدَ النِّكباتِ الكَبِيرَةِ الَّتِي أُنزِلَتْ بِهِ، خِصوصًا يَومَ كِربلاءَ وما تَلاهُ، قَدْ نَجَحَ بِفَضْلِ أَئمَّتِهِ المُتوالِينَ، وبِالتَّصَمِيمِ الذَّكِيِّ وبِالعَمَلِ السُّلَمِيِّ الجَماعِيِّ، المُنظَّمِ تَظيمًا دَقِيقًا وشامِلًا، في بَناؤِ ذِاتِهِ وذاتِيَّتِهِ بَناؤَ صُلْبًا فاعِلًا. في حينِ أَنَّ الَّذينَ خَرَجوا مِنْهُ وَعَلَيْهِ، فَعَمِلُوا على انْتِزاعِ السُّلْطَةِ بالقُوَّةِ وَالْعَلْبَةِ، لَم يُحَقِّقُوا مِثْلَ هَذا الإِنجازِ المُدهِشِ. مَعَ أَنَّ بَعْضَهُم -الدَّولَةُ الفاطِمِيَّةُ الإِسْماعِيلِيَّةُ- قَدْ وَصَلوا مَرحِلَتًا إلى مُستوى دَولَةٍ كُبرى، قارَعَتِ الدَّولَةَ العَباسِيَّةَ على أَرْضِها. وفي هَذهِ المُقارَنَةِ السَّرِيعَةِ الدَّلِيلُ السَّاطِعُ على صِوابِ مَنهجِ أَئمَّتِنا وَبُعدِ نَظَرِهِم. وبِهَذهِ الفِقرةِ نُمهِّدُ لِلْفِصلِ الأَخِيرِ مِنَ الكِتابِ.

الفصلُ الرابعُ

الإمامُ الهادي (ع)

1- الإمام في موقع العمل

نُخَصِّصُ الفصلَ الأخيرَ من الكتاب لسيرة الإمام الهادي (ع) (220) 254هـ/ 835 - 868م) في سامراء خصوصاً، على سبيل إغناء مضمون الفقرة التي ختمنا بها الفصل السابق. ولأنَّ التنظيمَ الشيعيَّ، في ما تدلُّ عليه الدلائل التي سنسوقها تَوَّأ، قد بلغَ في عهدِ هذا الإمام الهُمام، وبقِيادَتِهِ وتدبيرِهِ البارِعَيْن، الغَايَةَ في سَطَوتِهِ وفِعْلِهِ.

في السنة (233هـ/ 834م)، كما حَقَّقَ صديقُنَا الباحثُ الشيخُ رسول جعفرِيَان بنقِدٍ دقيقٍ وبارِعٍ للروايات⁽¹⁾، أمرَ المُتَوَكِّل بِجَلْبِ الإمامِ من المدينة إلى سامراء. وذلك على أثرِ إرجافَاتٍ شارك فيها وإلى المدينة العباسي. كُلُّهَا تدورُ على ما للإمام من إقبالٍ كبيرٍ للناسِ عليه ورُجوعِهِم إليه.

ولكنَّ الحَقِيقَةَ التي يكتشفُها القارئُ الحَصيفُ لسيرة الإمام في سامراء بسهولة، أنَّ هذا التدبير، الذي رَمَتْ منه السُّلْطَةُ إلى ضَرْبِ نمِطٍ خَفِيٍّ من الحبسِ عليه، قد جعلهُ أَقْرَبَ إلى مُضْطَرَبِ الأحداث، وخصوصاً إلى النُخْبَةِ الشيعيةِ المُنظَّمة. ولعلَّ الإمامَ كانَ يَتَحَيَّنُ الفُرْصَةَ للحركةِ نحو العراق، حيثُ التنظيمُ الشيعيُّ أقوى ما يكون، خصوصاً بالقياس إلى الحجاز. ولذلك، في ما يبدو، استجابَ بِسُهولةٍ ويُسْرٍ إلى مبعوثِ المُتَوَكِّل، المُكَلَّف بِمُرافَقَتِهِ إلى سامراء⁽²⁾.

(1) رسول جعفرِيَان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت (ع)، ص 136-137.

(2) عزيز الله العطاري، مُسند الإمام الهادي، ص 44.

والظاهر أن المتوكل، حين استحضَرَ الإمامَ، كان يُديرُ في ذهنِهِ حِطَّةَ غِيبةٍ، تقضي بإغراء الإمام، الذي كان آنذاك في مقتبل العمر، بالتحديد في التاسعة عشرة، بِمُتَعِ الحَيَاةِ التي درجت عليها الأرستقراطيةُ الحاكمة. وبذلك في ما زَيَّنَتْ له نفسه يسقطُ من أعْيُنِ مأموميه. وقد التفت الشيخُ المُفِيدُ إلى شيءٍ من ذلك حيث قال: «كان فيها [سامراء] الإمامُ مُكْرَمًا في ظاهرِ حاله، يجتهد المتوكلُ في إيقاعِ حيلةٍ به، فلا يتمكنُ من ذلك»⁽¹⁾، ولكنَّ الشيخَ الطبرسيَّ نصَّصَ على ذلك بما هو أقربُ إلى التصريح حيث قال: «إنَّ المتوكلَ كان يسعى للخطِّ من مكانةِ الإمامِ في قلوبِ الناسِ»⁽²⁾؛ بل إنَّ المتوكلَ اعترفَ بأنَّه حاولَ ذلك مرارًا وفشل⁽³⁾.

في هذا السِّياقِ من الاستهداف ينبغي وضعُ القِصَّةِ الشهيرة، حيثُ استحضَرَ الإمامُ إلى مجلسِ شِرابِهِ، بعد تمثيليةٍ مُدبَّرةٍ ابتغاءَ بثِّ الحَسِيَّةِ في نفسه. وفي المجلسِ ناولُهُ علنًا كأسَ خمرٍ كان في يده، وطبعًا أبى الإمامُ تناولها، فاستنشدَ شعراءَ، فأنشده قصيدةً، إنَّ قَلْبَنَا ما فيها من ضائِرٍ من الغِيبةِ إلى الخطَّابِ، لَأَتَتْ وصفًا دقيقًا للغفلةِ التي يسدُرُ فيها المتوكلُ والمصيرُ الذي هو سائرٌ إليه لا محالة. «فبكى المتوكلُ حتى بَلَّتْ دموعُهُ لحيتَه، وبكى الحاضرون، وأمرُ بهائدةُ الشَّرابِ فُرُفِعَتْ»⁽⁴⁾.

سُقِنَا هذه القِصَّةَ بشيءٍ من التفصيلِ لما فيها من دلالةٍ على شجاعةِ الإمامِ وقُوَّةِ نفسه وبُعْدِ نظره وحُضُورِ بديهيته في المواقِفِ الصَّعبة. وتلك صفاتُ

(1) محمد بن محمد النعمان (الشيخ المفيد)، الإرشاد، ص 334.

(2) فضل بن حسن الطبرسي، أعلامُ الوري، ص 438.

(3) علي بن عيسى الأربلي، كشف الغُمَّة في معرفة الأئمة، ج 2، ص 381. حيث قال: «وَيَجْئُكُمْ قَدْ أَعْيَانِي أُمْرُ ابْنِ الرِّضَا. أَيْ أَنْ يَشْرَبَ مَعِيَ أَوْ يُنَادِمَنِي أَوْ أَجِدَ مِنْهُ فُرْصَةً فِي هَذَا».

(4) هلي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب، الفقرتان 2890-2891.

لا غنى عن أخذها بالاعتبار في ما سنخوِّص فيه من بعض ما سيأتي في هذا الفصل.

2- قراءة عميقة في المغازي

الذي يُؤخذ من بعض ما تشوِّفه المصادر من سيرة الإمام دون الالتفات إلى مغزاه، أنه كان بنفسه وبالتنظيم الذي يقوده ذا سطوة على المتوكل شخصيًا، وعلى بعض خواصه الذين يطلعون على القرارات الكبيرة التي تتخذ سرًا؛ بل وعلى بعض عسكره الأتراك.

من ذلك أن المتوكل حين ألقى القبض على وكيل الإمام علي بن جعفر الهمينياني، فأودعه السجن، وطال حبسه إلى حدٍّ فاق قدرته على الاحتمال وأبلغ الإمام ذلك، تدخل واستطاع أن يتزعج من المتوكل تسوية قضت بإطلاق وكيله، مُقابل أن يسكن مكة. وقد وقفنا على القصة بتفصيل أوفى في ما فات. ومنه أنَّ صاحبه⁽¹⁾ محمدًا بن الفرج الرُّخجبي، الذي كان عاملًا في مصر، تلقى من الإمام كتابًا يُنذره فيه «يا محمد اجمع أمرَكَ وتُخذل حذرَكَ».

وبالفعل بدأ الرجل يُخفي أمواله أو يستودعها عند مَنْ يثقُ به، ويُبعدُ كلَّ ما يُحاذِر من اطلاع الدولة عليه، دون أن يعرف ما وراء كلام الإمام. وما لبث أن وصل رسولٌ من سامراء حمله من مصر مُصَفَّدًا، وصادَرَ كلَّ ما يملك، وقضى الرُّخجبي رهنَ الحبس ثماني سنين.

حتى أتى يومٌ تلقى فيه الرُّخجبي رسالةً من الإمام في سجنه، كتب إليه فيها: «يا محمد لا تنزل في ناحية الجانب الغربي» يعني من بغداد، وهو ما يُعرفُ

(1) عرفنا ضحبتَه من أنه كان يُكتبُ الإمام من مصر يستينُّه عما أشكل عليه من مسائل فيُجيبُه الإمام عن سؤاله. (انظر: رسول جعفریان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت (ع)، ص 158).

اليوم بالكاظمية. يقول محمد: «فقرأت الكتاب وقلتُ في نفسي: يكتبُ إليّ أبو الحسن بهذا وأنا في السجن، إنَّ هذا لعجيب». فما لبثَ إلا أيامًا يسيرةً حتى أُخِلَّ سبيلُهُ⁽¹⁾، وعندها يبدو أنه فهم ما رمى إليه الإمام.

والذي يفهمهُ التأمُّلُ في مُلابساتِ هذه القصة إجمالاً، مضافاً إلى أنَّ رسائلَ الإمام كانت تصلُ إلى مصرَ وإلى داخلِ سجنِ المتوكل. مما وقفنا على مثله في باب الاتصالاتِ من الفصلِ السابق، أنَّ الإمامَ كان له في بِطَانَةِ المتوكل مَنْ يُطلعُهُ على القرارات التي كانت تُتَّخَذُ في مجلسه، أو على الأقلَّ ما يُمسُّ منها، فيُتَّخَذُ في مُقابلِها الإجراءُ المُناسب. وبهذه الوسيلة عرفَ سلفاً ما سيُزَلُّ بصاحبه فأنذرهُ وحذَّره. ثم عرفَ بعد ثمانِي سنواتٍ بقرارِ إطلاقهِ وموَعِدِهِ.

ومن الغنيِّ عن البيان، أنَّ تدبيراً كهذا هو ذو فائدةٍ عظيمةٍ للإمام، في وَضْعِهِ الدقيقِ المُهَدَّدِ في سامراء؛ بل نقولُ إنَّ ممَّا يكونُ عندنا موضعاً للتساؤلِ، أنَّ لا يلجأُ الإمامُ إلى مثلِ هذا التدبيرِ الوقائي، وهو مَنْ هو في مَقْدَرَتِهِ الإداريةِ الفَعْدَةَ وَبُعْدَ النظر، وطَوْعَ يَدِهِ تنظيمٌ قويٌّ واسعُ الانتشارِ وقادرٌ بكلِّ المعاني. خصوصاً وأننا نعرفُ أنَّ المُحيطينَ بالمتوكلِ لم يكونوا إلا مجموعةً من المُتفعِّين، المُهَدَّدين هم أيضاً في كُلِّ لحظةٍ بنزواتِهِ⁽²⁾. فكيف ولماذا يُجْلِصون له في مُقابلِ رجلٍ عظيمٍ في نفوسِهِم كالإمام، وفي مُقابلِ تنظيمٍ قويٍّ كتنظيمِهِ.

هذا التَّصوُّرُ غيرُ المسبوقِ، والمُتناسِقِ مع الوُضْعِ السياسيِ المُعقَّدِ الذي كان يُسيطرُ على سامراء آنذاك، يقوِّدُ تفكيرنا وتأمُّلاتنا باتجاهِ سؤالٍ كبيرٍ: مَنْ الذي كان وراءَ قَتْلِ المتوكلِ ولماذا؟

(1) فضل بن حسن الطبرسي، أعلام الوري، ص342؛ محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج1، ص500.

(2) عن نزواته الكثيرة اقرأ: أحمد بن إسحاق البعقوبي، تاريخ البعقوبي، ج2، ص341-344.

ما هو ثابتٌ تقريباً، أنّ الذين وَلَّوْا قَتْلَهُ بِأَسْيَافِهِمْ هم مجموعةٌ من ضُبَّاطِ العسكر التركي، الذين يُذَكَّرُونَ في كُتُبِ التاريخ بِأَسْمَائِهِمْ⁽¹⁾. ولكن من المؤكَّد أن هؤلاء كانوا أدواتِ التنفيذ. وسؤالنا إنّما هو عن الذين كانوا وراءهم، أي من الذي أخذ القرارَ بالاغتيال ووضع الخطّة له: مَنْ هو أو هم، ولماذا؟

أوّل ما نلاحظُهُ، ونحن نُنقُبُ عن الجواب في أمّهاتِ كُتُبِ التاريخ، أنّ أولئك الذين باسروا القتلَ قد جرّت تبرئتهم بسرعةٍ وعلى أعلى مُستوى؛ ذلك إذ أعلن المُتصَرُّ، ابنُ المتوكل وخليفته، على رؤوس الأشهاد، أنّ الفتح ابن خاقان قتلَ أباه فقتله به⁽²⁾، كما إنّهُ صرح بلسانه لأحدِ رجال القصر أنّ «أمير المؤمنين قد شَرِقَ بِقَدَحِ شُرْبِهِ فَمَاتَ»⁽³⁾. وهذا وذاك تَعْجِيةٌ مَقْصُودَةٌ. وبينون على ذلك أنّ محمداً المُتصَرَّ هو الذي دَبَّرَ قتلَ أبيه؛ لأنّه كان يدأبُ على تحقيره «مرّةً يشتمُهُ، ومرّةً يسقيه فوق طاقته، ومرّةً يأمرُ بصفعه، ومرّةً يهدّده بالقتل»⁽⁴⁾.

لكن غيرَ مصدرٍ شيعيٍّ يربطُ بين قتلِ المتوكل وبين إقدامِهِ على أخذِ الإمام الهادي (ع) ودَفْعِهِ إلى حاجِهِ ليقْتُلَهُ. وينقلون عن ابنِ أورمة أنّه قال: «خرجتُ إلى سُرٍّ مَنْ رَأَى، فدخلتُ على سعيدِ الحاجب، ودفع المتوكلُ أبا الحسن إليه ليقْتُلَهُ. وبعد يومين هجم التُّركُ على المتوكل ليلاً في فراشه وقتلوه»⁽⁵⁾.

وعن ابن شهر آشوب، بإسناده عن الحسين بن محمد، قال: «لما حبس المتوكلُ أبا الحسن، ودفعهُ إلى علي بن كركر، قال أبو الحسن (ع): أنا أكرمُ

(1) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ص 346.

(2) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج 9، ص 1234 علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، ج 7، ص 103.

(3) علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، ج 7، ص 104.

(4) المصدر نفسه، ص 97.

(5) علي بن عيسى الأربلي، كشف الغمّة في معرفة الأئمة، ج 2، ص 394.

على الله من ناقة صالح، تمتعوا في داركم ثلاثة أيام وعدّ غير مكذوب. فلما كان اليوم الثالث وثب عليه باغر وتامش ومعلون فقتلوه، وأقعدوا المنتصر ولده خليفة⁽¹⁾.

إذن فنحن في هذا أمام مجموعتين مختلفتين من روايات المسألة. مختلفتان، نعم؛ ولكنهما ليستا بالضرورة متعارضتين. كل ما في الأمر، أن كلاً منهما روى وقائع القضية من الزاوية التي أتىح له رؤيتها أو وصلت إلى سمعه.

المجموعة الأولى روت واقعة القتل ومن بشرها وتداعياتها. أما المجموعة الثانية فإن أولى الروایتين تربط حداثاً بين واقعتين: دفع المتوكل الإمام إلى من يقتله واغتيال الخليفة. والثانية انطوت على إنذار صريح من الإمام بأمر جلّلي سيحصل، وسيقلب اتجاه الأمور.

بالجمع بين الروايات نكتشف أن ثلاثة عوامل تفاعلت بحيث أدت إلى تلك النهاية للخليفة:

الأول: استفزاز المتوكل التزق ابنه الشاب محمداً، المنتصر في ما بعد، بالدأب على تحقيره وإهانته علناً.

الثاني: حسبه الإمام الهادي (ع) بنية قتله.

الثالث: ثباني عشرة⁽²⁾ من رؤساء العسكر الترك على مباشرة القتل. مع ملاحظة أن هؤلاء هم الجهاز الوحيد الذي يمكنه أن يلي ذلك. ولكن مع ملاحظة أيضاً أنه ما من أحد ذكر أو أشار إلى الحافز أو السبب أو وجه المصلحة هؤلاء في قتل المتوكل. ومن المعلوم أن هؤلاء عسكرٌ تحترّف استولوا على

(1) محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج2، ص447.

(2) ذكر اليعقوبي تسعة منهم بأسمائهم تحت عنوان «منهم»، أي أنه لم يقصد الاستيفاء (انظر: أحمد بن إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص346). وذكر ابن شهر آشوب في ما اقتبسناه عنه قبل قليل ثلاثة كذلك. ويحذف المتكرر وصلنا إلى الرقم المذكور.

السُّلطة، فلا يتحرّكون إلا وفقاً لمصالحهم. ومن هنا كانوا السبب في الفوضى الهائلة التي بدأت بقتلهم المتوكل، واستمرت حتى نهاية الدولة العباسية.

إذن فنحن في هذا أمام تركيب ثلاثي العناصر، اثنان منهما لديها مصلحة في قتل الخليفة، ولكن ليس لديها الوسيلة لذلك. والثالث لديه الوسيلة، ولكن لم يُذكر؛ بل ولا يبدو، أن له وجه مصلحة.

وإذن فهنا عامل مفقود في الصورة السياسية، يجب علينا أن نكتشفه ونضيفه إلى الصورة التي بين أيدينا وبذلك نستكمل عناصرها. هنا نسأل:

هل إن المقصود من الرُّبُطِ الحديثي في رواية ابن أرومة بين حبس الإمام وقتل المتوكل التلميحُ برابط موضوعي أيضاً. أي أن الحبس كان سبباً للقتل؟ ثم هل يُمكن أن نفهم من إنذار الإمام، أنه سيعمل كل ما في وسعه للقضاء على خصمه قبل أن يقضي عليه؟ وهو القادر على ذلك بما له من نفوذ قويّ وواسع. فضلاً عن أنه في موقف الدفاع الواجب عن النفس ضدّ خصمه السفّاك الأثيم. أي أنه بالنتيجة كان العاملُ الخفيُّ المُحرّض للترك لاغتيال المتوكل، ربما بالتنسيق مع ابنه محمد.

إن نحن أجبنا بنعم، فنكون قد توصلنا إلى حلّ إشكاليّات هذه القضية الشائكة كافة، أو كما قلنا قبل قليل استكملنا رسم عناصرها السياسية كافة. ونذكرُ هنا بما وصلنا إليه قبل قليل، حيث وقفنا على ما كان للإمام من نفوذ خفيّ داخل القصر، حيث يُسيطرُ قادةُ العسكرِ التركي على كل صغيرة وكبيرة فيه، بحيث يُطلّع على القرارات التي تُتخذ بما يمسه منها على الأقل.

ومما ينطوي على تأييد هذا التصوّر، أن المنتصر ما أن تسلّم السُّلطة حتى «أمر الناس بزيارة قبر عليّ والحسين (ع). فأمن العلويين، وكانوا خائفين أيام

أبيه، وأطلق وقوفهم، وأمر يرّد فذك إلى ولّد الحسين والحسن ابني علي بن أبي طالب (ع)،⁽¹⁾.

ثم إن ما يكمل هذا الاتجاه لديه، أنه اتخذ من أحد أصحاب الإمام وأصحاب الرضا والجواد (ع) من قبله، المحدث والمصنّف يعقوب بن يزيد الأنباري، كاتباً له⁽²⁾ ونحن نرى في هذا طليعة نمط من القسمة السياسية، ستقضي في ما بعد بأن تكون الوزارة من نصيب الشيعة، في مقابل الخلافة للبيت العباسي.

فكان الخليفة الجديد بهذا وذاك يتقلب على سياسة أبيه؛ بل وأسرته أيضاً. وكأنه يريد أن يجعل من التنسيق مع الإمام الذي احتملناه أعلاه تنسيقاً سياسياً أشمل وأوفى، بعد أن اكتشف قوة الإمام. ولكن خلافته لم تطل إلا بضعة أشهر، ومات ميتةً ملتبسةً، كما يحدث دائماً في الاغتيالات السياسية. ربها؛ بل على الأرجح، بسبب سياسته هذه.

في ختام هذا القسم، الذي وقفنا فيه على بعض ما له مغزى عميق من سيرة هذا الإمام الهام، نذكر أمراً يبدو لنا ذا علاقة متينة بها فرغنا منه على التوّ، هو أن الإمام الهادي (ع) لم يكن يأكل إلا من طعام يبيأ له خصيصاً لدى أحد وكلائه⁽³⁾. فهذا يدل على خزمه في التعاطي مع الأمور، ما جل منها وما هان. ثم على أنه كان يُقدّر جيداً موقعه الدقيق في سامراء بين تلك الذئاب المتهاوِسة على السلطة والثروة. حيث كان القتل، صريحاً واغتيالاً، من أدوات الصراع اليومية.

بهذا القسم، الذي قصرنا العناية فيه على الجانب السياسي من سيرة الإمام

(1) علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، ج7، ص116.

(2) أحمد بن علي النجاشي، وجمال النجاشي، ص350.

(3) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص369.

الهادي (ع)، نكون قد بسطنا جانباً مجهولاً من سيرته، تُودع في ذهن القارئ صورة مختلفة اختلافاً عميقاً عن تلك الصورة الفقيرة التي نقرأها في كل ما في المصنفات قديمها وحديثها. فتظهره خاضعاً للإقامة الجبرية ومقتضياتها في سامراء. إلا ما يكون من لقاء القادمين من أوليائه، وقبض ما يحملونه إليه، والجواب عن كتبهم ورسائلهم. أي دون أي مبادرات حقيقية. حتى شيخنا المظهري، على فضله وفكره النير، قد قفز عن سيرته في كتابه المطبوع باسم «سيرة الأئمة الأطهار»⁽¹⁾.

يبقى القول إن ما سميناه أعلاه بالجانب السياسي، ليس إلا نمطاً من أنماط الدفاع عن نفسه وعن أصحابه وأوليائه. أملاً عليه الظرف الصعب الذي اضطرب فيه. ولكن ذلك على ضرورته ليس كل وظيفة الإمام؛ بل إن وظيفته الأساس هي متابعة إكمال الدين وإتمام النعمة، وذلك أمر لا يحق إلا بالعمل طبق ما يقتضيه الحال.

وعليه، فإننا سنفرغ في ما بقي من هذا الفصل إلى بيان أعماله في هذا النطاق.

3- في متابعة إكمال الدين

إنما آثرنا هذا العنوان للقسم، لأننا رأينا فيه [أي في إكمال الدين] الحافز والغاية وراء أعمال الإمام كافة التي يمكن أن توضع تحت عنوان الإرشاد والتبليغ. ثم إنه يُعني عن كثير من العناوين التفصيلية، ويهيئ ذهن القارئ إلى ما رمينا إليه من ذكرها وإحداً وإحداً. مع ضرورة الإشارة إلى أن إكمال الدين يعني عملياً حمايته وتحصينه، إلى جانب إعلائه ونشره والتسامي به. وسنقرأ

(1) انظر: الترجمة العربية للكتاب، طبعة بيروت، 1420هـ/2000م، بإشراف وتقديم: «شورى الإشراف على نشر آثار الأستاذ الشهيد مرتضى المظهري». ولعله كان، رحمه الله، عكوماً ومقيداً بالأسئلة التي كانت تُطرح عليه، فعلبها وعلى الأجوبة عنها بُني الكتاب.

شيئاً من هذا وشيئاً من ذاك في ما سنَقِفُ عليه من أعمالِ الإمام في هذا النطاق. والحقيقةُ التي ينبغي الإلفاتُ إليها في البداية، أنَّ أعمالَه كُلَّها من هذا الباب، ما هي إلا مُتَابَعَةُ للنهْجِ الذي اختطَّهُ من قبلُ جدُّه الإمامُ الباقر (ع)، ووصلَ إلى ذرَوته على يدِ ابنه الإمام الصادق (ع). وبفضلِهما تحرَّرَ العقلُ الإسلاميُّ أو كاد من رِبْقَةِ الإسلامِ السُّلْطَوِيِّ، أو بالحرِّي من رِبْقَةِ الإسلامِ الخادِمِ للسلْطة، الذي اجتهد في نظْمِهِ معاوِيَةُ وعبدُ الملك. وقد بيَّنا معالمَ نهْجِ الإمامَيْنِ وأثرَهُ، بالمقدارِ الذي تعلَّقَ به القصدُ، في ما مهَّدنا به للكتاب. ومنه ومما سنأتي به ستبينُ لنا حقيقةً هامَّةٌ، هي أنَّ الأئمةَ نفسَ واحدةٍ في جُسُومٍ كثيرةٍ، تسعى وتقصدُ للغايةِ نفسِها، وإنْ اختلفتِ السُّبُلُ.

من هنا سنبدأ في تَتَبُعِ خُطَى الإمام الهادي (ع) حَامِيًا ومُبَلِّغًا ومُرْشِدًا ومُوجِّهًا. مع الاهتمام بوضعِ كُلِّ خُطوةٍ منها في إطارِها الفكريِّ أو السُّلْوكِيِّ المناسبِ.

ومن المعلوم أنَّ مُدَّةَ إمامتِهِ طالتْ خمسًا وثلاثين سنة (220-254هـ/835-868م). أمضى أربع عشرة سنة وأشهرًا منها في المدينة، وعشرين وأشهرًا في سامراء. ولكننا نلاحظُ أنَّ كُلَّ ما وصلنا من نُصوصٍ في التبليغ والإرشاد جميعها تنتمي زمنيًّا إلى فترةِ سامراء. مع أنَّه في المدينة لم يَكُنْ قاعِدًا بالتأكيد. وإلا فلماذا عملتِ السُّلْطَةُ على أعلى مُستوى على استدعائه إلى عاصمتِها ومركزِ أجهزتها.

ولقد كُنَّا ألمحنا في ما فات إلى أنَّه لم يظهرَ منه ما يدُلُّ على أنَّه مُستاءٌ من استدعائه إلى سامراء؛ بل وكأنَّه كان يتحَيَّنُ الفرصةَ لذلك فلا يجِدُها، فجاء استدعاؤه على طِيقِ المُراد. وما ذلك، في ما نحسبُ، إلا لأنَّه في الحجاز كان في بيئةٍ محصورةٍ شبه مُعاديةٍ، كما إنَّه كان بعيدًا كُلَّ البُعدِ عن التنظيمِ الذي يرأسُه.

ومن هنا رأيناه في ما سبق يستدعي كبارَ مُعاونيه إلى المدينة، للتداولِ في شؤون العملِ التنظيمي، ويضعُ بين أيديهم الأموالَ الكثيرةَ لخدمةِ العمل⁽¹⁾، مع ما في هذا التواصلِ المُباشرِ من خُطورةٍ كبيرة. ولم نَرَهُ في سامراء يفعلُ مثل فعلِهِ هذا. ما يُمكنُ أن نفهمَ منه أنَّ العملَ كان هنا يتمُّ بوسائلٍ غيرِ مُباشرة، سريّةً بالتأكيد. ولذلك لم يندَ من أخبارِها إلينا أدنى إشارة. أو أنّه كان يضيعُ ضمنَ الحركةِ اليوميّةِ العالقةِ في المدينةِ الكبيرة.

من هنا رأيناهُ يبدأُ عملاً تَعَبَوِيًّا فكريًّا جديدًا حتى قبلَ أن يصلَ إلى سامراء؛ ذلك بأن جعلَ طريقَه على النجف، ليكونَ فيها يوم 18 ذي الحِجّة 234 هـ، أي يوم عيدِ الغدير. وهناك أطلقَ فيها شهادتهِ الجامعةَ بحقِّ صاحبِ الذُكرى جدّه أمير المؤمنين (ع)، تحت عنوان زيارة يوم الغدير. ورواها عنه صاحبُهِ المُقَرَّبُ عثمان بن سعيد العمري. ومن هذا الطريق انتشرت، وما تزالُ تُتلى في الذُكرى حتى اليوم⁽²⁾.

والحقيقةُ أنَّ النصَّ بالغَ الجمال، ككلِّ ما أتانا عن أهل البيت، لهذهِ الزِيارَةِ هو مُطالعةٌ شاملةٌ ودقيقةٌ لكلِّ ما يتعلّقُ بالإمام علي (ع)، من نُصوصٍ وأعمالٍ وخصُوصيّاتٍ ومواقف. وأنَّ حَشَدَها جميعها في نصٍّ يتلوهُ المؤمنون في كُلِّ ذِكْرى، هو عملٌ إحيائيٌّ مقصودٌ، يرمي إلى تركيبِ ثقافةٍ شعبيةٍ مَبْنِيَةٍ على المعرفة، أي مُتجاوِزَةٍ للثقافةِ القائمةِ على صِرْفِ التقليد. والقارئُ اللبيبُ، الذي يقرأ هذه المراجعةَ النقديةَ السريعةَ للزيارة، مدعوٌّ لقراءةِ نصّها، ليرى كم هي عملٌ إعداديٌّ بارِعٌ، ينطوي على مادّةٍ خصبةٍ في بضع صفحات. وعبرها سيَلُمُّسُ بسهولة وبكامل الوُضوح، الاستهدافَ العميقَ منها، ما لا يمكنُ

(1) انظر: هذا الكتاب، الفصل الثالث، الباب الثاني، القسم 6.

(2) ندينُ بهذه الملاحظة على موقع نصّ الزيارة في نهج الإمام الهادي (ع) إلى الفَتّةِ البارعةِ لصديقنا ورفيق مدرستينا في النجف الأُشرف الشيخ علي كوراني، في كتابهِ الإمام علي الهادي، ص 261 وما بعدها.

الحصول عليه إلا ببذل الجهد الكبير من قارئ مؤهل ذي خبرة.
ومثل هذا يُقال على نصّ الزيارة الشهيرة المعروفة باسم الزيارة الجامعة،
التي أملاها الإمام نفسه على أحد المؤمنين بطلب منه، ليتهاوا عند زيارة أيّ من
الأئمة. وهي تُصارعُ بجمال صياغتها وحُسن سبكها زيارة يوم الغدير، ولكن
هذه مُوجّهةٌ إلى الأئمة قاطبة. والمرمى في الحالين واحد.
ثم إننا نذكرُ في هذا السياق رسالته المُفصّلة إلى أهل بلد غير مذكور (نظنّ
أنها همدان، من بلدان إيران)، جوابًا على رسالةٍ منهم إليه. أشار إلى رسالتهم
بقوله:

«[...] فإنه وردَ عليّ كتابُكم وفهمتُ ما ذكرتم من اختلافكم في
دينكم، وخوضكم في القدر، ومقالةٍ من يقولُ منكم بالجبر، ومن يقولُ
بالتفويض، وتفرّقكم في ذلك وتقاطّعكم، وما ظهرَ من العداوة بينكم. ثم
سألتوني عنه وبيّانه لكم. فهمتُ ذلك كلّهُ»⁽¹⁾.

ومن السّؤال انطلق في مُطالعةٍ شاملةٍ حول المسألة، بيّنَ فيها أوليّاتها في
الكتاب والحديث الثابت عن أهل بيت النبوّة، وناقش آراء أهل الأهواء
وبيّنَ ما فيها من مُفارقةٍ لمعاني الكتاب. وانتهى إلى نفي الجبر والتفويض
كليهما، والقول بما ذهب إليه أهل البيت أنّه أمرٌ بين أمرين. فجاءتْ
بمجموعها بحثًا فريدًا في هذه المسألة الشائكة.

هذا كلّهُ إلى جانب العشرات الكثيرة من جوابات الإمام عن الأسئلة
المُوجّهة إليه من الأمصار عن مسائل في العقيدة والشريعة، يجدها من يهتُمُّ
البحث في مُختلف كُتب الحديث.

ونحن نفهمُ من نصّ الزيارتين المبسوط، أنّ الإمام عمِلَ فيها على نقلِ

(1) حسن بن علي بن شعبة الحرّاني، تحف العقول عن آل الرسول، ص 338 و356. وأقرأ: هذا الكتاب،
الملحق، النصّ الكامل لجواب الإمام.

الزَّائِرِ من مُستوى العملِ العِبَادِي المَبْنِي على التقليدِ والمُتَابَعَةِ، إلى مُستوى العَامِلِ العَارِفِ: العَارِفِ بِمَقَامِ الإِمَامِ عَلِيٍّ (ع) ومَكَانَتِهِ، وبِمَعْنَى يومِ الغَدِيرِ فِي الأَوَّلَى. والعَارِفِ بِمَوْقِعِ الأَثَمَةِ، وبِمَعْنَى الإِمَامَةِ فِي الثَّانِيَةِ.

ونَفَهُمُ من مُطَالَعَتِهِ المُشْهَبَةِ حَوْلَ مَسْأَلَةِ القَدَرِ أَنَّهُ سَعَى فِيهَا سَعِيًّا إِلَى تَحْصِينِ أَوَّلِيائِهِ من ضُرُوبِ الانْحِرَافِ الموروثةِ، مِمَّا خَاصَّ فِيهِ الخَائِفُونَ من قَبْلِ دُونِ ضَرُورَةٍ وَلَا نَفْعَ بِأَيِّ مَعْنَى من المَعَانِي. أَي أَنَّهُ بِالنَتِيجَةِ هَذَرٌ لِلطَّاقَةِ الفِكْرِيَةِ دُونِ جَدْوَى. وَلَكِنَّهُ بَعْدَ أَنْ وَقَعَ وَصَارَ سَبَبًا لِلشَّقَاقِ وَالانْشِقَاقِ، فَقَدْ بَاتَ من الضَّرُورِي بَيَانُ وَجْهِ الصَّوَابِ فِيهِ.

وَكَانَ الإِمَامُ فِي الحَالِينِ كَانَ يَنْظُرُ من بَعِيدٍ إِلَى الأَيَّامِ القَادِمَةِ، المُؤَدِّيَةِ بِانْتِهَاءِ فِتْرَةِ الحُضُورِ العَلَنِيِّ لِلإِمَامَةِ، وَهِيَ قَدْ مَالَتْ شَمْسُهَا لِلْغِيَابِ. فَكَانَ يَبْذُلُ من مَخْرُوجِهِ مَا يُزَوِّدُهُمْ وَيُحَصِّنُهُمْ فِي الآتِي.

وَمِمَّا يَنْدَرِجُ وَيُكْمِلُ هَذَا التَّهَجُّجَ والقَصْدَ لَدَيْهِ مَوْقِفُهُ من الصُّوفِيَّةِ والتَّصَوُّفِ. وَهُوَ مَوْقِفٌ تَارِيخِيٌّ مُؤَسَّسٌ عَلَى أَيْدِي الأَثَمَةِ من قَبْلِهِ. الَّذِينَ رَأَوْا فِي التَّصَوُّفِ هُرُوبًا من الوُضُوعِ الَّتِي حَمَلَتْهَا الرِّسَالَةُ لِلإِنْسَانِ، فَاسْتَعَاذُوا عَنْهَا بِالْأَوْرَادِ وَالرَّقِصِ وَالتَّرْتُّمِ بِالنَّاشِيدِ.

وَمِمَّا قَالَهُ فِيهِمْ: «لَمْ يَتَهَلَّلْ هَؤُلَاءِ سِوَى لِحْدَاعِ النَّاسِ. وَلَمْ يَقْتَصِدُوا فِي المَأْكَلِ سِوَى لِإِغْوَانِهِمْ، وَبَتَّ الفِرْقَةُ بَيْنَهُمْ. فَأَوْرَادُهُمُ الرَّقِصُ، وَأَذْكَارُهُمُ التَّرْتُّمُ. لَمْ يَتَّبِعْهُمْ إِلَّا السُّفَهَاءُ، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ سِوَى الحَمَقَى».

كَمَا إِنَّهُ أَدَانَ العُلُوَّ والغَالِيْنَ، وَأَمَرَ أَتْبَاعَهُ بِاجْتِنَابِهِمْ وَإِعْلَانِ ضَلَالِهِمْ؛ بَلْ وَعَمِلَ عَلَى دَفْعِ أَذَاهُمْ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ. كَانَ هَؤُلَاءِ فِي الأَعْمِ الأغْلَبُ من المُسْتَأْكِلِينَ، الَّذِينَ يُغْرَوْنَ البُسْطَاءَ بِمَا يُجْرِكُ خِيَالَهُمْ نَحْوَ العَجَائِبِ والغَرَائِبِ، وَيُجَرِّرُهُمْ مِنَ الِاتِّزَامَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّقِيلَةِ، مِنْ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ وَحَجٍّ، اكْتِسَابًا لِلْمَكَانَةِ عِنْدَهُمْ

وما يترتب عليها من منافع. وقد اقتبسنا في الملحق الأول بالكتاب غير رسالة للإمام يُحذَرُ مواليه منهم، ويدعوهم إلى مُقاطعتهم.

أما موقفه من مسألة خَلْقِ القرآن أو قَدَمِهِ، فهو دليلٌ ساطِعٌ على براءة الفكرِ الإماميِّ من العبَثِ المَجَاني، وانصرافه إلى ما يُجدي على الصعيْدِ الفكري ومفعوله الاجتماعي والسياسي.

والواقع أنَّ هذه المسألة واهيةٌ جدًّا، استُحْدِثَتْ وابتُدِعَتْ عن غيرِ أساس، دارت على هل إنَّ كلامَ الباري سبحانه قديمٌ كذا، أم هو حادثٌ لم يكن ثم كان. وكانت سببًا في افتراقِ أهلِ الرأي والسُلْطَةِ عليها. فدعمَ المأمونُ والمعتصمُ القائِلينَ بِحُدُوثِ القرآن، واضطهدوا مُحالفِيهم القائِلينَ بِقَدَمِهِ. ثم أدلى المتوكلُ بدلوهُ في النزاع، بما هو معروفٌ عنه من نزقٍ وطيش، فأيدَ القائِلينَ بِالْقَدَمِ واضطهدَ مُحالفِيهِ. وخاصَّتْ فيه جميعُ الفِرَقِ والمذاهب، عدا الشيعة التزموا الصَّمْتَ التَّامَّ إزاءها للسببِ الذي أشرنا إليه أعلاه.

وقد بيَّنَ الإمامُ الهادي (ع) موقفه من النزاع في رسالةٍ منه إلى أحدِ شيعتِهِ قال فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، عصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ مِنَ الْفِتْنَةِ، فَإِنْ يَفْعَلْ فِيهَا وَنِعَمَتْ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِيهَا اهِلْكَةُ. نحن نرى أنَّ الجِدَالَ في القرآنِ بدعةٌ، اشترك فيها السَّائِلُ والمُجِيبُ. فتعاطى السَّائِلُ ما ليس له، وتكلَّفَ المُجِيبُ ما ليس عليه. ليس الخالِقُ إلا اللهُ، وما سواه فمَخْلُوقٌ، فالقرآنُ كلامُ اللهِ. لا تقبلُ له اسمًا من عِنْدِكَ فتكون من الظالمين. جعلنا اللهُ وَإِيَّاكَ مِنَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللهُ بِالْغَيْبِ، وهم من السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ»⁽¹⁾.

وهذا كلامٌ يَبَيِّنُ بَغْنَى عن التعليق.

(1) محمد بن علي بن شهر آشوب، متشابه القرآن وتخليقه، ج 1، ص 61، نقلًا عن: رسول جعفریان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت (ع)، 2، ص 161.

4- انتشار الشيعة والتشيع في عهده

في عهد الإمام الهادي (ع) انتشر الشيعة انتشاراً غير مسبوق في أنحاء إيران. وما من شك في أن ذلك يعود إلى فترة إمامته الطويلة (زهاء خمس وثلاثين سنة) انصرف أثناءها، بما لديه من مقدرة إدارية مُدهِشة، إلى تعزيزهم ورعاية شؤونهم. ثم إلى التبدل النوعي في مفهوم التشيع، كما بات الناس يلمسونه عملياً بفضل التنظيم القويّ العامل، الذي أصبحنا الآن نعرف عنه وعن أعماله ما يكفي. وإن كنا نثق أن ما لا نعرفه عنه وعن أنشطته هو أكثر بكثير. وأيضاً إلى الهجرات التي اتجهت صوب إيران، وكان من فضل إحداها تمصير قم، التي باتت في أيامه من المراكز الشيعية الفاعلة، إن على المستوى العلمي، وإن على المستوى التنظيمي. ولطالما جاز الخلفاء بالشكوى من الأموال والسلاح التي ترد إلى الإمام سراً منها. وإن نكن على يقين من أن توريد السلاح هو من باب التهويل واختلاقي الذرائع؛ لأن الأئمة من بعد الحسين (ع) لم يُفكروا يوماً بانتزاع السلطة بالقوة المسلّحة. أما الأموال، فما من ريب في أن قم كانت من المصادر الأساسية لتمويل العمل التنظيمي.

ثم إننا نذكر الهجرات إلى المناطق الجبلية من إيران، ومنها بلاد الديلم، التي سيكون لها الشأن العظيم في التبدلات السياسية لوجه إيران. وربما أيضاً إلى همدان التي بدأنا نسمع فيها ذكر الشيعة، مما لم نكن نسمعه من قبل؛ وذلك في الرسائل من الإمام وإليه. والقارئ الذي سيطلع على رسائل الإمام في الملحق الأول للكتاب، سيقف على غير رسالة منها. فضلاً عن الرسائل الأكثر عدداً بكثير في موضوعات فقهية، التي وضعناها منذ البداية خارج اهتمامنا، لأنها غير ذات علاقة مباشرة بموضوع الكتاب. ويجدها القارئ في كتب الحديث.

ومما يدلُّ أيضًا على الانتشار الكبير للشيعة والتشييع في إيران خصوصًا وفي غيرها كثرة عدد وكلائه في البلدان. وقد أحصينا مَنْ وصلَ إليه علمنا منهم في الملحق الثاني بالكتاب، تحت عنوان «وكلاء المهادي (ع)». على أننا لسنا ندعي استيفاء الإحصاء، لما هو معلوم لدى القارئ، أن ذكرهم بهذه الصفة هو مسألة صُدفة، وغالبًا ضمن ملاحظات لا علاقة لها بما نهتمُّ به الآن، لما للأمر من علاقة بطابع سريّة التنظيم الذي يخدمونه؛ ما يدعو إلى الظنّ القويّ أنّ ثمة غيرهم كثيرين ممن لم نَقْعْ عليهم فلم نذكرهم.

وأيضًا مما يحمل الدلالة نفسها كثرة الأموال التي كانت تَرِدُ إلى الإمام ثم تصدر عنه. وقد وقفنا في ما فات غير مرة على أنه وضع بتصرف ثلاثة من كبار وكلائه، في ثلاثة أمصار، تسعين ألف دينار دفعة واحدة. غير ما احتفظ به ولا بُدَّ تحت يده، للإنفاق على شؤون أخرى، منها طبعًا شؤون الحجاز، الذي يبدو أنه كان يليه بنفسه، قبل أن يلزَمَ الإقامة في سامراء.

وفي هذا الدلالة القاطعة على ضخامة التنظيم الذي كان يقوده، وعلى اتساع أنشطته والمهام الملقاة على عاتقه. وبالتالي على القاعدة الشعبية الكبيرة التي تُزوِّده بالمال، ليعيده إليها بشكل خدمات. مما لم يكن؛ بل ولا حتى جزءًا مُعتبرًا منه قبل قليل.

الفصل الخامس

على هامش البحث

1- فذلكة الفصل وعنوانه

هذه الصفحات هي ثمرة نقاشٍ نقديٍّ بين المؤلف والصدیقین العزیزین الشیخ محمد تقي سُبْحاني رئيس مؤسّسة الإمامة في قم ومركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في لبنان وقم والشیخ محمد زراقط مدير مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في لبنان، وكلاهما من عیون الباحثین، دارَ على الكتاب، بینما كان في طَوْر التدقیق النهائي قُبیل دفعِهِ إلى المطبعة، بعد أن تفضّلاً بقرأة الكتاب بطلبٍ من المؤلف.

لاحظ الصدیقان أنّ الكتاب لم یعرض لمجموعة هامّة وذات أثرٍ من الرجال، الذین كانوا على علاقة وثيقة بالأئمة المتوالین، كما كانوا في الوقت نفسه في موقعٍ عالٍ في خدمة الدولة العباسیة ببغداد وغيرها. الأمرُ الذی یدعو إلى بحث هذه الظاهرة، من ضمن الإشکالیة العامة للكتاب، ابتغاءَ کشف مغازیها ودلالاتها.

المؤلفُ من جانبِهِ أیدَ أهمية هذه الظاهرة وضرورة تناولها بالبحث، من حیث المبدأ؛ ولكنّه أخذ على الأطروحة أنّه لا یرى وجه العلاقة بین إشکالیة الكتاب، الذی حدّدها في عنوانه، وفصلها تفصیلاً في ما مهّد به لفصوله، وخصوصاً صفة «السّري» منها، وبین الظاهرة الذی كانت موضعَ ملاحظة الصدیقین؛ لأنّ علاقة أولئك الرجال بالأئمة كانت علنیة مكشوفة، ثمّ إنّ ما من أحدٍ منهم نعرفُ أنّه حمل صفةً من الصفات الذی عملَ تحتها معاونو الأئمة في العمل السّري (وکیل، قیم... إلخ).

ونحن إن طوّفنا في أشكال العلاقات كلّها التي نهضت بين الأئمة وبين شيعتهم، لخرج البحث حتمًا عن طوره وخطته، ولفقد تماسكه، ولتنكّر للعقد الضمني الذي عقّده مع القارئ وأودعه عنوان الكتاب.

بنتيجة النقاش قرّ الرأي على أمرٍ وسط، قضى بأن نتناول الظاهرة بالبحث، باعتبارها جزءًا من شبكة العلاقات التي نسجها الأئمة، لمقاصد ذات صلة بمشروعهم الأساسي، الذي قلنا في متن الكتاب إنّه رُمى إلى انتزاع المبادرة من السُّلطة في الشائِن الثقافي والتبليغي أساسًا. وكان من العمل عليه ما هو علني، ومنه ما هو سرّي. خصوصًا وأنّ تلك الظاهرة جزء لا يتجزأ من البيئة الحاضنة التي عمل الأئمة ومعاونوهم داخلها في كلا وجهي عملهما. حتى لو لم تكن بالاعتبار التحليلي من العمل السري التنظيمي. وبهذا الوصف، أو فلنقل من هذا الباب، تدخل دُخولًا ما على هامش إشكالية الكتاب. وعليه، فقد أدرجناها فيه بهذه الصفة، وبهذا العنوان المُستقل، تحت العنوان الوارد أعلاه.

2- أَلْ تَوَبَّخَتْ

وأوّل مَنْ نَقِفُ عليهم تحت هذا العنوان أَلْ تَوَبَّخَتْ؛ نظرًا إلى عظيم أثرهم وتنوّعه، من قوّة حضورهم بين رجال الإدارة العباسيّة وبين الشيعة في بغداد في آنٍ معًا، ومن صَربهم بسهمٍ وافٍ في الفكر والأدب والسياسة، ومن استمرار حضورهم في هذا كلّه منذ منتصف القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد حتى أوائل القرن الخامس/ الحادي عشر.

وأل توبخت أسرةٌ فارسيّة النّجار، أخذت اسمها من اسم جدّهم الأعلى الذي نعرفه. كان يتعاطى وبعضُ أبنائه التّنجيم، بمعنى كُشف الطّالع أو رويته، أو كما يُسمّى عندنا البخت حتى اليوم. واكتسبوا شهرةً عاليةً في هذا

الفرّ، الذي أتوا به من ثقافتهم الفارسيّة السّاسانيّة. كما وترجموا كُتُبًا من اللغة الفارسيّة البهلويّة إلى العربيّة، بحيث يُعتَبَرُون من كبار المُترجمين في ذلك الأوّان⁽¹⁾. ولسنا نعرف مَحَطَّ اهتمامهم في ما ترجموه، لأنّها لم تُصِلْ إلينا، وإنّما نظنُّ ظنًّا أنّها كانت في التنجيم، لأنّه الفرّ الذي برع فيه أوائلهم، كما كان السبب الأوّل لالتفات الناس في بغداد إليهم.

وما من أحدٍ زعم أنّ نوبخت قد أسلم، فالظاهر أنّه ثبت على المجوسيّة. ولكن ثبت أيضًا أنّ من أبنائه مَنْ أعلن إسلامه ليس على مذهب الشيعة بالضرورة. وهذه التّوالية بين الأجيال شأن إنسانيٍّ من طبيعة البشر؛ ذلك أنّ الذين يزجّون أنفسهم في حضارة غريبة يستمسكون غالبًا خضوعًا للمألوف. أمّا أبناؤهم فهم يخضعون لتأثير الحضارة الجديدة، ويندمجون فيها دون صعوبة. والثابت أنّ الجيل الثالث من الأسرة، أي أحفاد أبي سهل بن نوبخت، كانوا من الشيعة الإماميّة؛ بل وغدوا من المُنافحين عن التشيع، والمُوطّدين لأساسه، والعاملين على نشر أصوله ودخض مناورته. وفي هذا السبيل صتفوا كُتُبًا ورسائل جمة. منحتهم بمجموعها مرتبةً طليعيّةً بين المُتكلِّمين الإماميين، والمؤتسسين لقواعد جدّهم الكلامي؛ بل وغدا بعضهم من أصحاب الأئمة وخواصّهم، مثل إسحاق بن إسماعيل بن أبي سهل وابنه يعقوب. كما كانوا في الوقت نفسه من كبار كُتّاب ديوان الخلافة وأعيان البلاط العبّاسي ذوي النفوذ، إلى جانب شهرتهم بمعرفة علوم الأوائل.

وأيضًا كان منهم مَنْ هم من كبار علماء الإماميّة، كأبي الحسن موسى بن الحسن المعروف بابن كبرياء، وأبي محمد الحسن بن حسين⁽²⁾.

(1) أحمد بن سديد بن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص 309.

(2) ترجمنا لهم جميعًا في كتابنا أعلام الشيعة ومصادره.

في عهد أبي سهل، إسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت (237-311هـ / 851-923م)، بلغ البيت النوبختي قمة حضوره سياسياً وفكرياً في مجتمع بغداد. وكان لأبي سهل موقعٌ رئيسي، وربما الموقع الرئيسي بين الشيعة فيها. وبنحوٍ مُوازٍ بلغ الشيعة موقعاً غير مسبوق في الحالة السياسية. وذلك بفضل تقاطع أمور ثلاثة: خلافة المعتذر (295-320هـ / 907-932م)، الذي لم يكن يُخفي ميله إلى الشيعة وتفضيل آل علي (ع)، وزارات بني الفرات الشيعة، ونُفوذ أبي سهل الكبير في البلاط بحيث وُصف بأنه يلي منصب الوزير⁽¹⁾ ومن الواضح أنَّ ميل الخليفة إلى الشيعة ونُفوذ أبي سهل هو فرعٌ ووجهٌ من فروع الحضور القوي للشيعة إجمالاً في بغداد ووجوهه، كما إنَّ العكس هو بمعنى من المعاني صحيح.

يجب أن نعتبر أنَّ هذا الوضع السياسي المؤاتي هو ثمرةٌ يانعةٌ لكلِّ ما خُضنا فيه في متن الكتاب. ها أنَّ نتائج العمل التنظيمي الدقيق والبارع ما زالت تُؤتي أكلها، حتى بعد انتهاء فترة الحضور العلني للأئمة، ولم يُعد في طوق أي قوة على الأرض أن تُعيد عقارب الساعة إلى الوراء. وفي هذا درسٌ وعبرةٌ لمن يُحسنُ القراءة والاعتبار.

في ظلِّ هذا الوضع، وبعد فترةٍ قصيرةٍ من الاضطراب البالغ، بتأثير صدمة افتقار الإمامة القائدة، دوَّنت النُخبَةُ الفكرية للإمامية أصولها الكلامية، بحيث استقرَّت على قواعد ثابتة وموضع اتفاق بينهم. ومن ذلك أنَّها تحرَّرت من بعض الالتباسات التي وقع فيها بعضُ أسلافهم، بسبب عدم استقرار المصطلح في اللغة الكلامية. وخصوصاً في مسائل الرؤية والتشبيه والتجسيم، ما يخرجُ بسطُ الكلام عليه عن غايتنا من هذا الفصل.

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 1، ص 123.

في هذا السياق برز أبو سهل بطلاً من أبطال اللحظة التاريخية. ومن أكثر أعماله الفكرية أهمية عمله الريادي على تأصيل مبدأ الإمامة بوصفها فرعاً للنبوة. بأن أثبت وجوبها بالأدلة العقلية والنقلية، بحيث باتت من أصول الدين إلى جانب التوحيد والعدل والنبوة والمعاد. هنا يجب التأكيد على أنه في عمله هذا كان ينطلق من أصل، أي قارئاً ومُنظِّماً ومُستقراً للنص ومقتضياته العقلية. وإلا فإن هذا نقرأه من قبله في الانتقال من مفهوم «شيعه» إلى مفهوم «إمامية»⁽¹⁾.

إن قائمة مُصنّفات أبي سهل تُظهر لنا أنه منح موضوع تأصيل عقائد الإمامية والدفاع عنها، وخصوصاً مسألة الإمامة، اهتماماً غير مسبوق⁽²⁾. بحيث إن السيد المرتضى، في كتابه «الشافي في الإمامة»، استشهد بأعماله في هذا الباب، إلى جانب أعمال الحسن بن موسى النوبختي، واعتمد ما ذكره من أدلة⁽³⁾؛ وبحيث يُمكن القول إن كُتبه في الإمامة قد ظهرت على جميع ما صنّفه المتكلمون الشيعة الذين سبقوه. ولذلك باتت مرجعاً لمن جاوزوا بعده من كبار الفقهاء الكلاميين كالشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي.

كما إننا يجب أن نذكر، في سياق وصف تأثير أبي سهل الفكري، أنه ربّى عددًا من التلاميذ، الذين حلوا أفكاره ومناهجه ونشروها.

من العسير، وربما من غير الضروري بالنظر إلى غرضنا من هذا الفصل، المضى على النحو المُفصل نفسه في التعريف برجال البيت النوبختي الكثيرين، وبأعمالهم في السياقين السياسي والفكري. خصوصاً وأنّ هذا سيُدخلنا حتماً في نقاش غير محسوم على نسبة هذا وذاك ممّن يحملون اسم «النوبختي» إلى البيت

(1) انظر فصل «شيعه» و «إمامية» في كتابنا أسامي الشيعة.

(2) انظر تَبَيَّنًا بمصنّفاته بذيل الترجمة له في كتابنا أعلام الشيعة.

(3) علي بن الحسين (الشريف المرتضى)، الشافي في الإمامة، ص 14-15.

نفسه، وأيضًا على صحّة نسبة كتاب بعينه إلى أحد آل نوبخت أو عدم صحّتها. لكنّا نقول على نحو الإجمال: ممّا لا ريب فيه أنّ صُعود البيت النوبختي كان، بنفسه وبتداعياته، حدّثًا بمنتهى الأهميّة في التاريخ الشيعي، بما ساهم به أبناؤه من أعمالٍ فكرية، وبما كان لهم من أثر اجتماعيٍّ سياسيٍّ، ما كان له أن يحصل، بالنحو الذي حصل فيه، لولا ما كان لكثيرين من أبناء البيت من موقعٍ في الإدارة الرسميّة والبلاط العباسي. ونؤكد على أنّ هذا الصعود لم يكن من الممكن أن يحدث لولا العمارة الجديدة للجسم الشيعي بحيث أنشأته خلقًا آخر، بسعي الإدارة مُتعدّدة الوجوه للعمل التنظيمي السّري.

لذلك، وعلى سبيل الوفاء لأولئك الرجال الميامين، وإغناء لمعلومات القارئ عنهم سنذكر مَنْ وصلَ إلى علمنا منهم، مشفوعًا ببُندةٍ قصيرةٍ عن كلّ منهم حيث يمكن، وذلك في التعداد الآتي. مع الإلفات إلى أنّ أكثرهم ممّن ترجمنا لهم في كتابنا «أعلام الشيعة» ترجمة مشفوعة بمصادرها، فليرجع إليه من أحبّ:

1- علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت: لم نعثر على ترجمة له، يُذكر بمناسبة ذكر ولديه أبي سهل وإسماعيل ومحمد.

2- إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت: عمّ سابقه.

3- الحسن بن موسى النوبختي: ابن أخت أبي سهل إسماعيل بن علي. ولا ذكر لوالده موسى في النوبختيين. مؤلف كتاب «فِرَق الشيعة».

4- أبو إبراهيم إسحاق بن نوبخت: مؤلف كتاب «الياقوت»، أقدم الكتب الكلاميّة الشيعيّة الواصلة إلينا.

5- محمد بن علي بن إسحاق النوبختي: أخو أبي سهل إسماعيل الذي ترجمنا له قبل قليل. وهو أحد مُتكلّمي الشيعة، من العاملين في الديوان العباسي.

6- أبو الحسين علي بن أبي سهل إسماعيل: من النافذين في جهاز الخلافة ودواوين الدولة.

7- إسحاق بن إسماعيل بن إسحق بن أبي سهل بن نوبخت: لم تقع على ترجمة له. وهو غير سميّه صاحب الإمام الهادي (ع).

8- إسحاق بن أبي سهل إسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت: كان كأبيه من ذوي الشأن والنفوذ ومن أعيان البلاط العبّاسي والعاملين في الدواوين.

9- يعقوب بن إسحاق: ابن المذكور أعلاه. وكان مثله من الأعيان النافذين.

10- علي بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت.

11- حسين بن علي بن إسماعيل: ابن سابقه مُحدّث، ومن كُتّاب الإدارة العبّاسيّة.

12- حسن بن حسين بن علي بن إسماعيل: ابن سابقه. وكان مثله من أهل الحديث. وهو آخر من وصلتنا أخبارهم من البيت النوبختي.

13- علي بن العباس بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت: ابن ثاني المترجم لهم. من كبار الكُتّاب والأعيان والشعراء في بغداد.

14- الحسين بن علي بن العباس: ابن علي بن العباس المذكور أعلاه. من رجال الطراز الأول في بغداد، ونائب للوزراء فيها أيام أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، السفير الثالث للإمام الغائب (ع).

15- إسحاق بن إسماعيل بن نوبخت: من أصحاب الإمام الهادي (ع) ومن كبار كُتّاب ديوان الخلافة العبّاسية وأعيان البلاط النافذين، كلاميّ عارف بعلوم الأوائل.

16- أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي: أشهر أبناء البيت النوبختي

بعد أبي سهل إسماعيل. له المنزلة الدينية الرفيعة عند الشيعة وفي بغداد إجمالاً بوصفه النائب الثالث للإمام الغائب (ع).

17- موسى بن حسن بن محمد بن عباس بن إسماعيل بن أبي سهل بن نويخت: عُرف بابن كبرياء مُنجم، منح كل اهتمامه لهذا الفن، بحيث إنه لم يكن له أي منزلة في الإدارة الرسمية ولا اهتمام بالشأن الكلامي، أسوةً بأبناء بيته.

3- بنو يقطين

نسبة إلى المُسمّى «يقطين»، الذي لا نعرفُ سوى اسمه المُفرد هذا⁽¹⁾، ما يدلُّ على أنّه كان من غير ذوي الشأن. نشأ وعاش في الكوفة، حيث التقت بقايا الفُرس، الذين كانوا سادة العراق قبل الفتح الإسلامي، بالقبائل والشعوب العربيّة التي انتهالت عليها بعد تمصيرها، قادمةً من مُختلف أنحاء شبه الجزيرة العربيّة، وخصوصًا من جنوبيها. ما قد يبعث على الظنّ أنّه فارسيّ المحتد. ولكنّا نُرجّح أنّه عربي، بشهادة أنّه انتسب بالولاء إلى بني أسد، الذين كانوا وما يزالون أكثر القبائل العربيّة عديدًا في الكوفة ونطاقها. ومن المعلوم أنّ باب الولاء في القبائل العربيّة لم يكن مفتوحًا لغير العرب.

برز يقطين بين رجال الدعوة العبّاسيّة العاملة في الكوفة، بحيث غدا من وجوهها. فلمّا تطلّبتّه أجهزة الدولة اختفى، ونجّت زوجته بنفسها وبولديها علي وعُبيد إلى المدينة. وعندما ظهرت الدولة العبّاسيّة واستتبّت سنة 132هـ/749م وبني أبو جعفر المنصور بغداد، رأينا الأسرة كلّها في العاصمة الجديدة تنعمُ

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص107-108؛ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج8، ص61، أنّه يقطين بن موسى، وكذلك عنه في بعض رجاليات المتأخرين (محمد بن إسماعيل الحناري، منتهى المقال في أحوال الرجال، ج5، ص107). وإضافة اسم الأب وحده لا تُغيّر كثيرًا من دلالة ما استفدناه.

برعاية الدولة، التي حفظت لربيها سابقته في العمل لها، وفيها تكاثرت. فكان عليّ ابنان هما الحسن والحسين⁽¹⁾، وكلاهما من أصحاب الكاظم والرضا (ع) ومن أهل الحديث.

كما يُذكر للحسن حفيد من ابنه محمد اسمه أحمد، روى كُتِبَ جدّه الأعلى عليّ⁽²⁾. وكان لعبد ابن واحد نعرفه اسمه عيسى، إنها يُذكر بمناسبة ذكر ابنه محمد، الذي وصفه النجاشي بقوله «جليل في أصحابنا»⁽³⁾. كما يُذكر لحسن ابن واحد اسمه القاسم «سكن قم وكان ضعيفاً»⁽⁴⁾، يعني في ميزان أهل الحديث. فهذه صورة شاملة للأسرة، قصّدا أن نودعها ذهن القارئ ليعرف موضع الشخص الوحيد الذي هو محطّ اهتمامنا منها الآن، أعني عليّاً بن يقطين. لأنّه الوحيد من الأسرة الذي جمع في شخصه عنصرَي إشكالية الفصل. ذلك بأن كان من أصحاب الأئمة، وفي الوقت نفسه من كبار رجال الدولة العباسية.

والذي يؤخذ من المصادر إجمالاً، أنّه كان أول أمره في بغداد يتعاطى تجارة التوابل (الأبزار)⁽⁵⁾. وهذه صورة له مختلفة عما تودعه المصادر نفسها له في ما بعد، فتُظهره ذا نفوذ بالغ. والكثي بدقته المعهودة يفصل بين مرحلتين من سيرة الرجل⁽⁶⁾، في أولاهما كان تاجراً كغيره من التجار، وفي الثانية غداً رجلاً من رجال الدولة واسع النفوذ مبسوط اليد. وفي الوقت نفسه من أصحاب الإمام الكاظم (ع) المقرّبين.

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 1، ص 148 49.

(2) محمد بن الحسن الطوسي، الفهرست، ص 121.

(3) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 218.

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 183. ويظهر من الملحق الأول من كتابنا هذا، الرسالة رقم (29) أنه من الغلاة.

(5) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 530، مثلاً.

(6) حيث يقول: «كان [يعني عليّاً] قبل بيع الأبزار، وهي التوابل» (المصدر نفسه).

يبدو أنَّ حُظوظَ ابن يقطين وحُظوظنا منه انطلقت من نقطة التجاءٍ أمه به إلى المدينة. فيها أَدخَلَ الفتى «صاحب الذوابتين» على الإمام الصادق (ع)، فضمَّه إليه ودعا له بخير⁽¹⁾؛ إذن، في المدينة انفصلت حُظوظُ عليٍّ عن حُظوظِ أبيه يقطين. فظَلَّ الأبُّ، المُختفي عن أعين جلاوزة السُّلطة، من بعدُ عباسياً صُلْبًا. في حين كان ابنه الفتى في المدينة يبني علاقته بالإمام الصادق (ع)، التي يبدو أنها لم تَظَلْ⁽²⁾، ولكنها أسست لعلاقة طويلة ومثمرة مع الإمام الكاظم (ع) رسمت خطَّ حياته طوال عمره من بعد.

ومع ذلك فقد قام بين الأب وابنه، طيلة حياتهما معًا في بغداد، نمطٌ من الخلاف الدِّافئ الذي لا يُفْسِدُ في الوَدِّ قِصِيَّة. ومن ذلك أن من الحوارات التي كانت تجري بينهما تدورُ على «نحن» و«أنتم»⁽³⁾.

العلاقة الوطيدة، التي نسعى إلى بيانها في عبارة سيرة ابن يقطين، هي التي نهضت مع الإمام الكاظم (ع)، أي إِبَانَ الدَّرْوَةِ الأولى من ذرْوَيِّ العمل التنظيمي الشيعي السَّري. حيث الثانية ما كان بقيادة وتدير الإمام الهادي (ع)، كما ألمحنا في الفصل الذي خصَّصناه له في متن الكتاب.

مما لا ريب فيه أنَّ تلك العلاقة قد توطَّدت في الفترة التي كان فيها ابن يقطين قد استقرَّ به المقام في بغداد وغدا من رجالها المعارف، بينما كان الإمام في المدينة، أي ما بين الستين: 150-165 هـ/ 767-781 م تقريبًا.

في هذه البرهة صدرت من الإمام تنويهاتٌ عاليةٌ كثيرةٌ بحقَّ ابن يقطين،

(1) «إِنَّ عَلِيًّا وَعُبَيْدًا ابْنِي يَقِطِينَ أَدْخَلَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع)، فَقَالَ قَرَّبُوا مِنِّي صَاحِبَ الذُّوَابَتَيْنِ وَكَانَ عَلِيًّا فَقَرَّبَ مِنْهُ، فَضَمَّهُ إِلَيْهِ وَدَعَا لَهُ بِخَيْرٍ» (محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 432).

(2) «وُلِدَ عَلِيٌّ سَنَةَ 124 هـ، أَي بَعْدَ عَشْرِ سَنَوَاتٍ مِنْ إِمَامَةِ الصَّادِقِ (ع). وَكَانَ فِي الرَّابِعَةِ وَالْعَشْرِينَ سَنَةَ وَفَاةِ الْإِمَامِ عَامَ 148 هـ.

(3) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 63.

فتارةً يشهدُ له بأنه من أهل الجنة^(١)، وثانيةً يضمنُ له ألا تمسه النار أبداً^(٢)، وثالثةً أنَّ مَنْ رآه كَمَنْ رَأَى رجلاً من أصحاب رسول الله (ص)^(٣)، ورابعةً أنه ضمن له أن لا يمسه حرُّ الحديد بقتل ولا فاقة ولا سجن حبس، مُقابل أن يضمن له أن لا يأتيه وليُّ أبداً إلا أكرمه^(٤). وعن داود الرقي أنه قال: «دخلتُ على أبي الحسن [الكاظم (ع)] فقال مُبتدئاً: ما عرض في قلبي أحدٌ وأنا على الموقفِ إلا علي بن يقطين، فإنه ما زال معي وما فارقتني حتى أفضتُ»^(٥).

هذه التنويهات العالية، التي لم نعرف مثلاًها من أحدٍ من الأئمة في حقِّ أحدٍ من أصحابهم، تدلُّ على أنه كان لابن يقطين المنزلة العالية جداً في نفس الإمام. فهل هذه المنزلة لما للرجل من علاقةٍ قديمةٍ بالبيت بدأت منذ الإمام الصادق (ع)، أم لما تعهّد به ووفى به ممّا وقفنا عليه، أم لموقعه لدى السُلطة وما يُعلّقه الإمام على منافع من ذلك، أم لجماع ذلك؟

ما من ريبٍ في أنّ الإمام كان حريصاً الحرص كلّهُ على بقاء رجلٍ في مثل صفات ابن يقطين في موقعه العالي في الإدارة العباسيّة ببغداد.

وهو الذي وليّ زمامَ ديوان الأئمة، أي الديوان المُشرف على الدواوين كلّها، الذي استحدثه المهديّ سنة 168هـ/784 م. وكان في يده خاتم الخلافة أيامَ الهادي (168-170هـ/784-786م). ثم إنَّ الرشيد دفع إليه خاتم الخلافة أيضاً بعد نكبة البرامكة سنة 177هـ/793م^(٦). وبلغ من نفوذه على الهادي أن

(١) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 43.

(٢) المصدر نفسه، ص 431.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص 433.

(٥) المصدر نفسه، ص 432.

(٦) علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب، الفقرة 2466؛ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج 8، ص 167؛ محمد بن عبدوس الجهشيار، الوزراء والكتاب، ص 106.

حاول أن يُغريه، ومعه «جماعة من القوّاد» بأن يخلع هارون عن ولاية العهد ويجعلها لابنه جعفر⁽¹⁾. ولذلك فإنّه عندما اشتكى لإمامه حاله وما هو فيه، أي مع أعوان الخلفاء، قال له: «يا عليّ إنّ الله تعالى أولياء مع أولياء الظّلّمة ليدفع بهم عن أوليائه، وأنت منهم يا عليّ»⁽²⁾.

ومع ذلك كلّ، على أهميته، فإننا لا نرى فيه سبباً كافياً لإغداق تلك التنبيهات الفريدة كلّها عليه؛ لذلك فإنّ علينا أن نبحث عن سببٍ إضافيٍّ. إضافيٍّ على صفاته، وإضافيٍّ على موقعه.

لن نبعد كثيراً بالبحث حتى نصِلَ إلى مجموعةٍ من النصوص، إن نحن قرأناها، مُستعينين بما بات لدينا من خبرة بالإشارات والتلميحات المتصلة بمعالم التنظيم السري، لربما رأينا ضمنها السبب الإضافي الثالث.

عنوان هذه النصوص ما جاء عن الإمام الكاظم في حقّه حيث قال: «إنّي استوهبتُ عليّاً بن يقطين من ربّي (عزّ وجل) فوهبه لي. إنّ عليّاً بن يقطين بذل ماله ومودّته، وكان لذلك مُستوجباً»⁽³⁾. القيمة الخاصّة هنا تكمنُ في الكلمات الثلاث الأخيرة، التي تُفسّر بذلك ماله ومودّته بأنّه صدّر منه تشيئاً من عند نفسه، وليس من أي نحوٍ آخر، ما يبعثُ الناسَ إلى البذل؛ بل من موقع أن البذل واجبٌ عليه.

إنّ وقائع البذل بوجهيه المذكورة كثيراً في النصوص، وقد وقفنا على بعضها

(1) محمد بن عبدوس الجهشيار، الوزراء والكتّاب، ص 112. ولا عبرة بما يقوله الطبري في تاريخه: (ج 8، ص 190)، ونقله عنه ابن حجر: (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج 4، ص 268)؛ ومُحقّق مروج الذهب: (علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب، ج 7، فهرست الكتاب، ص 520) من أن الهادي قتلَ من اسمه عليّ بن يقطين على الزندقة سنة 169هـ/785م. فهذا المقتول علي بن يقطين آخر، ينصُّ الطبري على أنه من أهل النهروان.

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 433.

(3) علي القهباني، مجمع الرجال، ج 4، ص 237.

قبل قليل. ولكن ما نرى فيه دلالة خاصة هو ما يتصل بالشأن المالي.

من ذلك ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج أنه خرج عامًا من الأعوام ومعه مَالٌ كثيرٌ للإمام الكاظم (ع) ورسالةٌ من عليّ بن يقطين⁽¹⁾ ونحن نعرف ابنَ الحجاج وكيلاً في بغداد للصادق ثم الكاظم ثم الرضا (ع)، ومات على وكالته⁽²⁾، أي أنّ خُروجه كان من بغداد قاصداً الكاظم (ع) في المدينة بما معه من مَالٍ كثيرٍ ورسائل، وأنّ ابن يقطين كان يعرفُ خروجه ومقصده. وسواءٌ إن نحن فهمنا أنّ المَالَ الكثير هو من ابن يقطين، أمّ ممّا اجتمع لدى ابن الحجاج بحكم وكالته للإمام، أم من هذا وذاك، فهذا يدلُّ على الأقلّ على أنّ ابن يقطين لم يكن بعيداً عن التنظيم السريّ وشؤونه، وخصوصاً عن ما يجري في نطاقه من حركةٍ ماليّة.

ما هو أوضحُ من ذلك في هذا النطاق خصوصاً ما تقوله روايةٌ، أنّ ابن يقطين أمرَ اثنين من ثقاته من أهل نطاق الكوفة بأن يوصّلا أموالاً ورسائل إلى الإمام الكاظم (ع) في المدينة، وزودهما بتعليقاتٍ دقيقةٍ عن الطريق وسلوكه، بحيث لا يعلم بهما أحد. وأنّ الإمام لاقاهما بنفسه قبيل المدينة واستلم منهما المال والرسائل، وأمرهما بالعودة إلى حيث أتيا فوراً دون دخول المدينة⁽³⁾. ومن الواضح للقارئ اللبيب أنّ هذه الملابسات تُقرّبنا أكثر من الظنّ القويّ بأنّ ابن يقطين كان ضالعا في التنظيم وشؤونه وآليات عمله. خصوصاً إذ يُلاحظ أنّ الإمام كان يعرفُ سبَقاً وسلفاً بالمرسل والرسالة والرسولين فلاقاهما أثناء الطريق، وأنّه اتخذَ أقصى الإجراءات للحفاظ على السريّة. وذلك بأن لاقى الرسولين بنفسه، ومنعهما من دخول المدينة، وأمرهما بالعودة فوراً. هذه

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 431.

(2) محمد بن إسحاق الخاتري، منتهى المقال في أحوال الرجال، ج 4، ص 104.

(3) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 436.

الملابسات تُشعر بأهمية ما حمله الرسولان، وبضرورة الحفاظ على المُرسل وما هو فيه من موقعٍ دقيقٍ في بغداد، أو على هذا الأمر الأخير على الأقل.

وهذا القليل من الأخبار مُتعدد⁽¹⁾، وفي ما بسطناه منها كفايةً بالمقدار الذي يتعلّق به غرضنا من هذه السيرة.

إذن، فما قرأناه من هذه الأخبار، وما تدلّ عليه من ضُلوغٍ ما لابن يقطين في التنظيم الشيعي السري، يمكن أن يكون السبب الإضافي الثالث المفقود، بحيث تُفسّر لنا بمجموعها ما كان له من مكانةٍ عاليةٍ جدًّا عند الإمام الكاظم (ع).

نذكر في ختام هذه السيرة أن ابن يقطين صنّف ثلاثة كُتب هي:

- ما سُئل عنه الصادق من الملاحم.

- مُناظرةُ الشاك بحضرة الصادق. والظاهر أنّه كان هو المُناظر بحضور الإمام.

- مسائل عن أبي الحسن موسى بن جعفر⁽²⁾.

كما نذكر أنّه توفي في بغداد سنة 182هـ/798م عن سبعٍ وخمسين سنة. وما من أحدٍ وقف عند سبب وفاته المبكّرة، ما نفهم منه أنّه توفي حتف أنفه. والظاهر أنّه كان عند وفاته ما يزال يحملُ خاتم الخلافة هارون للسنّة الخامسة على التوالي. بينما كان إمامه يقضي السنّة الثالثة قيدَ السجن ببغداد. وهذه مُفارقةٌ مؤلمة، وذات معنى ودلائل ومغازٍ، لا بدّ من محاولة تحليلها وكشف خبيثتها. ولكننا سنُرجع ذلك إلى ختام هذا الفصل، حيث سنُعلّق على الظاهرة إجمالاً بما نستنبطه من سير أبطالها.

(1) انظر: علي القهبائي، مجمع الرجال، ج4، ص237-338؛ محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص434 و437.

(2) محمد بن الحسن الطوسي، الفهرست، ص121.

4- محمد بن الفرّج الرُّخْجِي

«الرُّخْجِي» نسبة إلى الرُّخْجِيَّة، قريةٌ كانت في نواحي بغداد درست في ما درس من قُرى العراق في كوارث الأيام الآتية. إذن، فالرجلُ عراقِيُ المِنبَت عاش في بغداد وسامراء. عاصر وصحب من الأئمة الكاظم والرضا والجواد والمهدي (ع)، وروى عن الكاظم والجواد. وله كتاب مسائل سألَه إياها⁽¹⁾. وقع اسمه في أسناد ثلاثة عشر موردًا⁽²⁾. ومحمد هو أحد أخوين، ثانيهما المُسمّى عُمر. وكان الأخوان شديدي التنافر في ولائهما. جاء عن حفيد محمد ابن الفرّج محمد بن جعفر بن محمد بن الفرّج، قال: «كان عمر بن الفرّج شديد الانحراف عن آل محمد صلى الله عليه وآله، فأنا أبرأ إلى الله منه. وكان جدِّي أخوه محمد بن الفرّج شديد المودة لهم، رحمه الله ورضي عنه»⁽³⁾.

كان عُمر من المُقرّبين لدى المتوكل. والحقيقة أنّ ذلك وإن يكن ثابتًا إجمالًا، فإنّه لم يُذكر المنصب الذي شغله لديه على نحو التحديد. ولكن يُفهم من نصّ لدى البيهقي أنّه شغل لفترة وظيفة ديوان الصّياغ بعد أن عُزل إبراهيم بن رباح⁽⁴⁾. ولكنّه بالتأكيد كان من رجال إدارته قبل؛ بل ومن رجال الوثائق من قبله⁽⁵⁾. وتّما يدلُّ على مبلغ اعتماد المتوكل على طاعته المطلقة له، أنّه أوكل إليه

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص279؛ محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص603. وهذه المعلومات تردّد في عامة كتب الرجال، وخلاصتها في: محمد تقي التستري، قاموس الرجال في شرح تنقيح المقال، ج8، ص337؛ أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج17، ص131-132.

(2) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج17، ص132.

(3) محمد بن الحسن الطوسي، الأمالي، ص11، ح88.

(4) أحمد بن إسحاق البيهقي، تاريخ البيهقي، ج2، ص481.

(5) وجهه إلى إصلاح طريق الحج سنة 231هـ. (محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج9، ص140).

تخريب قبر الإمام الحسين (ع) ففعل⁽¹⁾، ثم كان من الذين حضرُوا مجلس تقرير الخليفة بعد وفاة الراحل سنة 232هـ/ 846م⁽²⁾. ولكن ذلك كله لم يُنْجِه من سوء العذاب بعد بضعة أشهر.

في شهر رمضان التالي وقعت الواقعة على عُمر وأخيه محمد. ذلك إذ «سخط» المتوكل على عُمر فحبسه وصادر أمواله المنقولة وغير المنقولة. و«سخط» المتوكل هذا ليس إلا تعبيرًا عن لُعبة التَّهَب والتَّهَب المضاد. حيث كبار المسؤولين يمضون في نهبِ المال العام، في حين يتركهم مَنْ هو أعلى منهم يسرحون ويمرحون كيف شاؤوا، إلى أن يسمنوا وتظهر عليهم آثارُ النعمة الوافرة، فيستصفي أموالهم. وغالبًا ما يكون الاستصفاء مُرفقًا بالتعذيب، لأنَّ الضحية يكون قد حسب حساب هذه اللحظة بإخفاء أمواله وتوزيعها في أماكن مُتباعدة، فيُعَذَّب ليُقرّ. وهكذا كان في شأن عُمر، بعد حبسٍ وتعذيبٍ غير قاسٍ استمرَّ شهرين⁽³⁾.

المصادرُ الشيعةُ تورّدُ صورةً مختلفة تمامًا لمحمد تُظهره رأسًا من رؤوس الشيعة منذ الإمام الجواد (ع) (202 220هـ/ 817 835م) «كان يلزَمُ باب أبي جعفر [الجواد] للخدمة التي وُكِّلَ بها». وعندما توفي الإمام، اجتمع أربعمئة من رؤساء الشيعة في بيته، للتحقق من إمامة خلفه الهادي (ع)، ولم يخرج من منزله حتى قُطع على يديه⁽⁴⁾. والنصُّ الأولُ ينطوي على تلميحٍ تامّةٍ نألفهُ حيث يكون المقصود العمل في التنظيم الشيعي. واستنادًا لهذا النص الصحيح

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الأمالي، ص 320.

(2) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج 9، ص 154. وقرأ في ما بقي من أخباره: المصدر نفسه، ص 182 و 216 و 266.

(3) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج 9، ص 161.

(4) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج 1، كتاب الحجّة، ص 4، ح 2، عن: أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج 17، ص 132.

وما فهمناه منه أدرجنا اسمه في وكلاء الإمام الجواد (ع) في الملحق الثاني بالكتاب.

ثم أنها تُوردُ أيضًا قصةً مختلفةً لمصادره وملاساتها، تُطلُّ على الجانب الخفي الذي لا يراه المؤرِّخ عادةً. سنُوردُ نصَّها لأهميته:

«وروى أيضًا [الكليني] بإسناده عن علي بن محمد النوفلي قال، قال لي محمد ابن الفرج أن أبا الحسن [الثالث أي الهادي (ع)] كتب إلي: يا محمد اجمع أمرك وخُذْ حذرَكَ! قال: فأنا في جمع أمري، وليس أدري ما كتب لي، حتى ورد عليَّ رسولٌ حملني من مصر مُقيَّدًا، وضرب على كل ما أملك. وكنتُ في السجن ثماني سنين».

«ثم ورد عليّ منه في السجن كتابٌ: يا محمد لا تنزل في ناحية الجانب الغربي. فقرأتُ الكتاب، فقلتُ: يكتبُ إليّ بهذا وأنا في السجن؟! إن هذا لعجيب. فما لبثتُ أن حُلِّي عني، والحمد لله».

قال: وكتب إليه [أي إلى الإمام الهادي (ع)] محمد بن الفرج يسأله عن ضياعه، فكتب إليه سوف تُردُّ عليك، وما يضرُّك أن لا تُردَّ عليك. فلما شُخص محمد بن الفرج إلى العسكر [أي سامراء] كتب إليه برِّد ضياعه. ومات قبل ذلك».

«وروى أيضًا [...] قال رأيته [يعني محمدًا] قبل موته بعسكر في عشيّة، وقد استقبل أبا الحسن (ع) فنظر إليه، واعتلّ من غيد. فدخلتُ إليه عائداً بعد أيام من علته وقد نُقل، فأخبرني أنه بعث إليه بثوب، فأخذه وأدرجه ووضعهُ تحت رأسه. قال: فكفَّن فيه»⁽¹⁾.

(1) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج 1، كتاب الحجة، ح 4-5-6، عن: أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج 17، ص 132-133. وللاستزادة من تفصيلات ما تضمّنه النص انظر: فضل بن حسن الطبرسي، أعلام الوري، ج 2، ص 111.

النصوص واضحة وغنية بالتفصيلات، فضلاً عن ورودها بطريق قوي؛ ما يبعدها كثيراً عن أن تكون موضع شك. وهي تتقاطع مع نص الطبري في أن محمداً قد سُجن وصودرت أمواله، ويختلف معه في مدة مكوثه في السجن، وفي قوله إن محل القبض كان في مصر، ويسكت الطبري عن ذلك.

في ما يخص مسألة مدة مكوثه في الحبس، فإن المسعودي الذي عرف محمداً معرفة شخصية يورد ما يصلح أن يكون جامعاً بين الخبرين، قال:

«وفي سنة 233 سخط المتوكل على عمر بن الفرج الرخجي [...] وأخذ من أخيه محمد نحواً من مئة ألف وخمسين ألف دينار. ثم صولح محمد على أحد وعشرين ألف ألف درهم، على أن يرده عليه ضياعه. ثم سخط عليه سخطاً ثانية. وأمر بأن يُصفع كل يوم، فأحصي ما صُفّع فكان ستة آلاف صفعة. وألبسه جبة صوف، ثم رضي عنه. وسخط عليه ثالثة، وأحدر إلى بغداد، وأقام بها إلى أن مات»⁽¹⁾.

هوذا ما يُوضح الأمر. إن الطبري روى ما له علاقة بالسخط الأولى. أما المسعودي، وقد قلنا إنه عرف محمداً بل وكان صديقاً له، فضلاً عن رابطة التشيع التي جمعتهم، فإنه يستوعب الوقائع كاملة عن خير وعيان. كما إنه يتطابق مع الروايات الشيعية في ذلك كله. وهذا ما يؤكد صحة الاثنين.

أما في ما يخص مكان القبض، فنحن نرى اليعقوبي يؤيد رواية الحديث الأول من أحاديث «الكافي». قال: «وسخط [المتوكل] على عمر بن الفرج الرخجي وعلى أخيه محمد. وكان محمد عامل مصر إذ ذاك فوجه كتاباً في حمله... إلخ»⁽²⁾.

(1) علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب، الفقرة 2912.

(2) أحمد بن إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص485.

إن مسألة أن القبض على محمد قد بدأ في مصر تبدو مؤكدة، وتبرير غيابها عن الطبري يكون بوصفه مؤرخاً يأخذ عمن سبقه، خلافاً لليعقوبي المعاصر للخبر. ولكن ما معنى ما جاء في الحديث أعلاه «وكان محمد عامل مصر؟».

النص مُلتبس، ومنشأ الالتباس أن كلمة «عامل» تبدل معناها بدلاً جذرياً في اللغة الديوانية. فبعد أن كانت تعني «الأمير المتولي العمل»، أي تمثل السلطة المركزية في الأقاليم، نقلها العُرف إلى «الذي يُنظّم الحسابات ويكتبها»⁽¹⁾، وشتان ما بين الاثنين. وعلى كل حال، فإنّ علينا أن نحاول فهم المقصود من الكلمة هنا، لما لذلك من أهمية حين يكون المعنى بها أحد كبار أصحاب الأئمة. من المؤكد أن محمداً الرُّخجي لم يكن في مصر والياً عليها. فهو، أولاً، لم يُذكر في عداد الولاة عليها في (ؤلاة مصر) لمحمد بن يوسف الكندي. ثم إننا نعرف، استناداً إلى ابن تغري بردى في «النجوم الزاهرة»، أن الوالي عليها بتاريخ حمل الرُّخجي من مصر كان هرثمة بن نصر الجبلي، «وليها بعد عزل عيسى بن منصور في ربيع الأول سنة 233»⁽²⁾. إذن، واستناداً إلى أصالة صحة النص ما لم يثبت العكس، فلم يبقَ في يدنا إلا أن نقول، ما دام معنى الكلمة محصوراً في معينين اثنين لا ثالث لهما، أنّه كان فيها «الذي يُنظّم الحسابات ويكتبها». وهذه نتيجة هامة، وإن يكن قد نشأت من سلب صفة الولاية عنه.

هذه النتيجة تطرح سؤالاً مُتعدد الوجوه:

لماذا استقصى الواثق أو أخوه المتوكل رجلاً في مثل مكانة الرُّخجي بين الشيعة، فوضعه في منصب رفيع ببلد بأهمية مصر، بما فيها من جالية شيعية كبيرة ميسورة كما عرفنا مما فات؟

(1) أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج5، ص466.

(2) يوسف بن تغري بردى، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج2، ص267-268.

ثم لماذا سخط عليه فجأةً فأنزل به ما أنزل وقد عرفناه أيضًا؟
 نطرح هذه التساؤلات ليس لأننا نعرف الجواب عنها، كمن يفترض بمن يتساءل، خصوصًا وأنها تتعلق بما تُسرّه النفس وبالحواضر الكامنة وراء العمل؛ بل لأننا نملك صورةً على قدرٍ من الوضوح للوضع السياسي الذي كانت تعملُ فيه السُلطة ببغداد إجمالاً، كما إننا نعرفُ من الأحداث ما يمكن أن يكون على علاقةٍ بموضوع تساؤلاتنا.

والحقيقة أننا لا نعرفُ تاريخ تولية الرُخجي ما رجّحناه من عملٍ بمصر. ولذلك تردّدنا في تساؤلنا بين أن تكون توليته أنت من قبلِ الواثق أو المتوكل. ولكننا نعرفُ أنّ الواثق لم يكن في مثل شدّة المتوكل على الشيعة، ما يُرجّح أنه هو الذي ولّاه. فضلًا عن أنّ المتوكل سارع إلى عزل الرُخجي من منصبه وحمله مُقيّدًا إلى بغداد بعد شهرين تقريبًا من خلافته⁽¹⁾. ثم إنّه ما عتمّ بعد قليل أن أخرج الشيعة من مصر كلها⁽²⁾، ما يدلُّ على أنّه كان شديد الضيق بهم، وفي هذا السبيل أنزل ما أنزل بالرُخجي. فلما رأى أنّ هذا التدبير لم يفِ بما يعمل عليه ويتوخّاه عمد إلى إخراج الشيعة.

هذا السياق التاريخي، الذي بنيّاه بناءً من جملة ملاحظاتٍ مترابطة، يدلُّ على أنّه كان للشيعة في مصر في ذلك الأوان حضورٌ قوي، وأنّ لمحمد بن الفرج دورًا هامًا يؤدّيه في ذلك لا نعرفه بالتحديد. عمل المتوكل على معالجته بما عرفناه من خطواتٍ متوالية.

ثم علينا أن نُضيفَ إلى هذه الصورة المركّبة، أنّه في الوقت نفسه عمد المتوكل أيضًا إلى استحضار الإمام الهادي (ع) من المدينة إلى سامراء⁽³⁾، ليجعله

(1) ولي المتوكل الخلافة بتاريخ 23 ذي الحجة سنة 232، وعزل الرُخجي أوائل ربيع الأول سنة 233.

(2) انظر: هذا الكتاب، الفصل الأول، الفقرة رقم (9).

(3) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج9، ص163.

تحت عينه، وليجِدَّ من عمله في قيادة التنظيم الشيعي الشَّامِل. ولكن حتى هذا التدبير لم يؤدِّ إلى ما توخَّاه، فلجأ أخيراً إلى حبس الإمام بنية قتله، ولكنه قُتل هو قبل.

بالعودة إلى ما بقي من سيرة محمد بن الفرج نقول: إنَّه حُبس وصُودر وعُذِب مدة سنتين ثم أُطلق، تكرر ذلك ثلاث مرات. بحيث بلغ مجموع مدة حبسه ثمانين سنين. وهذا يُفسِّر لنا اضطراب المصادر في مدة حبسه بين سنتين إلى ثمان⁽¹⁾. وعندما أُطلق المرَّة الثالثة كان مهيباً مُدنفًا، فسكن بغداد بأمر من الإمام في ما يبدو. ثم إنَّه استأذنه في الخروج إلى سامراء ليكون قريباً منه فأذن له. وقُبيل وفاته بعث له الإمام بثوب من ثيابه فأدرجه (أي طواه بعناية) ووضعه تحت رأسه ثم كُفِّن فيه⁽²⁾.

فهذه سيرة بطلٍ من أبطالنا المجهولين، عدا عليها كُتَّاب السيرة والتاريخ فمزَّقوها كلَّ مُزَّقٍ، بحيث لم تصلنا إلا أشلاء فاقدة الروح. جهُّد الباحث في تركيب بعض تلاوينها كلَّ الجُهد، مع يقينه بأنَّ ما ضاع منها أكثر، ولكن هذا كنزُ الفقير المعنى.

ونقول في الختام: إنَّ له كتاباً فيه مسائل كان قد سألها الإمام الكاظم (ع)⁽³⁾. كما كتب رسالةً إلى الإمام الهادي (ع) أجاب عليها. ونص الجواب في الملحق الأول من الكتاب برقم 34.

(1) قارن ما ورد في: (أحمد بن إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص485) بما ورد في: (محمد

ابن يعقوب الكليني، الكافي، ج1، ص500).

(2) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج17، ص132-133.

(3) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص279-280.

5- بنو بزيع

«وولّد بزيع بيتاً»⁽¹⁾، يرجع بأصوله إلى الكوفة. منهم حمزة بن بزيع وابنه أحمد وابن أخيه محمد بن إسماعيل بن بزيع. كلّهم من أصحاب الأئمة وحملّة الحديث عنهم، على تفاوتٍ في أقدارهم من حيث الوثاقة وطول الصُّحبة. وأعلامهم رُتبةً بهذا الاعتبار محمد⁽²⁾. كان من رجال الإمام الكاظم (ع)، وأدرك الإمام الجواد (ع)⁽³⁾، أي أنّه صحب الإمام الرضا (ع). وله فيه تنويه عالٍ، سنقف عليه بعد قليل.

اثنان من هذا البيت يدخلان في إشكالية هذا الفصل هما محمد بن إسماعيل وابن عمّه أحمد. ذلك أنّ الأوّل منها وُصف بأنّه «مولى المنصور أبي جعفر». والكلمة «مولى» مُلتبسة بين معاني عدّة، يوضحها وصفٌ له ولأحمد بأنّها «كانا في عِداد الوزراء»⁽⁴⁾. وهذان النّصّان هما عمدة البحث، ولذلك فإنّ علينا أن نبذل كلّ ما عندنا من وُسعٍ في كشف خبيثتهما.

من المعلوم أن منصب الوزارة اقتبسه العباسيون من الفُرس. وكان أبو سلمة الخلال أول وزير للخليفة العباسي الأوّل أبي العباس السفّاح «ولم يكن قبله من يُعرف بهذا النعت لا في دولة بني أميّة ولا في غيرها من الدّول»⁽⁵⁾.

بعد قتل أبي سلمة، ورّبا بسبيّه، انصرف الجميع عن لقب الوزير. بحيث إنّ من خلفه عند السفّاح، خالد بن برمك، لم يتسمّ باسم الوزير، مع علوّ

(1) المصدر نفسه، ص 214.

(2) انظر الترجمة لكُلّ منهم على التوالي في: محمد بن إسماعيل الحائري، منتهى المقال، ج 3، ص 129-131، ج 1، ص 260؛ ج 5، ص 367-371.

(3) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج 2، ص 214.

(4) المصدر نفسه.

(5) أحمد بن محمد (ابن خلّكان)، وفيات الأعيان، ج 1، ص 290-291.

منزلته عند الخليفة، وإشرافه على الديوانين الأساسيين: ديوان المال وديوان الجند. كما إن أبا أيوب الخوزي، الذي قلّده المنصور الدواوين كلّها بعد ابن برمك حمل لقب «كاتب الخليفة»⁽¹⁾. والحقيقة أنّ مَنْ سيحملون اسم الوزير في ما بعد كانوا أيام المنصور يُسمّون كُتّابًا، عملهم تنفيذ إرادة الخليفة في كبير الأمور وصغيرها. كانت السُّلطة كلّها مُركّزة في يده، دون أن يترك أحدًا ممن يستعين به يعمل برأيه.

إنّ فهم هذه الصيغة للإدارة في عهد المنصور، حيث عمل ابنا بزيغ، تُتيح لنا فهم النصّين موضع البحث. لقد كانا معًا من كبار المعاونين، في عداد كتابي الخليفة، ابن برمك والخوزي. ولكنّ تخصيص محمد بن إسماعيل بوصف «مولى المنصور»، أي أنّه محسوبٌ عليه ومن المتصلين به شخصيًا، يدلّ على أنّه كان أعلى رتبةً وأقرب إلى مركز القرار الرئيس من ابن عمّه أحمد.

وعلى الرغم ممّا هو معروف من قسوة المنصور على العلويين، وعلى الرغم أكثر من أنّ علاقة محمد بن إسماعيل خصوصًا بالإمامين الكاظم والرضا (ع) لم تكن خفيّة على أحد، فإنّ الظاهر أنّ الاثنين لم يلقيا عتًا أو شدّة من الخليفة؛ بل واستمرّا بعملهما في إدارته دون أيّ مُكَدَّر؛ بل إنّ الإمام الرضا (ع) حتّى على الثبات في ما هو عليه من عملٍ في أجهزة الدولة. وفي هذا أنموذج لتفكير ذرائعي، يفصل بين الموقف المبدئي من الدولة الغاصبة، وبين تحرّي ما فيه النفع والمصلحة للناس، وخصوصًا حقّهم الطبيعي في الاستفادة من نتائج الإدارة العامة، بصرف النظر عمّن هو على رأسها. وذلك إذ خاطبه فقال:

«إنّ الله تعالى بأبواب الظالمين من نور له البرهان ومكّن له في البلاد، ليدفع بهم عن أوليائه، ويصلح الله بهم أمور المسلمين. إليهم ملجأ المؤمن من الضّرّ،

(1) محمد بن عبدوس الجهشيارى، الوزراء والكتّاب، ص 97.

واليهم يفرغ ذو الحاجة من شيعتنا، وبهم يؤمن الله روعة المؤمن في دار الظلّة. أولئك المؤمنون حقًا، أولئك أمناء الله في أرضه، أولئك نورٌ في رعيّتهم يوم القيامة، ويزهر نورهم لأهل السماوات كما تزهر الكواكب لأهل الأرض. أولئك من نورهم يوم القيامة تُضيء منه القيامة. خلّقوا والله للجنة، وخلّقت الجنة لهم، فهنيئًا لهم. ما على أحدكم أن لو شاء لنال هذا كلّ؟ قال [محمد بن إسماعيل]: بماذا جعلني الله فداك؟ قال: يكون معهم، فيسرّنا بإدخال السرور على المؤمنين من شيعتنا. فكنّ منهم يا محمد! ⁽¹⁾.

ثم إن الإمام نفسه قدّمه أمام عددٍ من أصحابه، بوصفه أنموذجًا يُحتذى، وذلك في حديث جاء فيه: «كُنّا عند الرضا (ع) ونحن جماعة فذكر محمد بن إسماعيل بن بزيع فقال (ع): وددتُ أن فيكم مثله» ⁽²⁾. وفي ذلك دليلٌ ساطع على أن الإمام الرضا (ع)، الذي بلغ التنظيم الشيعي في زمانه درجةً عاليةً من المثانة والانتشار والتأثير، كان بالغ الاهتمام أيضًا بنشر رجاله في أقدية الدولة. والظاهر أن هذه السياسة كانت ثابتةً من ثوابت سياسة الأئمة منذ الإمام الكاظم على الأقل، لمسناها سابقًا في أنموذج علي بن يقطين.

ونقول أخيرًا: إن محمدًا بن بزيع من كبار حملة الحديث عن الأئمة. روى عن ثلاثةٍ منهم هم الكاظم والرضا والجواد (ع)، كما روى عن كثيرين ممن روى عنهم. ووقع اسمه في أسناد متينين واثنين وعشرين حديثًا في الكتب الأربعة ⁽³⁾. فهو بذلك كلّ، أي بجمعه بين المركز العالي في أجهزة الدولة، وبين هذا الحضور بين أهل الحديث، أنموذجٌ فريدٌ في أصحاب الأئمة.

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص215-216.

(2) المصدر نفسه، ص216.

(3) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج15، ص100.

6- عيسى بن روضة

شخصية مُلتبسة بأحوالها كافة، من اسم صاحبها، إلى أوصافه وأعماله. فاسمه في المصدر الرئيس للمعلومات عنه «رجال النجاشي»: عيسى بن روضة⁽¹⁾، ولكن السيد الخوئي يحتمل أنه هو نفسه عيسى بن زيد بن علي بن الحسين (ع)، وأن «روضة» تصحيف زيد⁽²⁾. ونحن نستبعد ذلك، لما يوجد من تنافرٍ بالغ بين سيرتي الرجلين. ومع ذلك فإنّ لرأي رجلٍ في مثل خبرة أستاذنا رحمه الله مغزاه، الذي نظنُّ أنه يرتدُّ إلى ما قد عرفناه من التباسات سيرة الرجل.

ثم إنّه، أعني النجاشي، يصفه بأنّه «حاجب المنصور»⁽³⁾ يعني الخليفة العباسي (136-158هـ/753-774م). هنا أيضًا يُسجّل السيد الخوئي وغيره احتمال أن تكون كلمة «حاجب» مُصحّفة عن «صاحب». وهو احتمالٌ وجيه، لأننا لا نجدُ للرجل ذكرًا في كل ما تحت يدنا من أمّهات كتب تاريخ الفترة. ولو أنّه كان حقًّا «حاجب المنصور» لكان حرًّا بأن يُذكر، وإن عرّضًا على الأقل، شأن غيره ممّن يضطربون في ما يجري من حولهم. يُعزّز ذلك أن النجاشي يصفه بعد قليل بأنه «كان مولاه» أي مولى المنصور، ونفهم من هذا الوصف أنّه كان قريبًا منه، وهو وصفٌ أقربُ إلى «صاحب» من «حاجب».

ويقول أيضًا: «كان مُتكلّمًا جيّد الكلام. له كتابٌ في الإمامة». بيد أننا نُلاحظ أن ابن النديم لم يذكره في عداد من وقف عليهم من مُتكلّمي الشيعة

(1) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص145.

(2) أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج13، ص186-187. وذلك بلحاظ سقوط ترجمة عيسى بن زيد من الكتاب، التي يجب أن تأتي بعد ترجمة ابن روضة. ولكنّ هذا الاعتبار يرتدُّ على أستاذنا، فبناءً على رأيه كيف تُفسّر غياب ابن روضة في المقابل؟

(3) أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ج2، ص145.

الأوائل في كتابه «الفهرست». لكنّ ما يُؤنّ من شأن هذه الملاحظة، ويدعو إلى الظنّ بأن ابن النديم لم يكن يعرف هذا المتكلم المبكّر، أو أنّه سها عن ذكره لسببٍ أو غيره، قولُ النجاشي إنّ المؤرّخ البغدادي الشهير أحمد بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور (ت: 280هـ/ 893م) ذكره في كتابه المفقود «تاريخ مدينة السلام»، وأنّه رأى كتابه المذكور في الإمامة. كما نقل هو عن بعض أصحابه «أنّه رأى ذلك الكتاب». ونحن نفهم من ذلك أنّ الكتاب كان موجوداً إبّان حياة النجاشي (372-450هـ/ 982-1058م)، وإنّ يكنّ نادر الوجود إذ ذاك، بحيث إنّ النجاشي لم يُقيض له أن يراه. وذلك في ما نحسب أمرٌ مفهوم، لأنّ البحوث الكلامية لدى الشيعة في زمان النجاشي كانت قد تطوّرت تطوّراً كبيراً عمّا كانت عليه في زمان ابن روضة، بحيث إنّها تجاوزته بمسافةٍ طويلة، وبحيث إنّ كتابه لم يعد محطّ الاهتمام.

ينجتم النجاشي ترجمته المُبتسرة لعيسى بعبارة ذات وقع قوي بالنسبة إلينا نحن اليوم. قال:

«وقرأتُ في بعض الكتب أن المنصور لما كان بالحيرة سمّع على عيسى بن روضة، وكان مولاه، وهو يتكلّم في الإمامة، فأعجب به واستجاد كلامه»⁽¹⁾.

زمان النص هو بالتحديد أوائل السنة 137هـ/ 754م. ففي ذلك الأوان قديم المنصور من مكّة، حيث بلغته وفاة أبي العباس السفّاح، فأخذ البيعة لنفسه من أهلها. واتخذ طريقه إلى العراق، فنزل الحيرة مُهتّباً بأخذ البيعة من أهل العراق⁽²⁾. ووجودُ عيسى بن روضة في الفريق المحيط بالمنصور في تلك الفترة المفصلية من سيرة المنصور، وهو يتحرّك بين الأقطار لتثبيت مُلكه، ليؤكّد بها لا

(1) المصدر نفسه، ج2، ص145.

(2) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج7، ص474.

يقبل الرب أنه كان بالفعل من خواصه والمقرين منه «أصحابه».

يبقى أن نتساءل عن معنى كلام عيسى في الإمامة، الذي سمّعه المنصور، أي أصغى إليه باهتمام، وأعجب به واستجاده. وهو نص لا ريب عندنا في صحته، على الرغم من أن النجاشي أغفل مصدره إليه، وذلك لما تضمنه من تفصيلات دقيقة تستعصي على الاختلاق.

هذا التساؤل كان يمكن أن يبقى دون جواب، لولا ما عرفناه من النجاشي أنه «كان متكلمًا جيد الكلام». وله كتاب في الإمامة، وما سنعرفه من أنه كان أيضًا من أصحاب الإمام الصادق (ع) والزّاوين عنه. وبهذا الاعتبار دخل في إشكالية هذا الفصل.

إذن، فعندما يكون ابن روضة من أصحاب الإمام الصادق (ع)، ويكون متكلمًا جيد الكلام، ويضع كتابًا في الإمامة، فهذا يعني أن ما سمّعه منه المنصور وأعجب به واستجاده، لا يخرج كثيرًا عما كان عليه الشيعة في ذلك الأوان، وكان نظيره موضع عناية متكلميهم.

لكن هذه النتيجة الواضحة تطرح سؤالاً حرجاً هو:

كيف نتعلّل أن يكون كلام بمثل هذا المؤدّي موضع إعجاب واستجادة المنصور علناً؟ ذلك لأنه يعني ضمناً أنه بوصفه خليفة له المحلّ الثاني على الأكثر بعد الإمام الفعلي. هذا إن لم نقل إنه وخلافته غاصبٌ وغصبيّة من رأس. من المؤكّد أن إعجاب المنصور واستجادته كلام صاحبه لم يكن تبييناً عما في نفسه؛ بل كان نفاقاً في نفاق. كان الرجل في نطاق الكوفة لبّ التشيع، يسعى إلى الحصول على بيعة أهلها للملك لا يزال مهتزاً، وله عليه منافسون من بيته بشخص عبد الله بن علي. فكان من الطبيعي أن يتملّق أهلها بهذا الكلام ومثله، إذ يقوله علناً على رؤوس الأشهاد، ابتغاء أن يذيع بين الناس، ويمنحه الصورة.

التي تطيب لهم، ويسهل منحهم إياه بيعتهم.

بعد هذا التحليل، الذي نرجو أن يكون دقيقًا وصائبًا، لنصّ النجاشي في الترجمة الفريدة والمُبْتَسَرَة التي علّقها لهذا الكلامي المُبَكَّر، نقول إنّنا لم نَقع له، بوصفه أحد أصحاب الإمام الصادق (ع)، إلا على رواية وحيدة عنه. أثبتتها الكليني في «الكافي»، وردّها الشيخ الطوسي في «تهذيب الأحكام»⁽¹⁾.

7- ملاحظات عامة على مادة الفصل

بنينا هذا الفصل من نماذج خمسة، بعدد الأسرات الثلاث: بني نوبخت، وبني يقطين، وبني بزيع، مضافًا إلى محمد بن الفرّج الرُّخْجي وعيسى بن روضة.

الأمر الجامع بين هؤلاء جميعًا، أنّهم كانوا من أصحاب الأئمة ومن الشيعة البارزين، على تفاوتٍ بينهم في الاعتبارين، كما كانوا في الوقت نفسه من كبار العاملين في الإدارة العباسية، أو من المُقَرَّبِينَ من رجال الدولة على أعلى مستوى. وفي ما خلا ذلك فقد اختلفوا في كلّ شيء تقريبًا.

فبنو نوبخت أسرة فارسيّة، صعدت أول أمرها في مجتمع بغداد على الموجة الفارسيّة، الغالبة على صورة الدولة الجديدة في ما يُسمّى العصر العباسي الأول، فعلى كفايات أبنائها العلميّة والإداريّة، ثم استقرّت على قاعدة ارتفاع شأن الشيعة في العراق، بفضل العمل التنظيمي الشامل الذي قاده الأئمة المتوالون، وما للأسرة من موقع مُتقدِّمٍ بينهم بأكثر من اعتبار. استمرّ حتى ما بعد انتهاء فترة الحضور العلني للأئمة.

أما أنموذج بني يقطين، نخصّ ابنها عليًّا، فإن الفضل في ما له من موقع

(1) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج7، كتاب الوصايا، باب الوصي يدرك أيتامه، ح8؛ محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، ج9، ص738.

عالٍ في إشكالية هذا الفصل، يرجعُ أولاً إلى ما لربَّ الأسرة يقطين من سابقة في العمل مُبَكِّراً بخدمة الدعوة العباسية الناشطة في الكوفة، حفظتها له الدولة بعد أن استتبَّت لها الأمور. ثم إلى علاقة ابنه علي بالإمام الصادق (ع)، التي بدأت وتأسست في المدينة، واستمرت من بعده مع الإمام الكاظم (ع).

إذن فإن ما قد عرضناه من سيرة علي بن يقطين، هو ثمرة لتقاطع حرج بين عاملين مُتضادَّين، التقيا في شخصه. وذلك وضعٌ يمكن أن يودي بصاحبه ويقوده إلى المهالك إن هو اختار السير على ما يقتضيه إيمانه، أو إلى النكوص على عقبيه أن هو اختار مصلحته العاجلة مع السُّلطة. ولكنَّ ابن يقطين تعامل مع وضعه الدقيق بكامل الكياسة والفطنة، ولكن أيضاً بكامل اليقين والخلوص. فكان في الوقت نفسه مُقدِّماً لدى أعلى المراتب في بغداد، وأيضاً عاملاً فاعلاً في التنظيم السري بقيادة الإمام الكاظم (ع).

محمد بن الفرج الرَّحجي يضع أماناً أنموذجاً مختلفاً؛ ذلك بأنَّه كان في تصاريه سيرته كلّها تحت الرعاية التامة للإمام الهمام الهادي (ع)، الذي بلغ التنظيم الشيعي في عهده وبفضله أقصى ما وصل إليه من قوَّة واقتدار. على أن هذا لا يعني أبداً أنَّ مَنْ يعملون معه وبقيادته كانوا في الأمن والأمان؛ بل كانوا، شأن كل الذين اختاروا هذا الطريق ومثله، مُعرَّضين دائماً لبطش الدولة وأجهزتها. وهكذا تراوحت حياة هذا الجندي المجهول بين صاحب الموقع المُتقدِّم في جهاز الدولة بمصر، وبين الخاضع لأقصى انتقامها وبطشها. ولكنَّ إمامه كان دائماً يبذل كلّ ما كان لديه من وسع في سبيل رعايته والتخفيف عنه، إلى أن قضى في مرتبة الشهداء.

الأنموذجان الأخيران، محمد بن إسماعيل بن بزيع وعيسى بن روضة، وخصوصاً الثاني منها، لا تتوفَّر المعلومات عنهما بمثل ما رأيناه في النماذج

السابقة. فنحن نعرفُ عنها أنها كانتا مُقرَّيرَينِ من المنصور، وأنها كانتا من أهل العلم البارزين، أولهما مُحدِّثٌ كبير والثاني كلامي جيّد الكلام. وفي ما خلا ذلك فإننا لا نعرفُ منشأ دخولهما في الأجهزة الإداريّة للدولة، كما رأينا في أنموذجيّ بني نوبخت وعلي بن يقطين، ولا كيف اضطربا في تناقضات وضعهما الدقيق. ممّا لا ريب فيه أنّ ابن بزيع قد نجح في التكيّف بين موقعه في الإدارة ببغداد، وبين موقعه بوصفه صاحبًا ومُتحملاً للحديث عن الأئمة الكاظم والرضا والجواد (ع). وكان نجاحه هذا موضع تنويه عالٍ من الإمام الرضا (ع)، وصل إلى حدّ أنه قدّمه لدى موالیه بوصفه أنموذجًا يُحتذى.

ولكنّ ابن روضة، على ريادته وتأثيرها المؤقّت في البحث الكلامي الشيعي، لم يبدُ لنا إلا التماعة سريعة انطفأت فجأة دون أن تترك أثرًا، اللهم إلا حديثًا واحدًا رواه عن الإمام الصادق (ع).

خِتام

أَوَّلُ الْخِتَامِ شُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا وَقَفَ وَأَعَانَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ الْعَسِيرِ،
الَّذِي سَاكَنْتَنِي فِكْرُهُ مَدَّةَ عُقُودٍ. كُنْتُ أَثْنَاءَهَا مُوزَّعَ الْقَلْبِ بَيْنَ التَّحَفُّزِ وَبَيْنَ
التَّهَيُّبِ مِنْ أَنْ لَا أَفِيَهُ حَقَّهُ، نَظَرًا إِلَى عَوْلِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي اجْتَمَعَتْ لَدَيَّ عَنْ
الْإِشْكَالِيَّاتِ الَّتِي يَطْرَحُهَا. ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ فُرْصَةَ الْعُمُرِ تَفَلَّتْ مِنْ يَدَيَّ. وَهِيَ قَدْ
مَالَتْ شَمْسُهُ إِلَى الْغِيَابِ، فَحَزَمْتُ أَمْرِي، دُونَ أَنْ أَبْرَأَ مِنَ التَّهَيُّبِ.

وَالْآنَ، وَقَدْ فَرَعْتُ نَوًّا مِنْ إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي مَا حَرَّرْتُهُ فِي الصَّفَحَاتِ الْمَاضِيَةِ،
أَرَانِي أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنَ الرِّضَى. لَقَدْ وَفَيْتُ بِالْعَهْدِ الَّذِي قَطَعْتُهُ لِلْقَارِئِ فِي عُنْوَانِ
الْكِتَابِ. فَقَدَّمْتُ لَهُ صُورَةً، عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْوُضُوحِ، وَعَلَى شَيْءٍ أَقَلِّ مِنَ الْكِمَالِ،
لِلدَّوْلَةِ الْعَمِيقَةِ الَّتِي تَوَالَى عَلَى بِنَائِهَا وَقِيَادَتِهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَثْمَتِنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
عَلَى التَّوَالِي. قَضَى ضَحِيَّتُهَا بِالْأَغْتِيَالِ اثْنَانِ مِنْهُمْ بِالتَّأَكِيدِ، وَرَبَّيَا غَيْرُهُمْ أَيْضًا.
بِفَضْلِهَا أَعَادُوا بِنَاءَ التَّشْيِيعِ إِنْسَانِيًّا بِنَاءً مَتِينًا مُتَكَامِلًا، مُخْتَلَفًا جَذَرِيًّا عَنْ صُورَتِهِ
السَّابِقَةِ، حَيْثُ كَانَ أَشْبَهُ بِجُزُرٍ مَعزُولَةٍ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ. وَبِذَلِكَ وَضَعُوهُ عَلَى
الطَّرِيقِ بِاتِّجَاهِ سُلْسَلَةٍ مِنَ التَّطَوُّرَاتِ، مَضَتْ تَتَلَاخَقُ حَلَقَةً إِثْرَ حَلَقَةٍ؛ مَا لَا
نَزَالَ نَعْمُ بِبِرْكِهِ حَتَّى الْيَوْمِ.

إِنَّ غِيَابَ هَذِهِ الصُّورَةِ فِي مَا حَرَّرَهُ الْمُؤَرِّخُونَ وَأَشْبَاهُ الْمُؤَرِّخِينَ، لَهُوَ مِنْ

الغرائب. لأن مادتها مبسطة في عشرات المصادر وبمختلف الأشكال. والحقيقة أنني في كتابي هذا لم آت بجديد على صعيد المادة. كل ما في الأمر أنني ركبْتُ أجزاء المادة المبسطة بعضها إلى بعضها الآخر، فانجس تاريخُ جديد. إن مجرد لجوء بعض أئمتنا إلى هذا الأسلوب في العمل ونجاحهم المدهش فيه، لقمين بأن يُبدل صورتهم المودعة في أكثر الكتب الموضوعة على سيرتهم، من الخاضع صابراً إلى تدبيرات السلطنة المعطلة، عن طريق ضرب نمط من الإقامة الجبرية عليهم مثلاً، إلى العامل دون كلل وبمتهى السرية والضبط على دفع شيعتهم إلى العمل المنظم، في ما يعرض عنهم غياب الدولة العادلة. كما إنه قمين بأن يُبدل صورتنا نحن أمام أنفسنا، من صورة المتظر القاعد، إلى صورة المتظر العامل. وهذه نقلة نوعية وكبيرة. أثبتنا في كل جملة من الكتاب أننا مدينون لها تاريخياً، وبالتالي فإن علينا أن نبني عليها في الحاضر والمستقبل.

ثم إن الصورة الشاملة التي ركبناها في الكتاب قد أعانت على فهم حقيقة عدد من الألغاز في تاريخنا: انبعاث قم حاضرة علمية، تمثيلية ولاية العهد للإمام الرضا (ع) ومن ثم اغتياله، إحياء العمل بخمس المكاسب وعلاقته باغتيال الإمام الجواد (ع)، الأسباب الحقيقية لانقلاب المأمون على الشيعة بعد أن كان يتظاهر بالعكس، وما أنزله من اضطهاد وحشي ببعض كبارهم. شخصية الإمام الهادي (ع) ودوره المئيف في قيادة التنظيم السري. إن الدرس الذي استفدته من هذا النهج، وأرجو أن يستفده كل من يشاركني هم، أن من العبث وغير المجدي أن نحاول قراءة أي حدث تاريخي معزولاً عن إطاره. أخيراً أرجو أن يكون كتابي هذا مساهمة نافعة في العمل الضروري على قراءة تاريخنا قراءة إنسانية.

والحمد لله رب العالمين.

الملحق الأول

وفيه مُنتَخَبَاتٌ من الرسائلِ المُتَبَادَلَةِ بين الأئمةِ وأصحابِهِم ووكلائِهِم في الأمصار. وقد راعينا في انتخابِ هذه الرسائلِ علاقتها بموضوعِ الكتابِ والإشكاليَّاتِ التي عاجلَها. وعليه، فقد وضعنا خارجَ اهتمامنا مَثَابِ الرسائلِ المرويةِ في المجموعاتِ الحديثيةِ على موضوعاتٍ فقهيةٍ، إلا ما كان منها من غرضنا. أخَصَّ الرسائلَ الاستيضاحيةِ على تشريعِ الخمسِ، لِما لها من دلالةٍ تاريخيةٍ.

1- رسالة من الإمام الهادي (ع) إلى مواليه ببغداد والمدائن والسَّوَاد وما يليها. ويُعرَفُ من الرسالة الآتية أن تاريخ هذه الرسالة سنة 232هـ

«بسم الله الرحمن الرحيم

نُسخةُ الكتاب مع [أبي علي] بن راشد إلى جماعة الموالِي الذين هم ببغداد، المقيمين بها والمدائن والسَّوَاد وما يليها.

أحمدُ اللهَ إليكم ما أنا عليه من عافيته وحُسنِ عادته. وأصلي على نبيه وآله أفضل صلواته وأكمل رحمته ورافته.

وإني أقمتُ أبا علي بن راشد مقامَ علي بن الحسين بن عبد ربِّه ومَن كان

قَبْلَهُ من وكلائي وصار في منزله عندي، وولّيته ما كان يتولّاه غيره من وكلائي قَبْلَكُمْ ليقبض حقّي، وارضىته لكم وقدمته على غيره في ذلك، وهو أهله وموضعه. فصبروا رحمكم الله إلى الدّفع إليه ذلك وإلى. وأن لا تجعلوا له على أنفسكم علة. فعليكم بالخروج عن ذلك، والتسرّع إلى طاعة الله وتحليل أموالكم والحقن لدمائكم. وتعاونوا على البرّ والتقوى. واتقوا الله لعلّكم تُرحّمون. واعتصموا بحبل الله جميعاً. ولا تموتنّ إلا وأنتم مُسلمون.

فقد أوجبْتُ في طاعته طاعتي، والخروج إلى عصيانه الخروج إلى عصياني. فالزموا الطريق يؤجركم ويزدكم من فضله، فإنّ الله بما عنده واسعٌ كريم، مُنطَوِّلٌ على عباده رحيم.

ونحن وأنتم في وديعة الله وحفظه. وكتبته بخطي. والحمد لله كثيراً⁽¹⁾.

2- رسالة من الإمام الهادي (ع) إلى علي بن بلال سنة 232 هـ⁽²⁾.

«بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدُ الله إليك، وأشكرُ طوله وعوده. وأصليّ على النبي محمد وآله صلوات الله ورحمته عليهم.

ثم آتي أقمتُ أبا علي [بن راشد] مقام الحسين بن عبد ربّه، واتممتُهُ على ذلك بالمعرفة بما عنده الذي لا يتقدّمه أحد. وقد أعلمُ أنّك شيخ ناحيتك. فأحببتُ إفرادك وإكرامك بالكتاب بذلك. فعليك بالطاعة والتسليم إليه جميع الحقّ قَبْلَكَ. وأن تُحضّ مواليّ علي ذلك وتُعرفهم من ذلك ما يصيرُ سبباً إلى عونه وكفائته. فذلك توفيرٌ علينا ومحبوبٌ لدينا. ولك به جزاءٌ من الله وأجر.

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 513. واقتباسات منه في كتاب: محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 350-351؛ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 50، ص 220.

(2) مضمون هذه الرسالة هو مضمون الرسالة السابقة نفسه. وإنّا خصّ الإمام بهذه الرسالة عليّاً بن بلال مراعاةً لوضعه الاجتماعي بوصفه شيخ ناحيته، كما صرح في متن الرسالة أعلاه.

فَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي مَنْ يَشَاءُ ذَوِي الْإِعْطَاءِ وَالْجَزَاءِ بِرَحْمَتِهِ. وَأَنْتَ فِي وَدِيعَةِ اللَّهِ.
وَكُتِبَتْ بِخَطِّي. وَأَحْمَدُ اللَّهُ كَثِيرًا⁽¹⁾.

3- «[...]»⁽²⁾ وَأَنَا أَمْرُكَ يَا أَيُّوبَ بْنَ نُوحٍ⁽³⁾ أَنْ تَقْطَعَ الْإِكْثَارَ⁽⁴⁾ بَيْنَكَ وَبَيْنَ
أَبِي عَلِيٍّ [بْنِ رَاشِدٍ] وَأَنْ يُلْزَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا مَا وَكَّلَ بِهِ وَأَمْرٌ بِالْقِيَامِ فِيهِ بِأَمْرِ
نَاحِيَتِهِ. فَإِنَّكُمْ إِذَا انْتَهَيْتُمْ إِلَى كُلِّ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ اسْتَغْنَيْتُمْ بِذَلِكَ عَنْ مُعَاوَدَتِي.

وَأَمْرُكَ يَا أَبَا عَلِيٍّ بِمَثَلِ مَا أَمَرَكَ يَا أَيُّوبُ: أَنْ لَا تَقْبَلَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ
وَالْمَدَائِنِ شَيْئًا يَحْمِلُونَهُ. وَلَا تَلِي لَهُمْ اسْتِثْنَاءًا عَلَيَّ. وَمَنْ أَتَاكَ بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ
أَهْلِ نَاحِيَتِكَ أَنْ يُصَيِّرَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ بِنَاحِيَتِهِ. وَأَمْرُكَ يَا أَبَا عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ بِمَثَلِ مَا
أَمَرْتُ بِهِ أَيُّوبَ. وَلِيُقْبَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا قَبْلَ مَا أَمَرْتَهُ بِهِ⁽⁵⁾.

4- «حَكَى بَعْضُ الثَّقَاتِ بَنِيْسَابُورَ أَنَّهُ خَرَجَ لِإِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ⁽⁶⁾ مِنْ
أَبِي مُحَمَّدٍ [الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ (ع)] تَوْقِيعَ:

يَا إِسْحَاقَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، سَتَرْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ بِسِتْرِهِ، وَتَوَلَّاكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِكَ
بِصُنْعِهِ.

قَدْ فَهَمْتُ كِتَابَكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ. وَنَحْنُ بِحَمْدِ اللَّهِ نَرُفُّ عَلَى مَوَالِينَا، وَنُسَرُّ

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 513.

(2) الرسالة مقطوعة في المصدر. ولكن ما من ريب في أنها صدرت عن الإمام الهادي (ع).

(3) هو أيوب بن نوح بن دراج النخعي، أبو الحسين. (انظر: محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 356). يروي عن محمد بن سنان وعن محمد بن عُمير. وثقه الإمام العسكري (ع) (المصدر نفسه، ص 557). كان وكيلًا للإمام الهادي (ع) ثم للعسكري (ع)، ثقة مأمونًا عندهما. وأبوه نوح ابن دراج كان قاضيًا ببغداد ثم بالكوفة، له كتاب نوادر (أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ص 2؛ محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 251).

(4) نظن أن المقصود بذلك كثرة المراسلة للإمام من الوكيلين لفضّ المشكلات الواقعة بينهما، بسبب ضعف التنسيق.

(5) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 514.

(6) نيسابوري، من أصحاب الإمام العسكري (ع).

بتائب إحسان الله إليهم وفضله عليهم. ونعتدُّ بكل نعمة يُنعمها الله عزَّ وجلَّ عليهم. فأنتم الله عليكم بالحق ومن كان مثلك تمن قد رحمه وبصره بصيرتُك ونزع عن الباطل ولم يعم في طغيانه نعمه. فإنَّ تمام النعمة دخولُك الجنة. وليس من نعمة، وإنَّ جلَّ أمرها وعظمَ خطرُها، إلا والحمد لله تقدَّست أسماؤه عليها مؤدِّي شكرها.

وأنا أقول، الحمد لله مثل ما حمد الله به حامدٌ إلى أبد الأبد، بما منَّ به عليك من نعمة، ونجّاك من الهلكة، وسهّل سبيلك على العقبة. وأيمُّ الله إنَّها لعقبةٌ كزود، شديدٌ أمرها، صعبٌ مسلكتُها، عظيمٌ بلاؤها، طويلٌ عذابُها، قديمٌ في الزبر الأولى ذكرُها.

ولقد كانت منكم أمورٌ في أيام الماضي عليه السلام⁽¹⁾ إلى أن مضى لسبيله، صلى الله على روحه. وفي أيامي هذه كنتم فيها غير محمودي الرأي [خ.ل. الشأن] ولا مُسددي التوفيق.

واعلم يقيناً يا إسحاق أنَّ من خرج من هذه الحياة الدنيا أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضلَّ سبيلاً.

إنَّها يا ابن إسماعيل ليس تعمى الأبصار، لكن تعمى القلوب التي في الصدور. وذلك في قول الله عزَّ وجلَّ في مُحكم كتابه للظالم: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾⁽²⁾ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتَنَّا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي﴾⁽³⁾. وآيةُ آيةٍ يا إسحاق أعظم من حُجة الله عزَّ وجلَّ على خلقه وأمينه في بلاده وشاهده على عباده، من بعد من سلف من آبائه الأولين من النبيين وآبائه الآخرين من الوصيين، عليهم أجمعين رحمة الله وبركاته.

(1) أي الإمام الهادي (ع).

(2) سورة طه: الآية 125.

(3) سورة طه: الآية 126.

فأين يُناهَ بكم؟^{١٩} وأين تذهبون كالأنعام على وجوهكم؟^{٢٠} عن الحق تصدقون وبالباطل تؤمنون وبنعمة الله تكفرون أو تكذبون. أو تكونون ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض. فما جزاءُ مَنْ يفعلُ ذلكَ منكم ومن غيركم إلا خزيٌّ في الحياة الدنيا الفانية وطولُ عذابٍ في الآخرة الباقية. وذلك والله الخزي العظيم.

إنَّ الله بفضلُه ومَنَّه، لمَّا فرض عليكم الفرائض، لم يفرض لحاجةٍ منه إليكم؛ بل برحمَةٍ منه لا إله إلا هو عليكم. ليميزَ الخبيثَ من الطيبِ، وليبلي ما في الصدور، وليُمَحِّصَ ما في قلوبكم، ولتسابقوا إلى رحمته، وتتفاضلَ منازلكم في جنته. ففرض عليكم الحجَّ والعمرة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والولاية، وكفاهم [خ.ل. وأقام] لكم بابًا، لتفتحوا أبواب الفرائض، ومفتاحًا إلى سبيله.

ولولا محمد والأوصياء من بعده لكتتم حيارى كالبهائم لا تعرفون فرضًا من الفرائض. وهل تُدخِلُ قريةً إلا من بابها. فلَمَّا مَنَّ اللهُ عليكم بإقامة الأولياء بعد نبيِّه قال اللهُ عزَّ وجلَّ لنبيِّه: ﴿...أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا...﴾^(١). وفرض عليكم لأوليائه حقوقًا أمركم بأدائها إليهم، ليحلَّ لكم ما وراء ظُهوركم من أزواجكم وأموالكم وماكلكم ومشاربكم. ومعرفتكم بذلك النماء والبركة والثروة. وليعلمَ مَنْ يُطيعه منكم بالغيب. قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿...قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى...﴾^(٢).

واعلموا أنَّ مَنْ ييخلُ فإنَّها ييخلُ على نفسه. وأنَّ الله هو الغني وأنتم الفقراء إليه، لا إله إلا هو.

(1) سورة المائدة: الآية 3.

(2) سورة الشورى: الآية 23.

ولقد طالت المخاطبة في ما بيننا وبينكم في ما هو لكم وعليكم. ولولا ما يجب من تمام النعمة من الله عز وجل لما أريتكم لي خطاً، ولا سمعتم مني حرفاً من بعد الماضي عليه السلام. أنتم في غفلة عما إليه معادكم. ومن بعد النابي [خ.ل. الثاني] رسولي، وما ناله منكم حين أكرمه الله بمصيره إليكم. ومن بعد إقامتي لكم إبراهيم بن عبده، وفقه الله لمرضاته وأعانه على طاعته. وكتابي الذي حمه محمد بن موسى النيسابوري. والله المستعان على كل حال. وإني أراكم تُفترطون في جنب الله فتكونون من الخاسرين: فبعداً وسحقاً لمن رغب عن طاعة الله، ولم يقبل مواعظ أوليائه. وقد أمركم الله جل وعلا بطاعته، لا إله إلا هو، وطاعة رسوله صلوات الله عليه، وبطاعة أولي الأمر عليهم السلام. فرحم الله ضعفكم وقلة صبركم عما أمامكم. فما أغر الإنسان بربه الكريم. واستجاب الله دعائي فيكم، وأصلح أموركم على يدي. فقد قال الله جل جلاله: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ...﴾⁽¹⁾. وقال جل جلاله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً...﴾⁽²⁾. وقال جل جلاله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾⁽³⁾. فما أحب أن يدعو الله جل جلاله بي ولا بمن هو في أيامي إلا حسب رقتي عليكم، وما أنطوي لكم عليه من حب بلوغ الأمل في الدارين جميعاً، والكيونة معنا في الدنيا والآخرة.

فقد يا إسحاق، يرحمك الله ويرحم من هو وراءك، بينت لكم بياناً، وفترت لكم تفسيراً، وفعلت بكم فعل من لم يفهم هذا الأمر قط، ولم يدخل فيه طرفه

(1) سورة الإسراء: الآية 71.

(2) سورة البقرة: الآية 143.

(3) سورة آل عمران: الآية 110.

عين. ولو فهمتِ الصَّمّ الصُّلاب بعض ما في هذا الكتاب لتصدّعت قلَقًا خوفاً من خشية الله ورُجوعاً إلى طاعة الله عزّ وجلّ. فاعملوا من بعد ما شئتم. فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون. ثم تُردّون إلى عالم الغيب والشهادة فيُنَبِّئكم بما كنتم تعملون والعاقبة للمتقين. والحمد لله كثيرًا رب العالمين.

وأنت رسولي يا إسحاق إلى إبراهيم بن عبده وقله الله، أن يعمل بما ورد عليه في كتابي مع محمد بن موسى النيسابوري إن شاء الله، ورسولي إلى نفسك، وإلى كل من خلفك ببلدك، أن يعملوا بما ورد عليكم في كتابي مع محمد بن موسى إن شاء الله. ويقرأ إبراهيم بن عبده كتابي هذا ومن خلفه ببلده حتى لا يسألوني. ويطاعة الله يعتصمون، والشيطان بالله عن أنفسهم يمتنعون ولا يطيعون.

وعلى إبراهيم بن عبده سلام الله ورحمته، وعليك يا إسحاق، وعلى جميع موالِي السلام كثيرًا. سدّدكم الله جميعاً بتوفيقه.

وكل من قرأ كتابنا هذا من موالِي من أهل بلدك ومن هو بناحيتم ونزع عمّا هو عليه من الانحراف عن الحق، فليؤدّ حقوقنا إلى إبراهيم بن عبده. وليحمل ذلك إبراهيم بن عبده إلى الرازي رضي الله عنه أو إلى من يُسمّي له الرازي. فإنّ ذلك عن أمري ورأيي إن شاء الله.

ويا إسحاق اقرأ كتابنا على البلالي رضي الله عنه فإنّه هو الثقة المأمون العارف بما يحبّ عليه. واقرأ على المحمودي عافاه الله فما أحمدا له طاعته. فإذا وردت بغداد فاقرأه على الدهقان⁽¹⁾ وكيلنا وثقتنا والذي يقبض من موالينا. وكل من أمكنك من موالينا فاقرأهم هذا الكتاب، وينسخه من أراد منهم نسخة إن شاء الله تعالى. ولا تكتُم أمرَ هذا عمّن يشاهده من موالينا، إلا من شيطانٍ مُحَالِفٍ

(1) هو عروة بن الدهقان البغدادي. سيأتي ذكره في ما يأتي.

لكم. فلا تشرن الدُّرَّين أظلاف الخنازير، ولا كرامة لهم.

وقد وقَّعنا في كتابك هذا بالوصول، والدعاء لك ولمن شئت. وقد أجبنا سعيدًا عن مسألتك. والحمد لله فما بعد الحق إلا الضلال. فلا تخرجن من البلدة حتى تلقى العمري⁽¹⁾ رضي الله عنه برضاي عنه، وتسلم عليه وتعرفه ويعرفك، فإنه الطاهر الأمين العفيف القريب منا وإلينا. فكل ما يُحمل إلينا من شيء من النواحي فإليه يصير آخر أمره ليوصل ذلك إلينا. والحمد لله كثيرًا. سترنا الله وإياكم يا إسحاق بستره، وتوَلَّاكَ في جميع أموركَ بصُّنعه. والسلام عليك وعلى جميع موالِيٍّ ورحمة الله وبركاته. وصلى الله على سيدنا محمد النبي وسلم كثيرًا⁽²⁾.

5- وكتب إبراهيم بن محمد الممداني⁽³⁾ مع جعفر ابنه في سنة ثمان وأربعين وميتين يسأل عن العليل⁽⁴⁾ وعن القزويني⁽⁵⁾ أيهما يقصدُ بحوائجه وحوائج غيره، فقد اضطرب الناس فيهما وصار يروى بعضهم من بعض، فكتب إليه⁽⁶⁾: ليس عن مثل هذا يُسأل، ولا في مثل هذا يُشكَّ. وقد عظمَ الله من حُرْمَةِ العليل أن يُقاسَ إليه القزويني، [وأن] يُسمَى باسمهما جميعًا. فاقصد إليه بحوائجك، ومن أطاعك من أهل بلادك أن يقصدوا إلى العليل بحوائجهم، وأن تجتنبوا القزويني أن تُدخلوه في شيء من أموركم. فإنه قد بلغني ما يُموه به

(1) هو محمد بن عثمان بن سعيد العمري. كان وكيلًا للإمام الهادي (ع) ثم العسكري (ع)، ثم السفير الأول للإمام المهدي (ع).

(2) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 575.

(3) من أصحاب الإمام الجواد (ع) ومن بعده من الأئمة.

(4) الظاهر أن المقصود به علي بن جعفر الهمينياني وكيل الإمام الهادي (ع). قارن مع: محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 523؛ حيث يذكر الكتاب نفسه، ويُسمى هنا عليًا بن جعفر بالاسم مرتين بدلًا عن «العليل».

(5) هو فارس بن حاتم القزويني. من الغلاة. ذمُّه في عامة كُتُب الرجال.

(6) يعني الإمام الهادي (ع) (220 - 254 هـ/ 835 - 868 م)، بشهادة تاريخ الرسالة.

عند الناس. فلا تلتفتوا إليه إن شاء الله.

وقد قرأ منصور بن عباس هذا الكتاب وبعض أهل الكوفة⁽¹⁾.

6- رسالتان من الإمام الجواد (ع) إلى إبراهيم بن محمد الهمداني وكيله في مدينة همدان.

الرسالة الأولى: «[...] عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال: كتبتُ إلى أبي جعفر (ع) أَصِفْ لهُ صُنْعَ السَّمِيعِ⁽²⁾ فَيَ فَكْتُبْ بِخَطِّهِ: عَجَّلَ اللهُ نَصْرَكَ مَن ظَلَمَكَ وَكَفَاكَ مُؤَنَّتَهُ. وَابْشِرْ بِنَصْرِ اللهِ عَاجِلًا وَبِالْأَجْرِ آجِلًا. وَأَكْثِرْ حَذَرَ اللهِ»⁽³⁾.

7- الرسالة الثانية: «[...] عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال: وكتب إلي: قد وصل الحساب، تقبل الله منك ورضي عنهم، وجعلهم معنا في الدنيا والآخرة. وقد بعثتُ إليك من الدنانير بكذا، ومن الكسوة بكذا»⁽⁴⁾. فبارك لك فيه وفي جميع نعمة الله عليك.

وقد كتبتُ إلى النضر⁽⁵⁾ أمرته أن ينتهي عنك وعن التعرض لك وبخلافك، وأعلمته موضعك عندي. وكتبتُ إلى أيوب أمرته بذلك أيضًا. وكتبتُ إلى موالِي همدان كتابًا أمرتهم بطاعتك والمصير إلى أمرك، وأن لا وكيل سواك»⁽⁶⁾.

8- رسالتان من الإمام العسكري (ع) بتوكيل إبراهيم بن عبده في نيسابور:

الرسالة الأولى منه فيها ذكرُ توكيله إبراهيم بن عبده في نيسابور مؤكّدًا

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 527. وانظر روايةً للكاتب نفسه في المصدر نفسه، ص 523.

(2) هو اسمٌ أولقب لشخص من غير أصحاب الإمام.

(3) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 611.

(4) يمكن أن نفهم من ذلك أنَّ الإمام كان يُكافئ وكيله على عمله.

(5) هو نضر بن شويد الكوفي، صيرفي. يروي عن محمد بن بشير ويحيى الحلبي.

(6) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 612.

«[...] وكتابي الذي وردَ على إبراهيم بن عبده بتوكيلي إياه لقبضِ حقوقي من مواليّ هناك. نعم هو كتابي بخطّي أقمته، أعني إبراهيم بن عبده، لهم ببلدهم حقًا غير باطل. فليتقوا الله حقَّ ثقّاته، وليخرجوا من حقوقي، وليدفعوها إليه. فقد جَوَزْتُ له ما يعملُ به فيها. وفقه الله ومَن عليه بالسّلامة من التّقصير برحمته»⁽¹⁾.

9- الرسالة الثانية من كتابٍ له إلى عبد الله بن حمدويه البيهقي
«وبعدُ فقد نصبتُ [خ. ل. بعثتُ] لكم إبراهيم بن عبده ليدفعَ [أهل] النواحي وأهل ناحيتك حقوقي الواجبة عليكم إليه، وجعلته ثقتي وأميني عند مواليّ هناك. فليتقوا الله وليراقبوا وليؤدوا الحقوق، فليس لهم عذرٌ في ترك ذلك ولا تأخيرهِ. لا أشقاكم الله بعصيان أوليائه، ورحمهم الله وإياك معهم برحمته لهم. إنّ الله واسعٌ كريم»⁽²⁾.

10- رسالة من عبد الله بن حمدويه البيهقي، وكيلُ الإمام العسكري (ع) في نيسابور، وجوابُ الإمام عنها

«[...] ومّا رَفَعَ عبد الله بن حمدويه البيهقي وكتبته عن رُفَعته:
إنّ أهل نيسابور قد اختلفوا في دينهم، وخالف بعضهم بعضًا، ويكفّر بعضهم بعضًا [...] وبها شيخٌ يُقال له الفضلُ بن شاذان يُخالفهم في هذه الأشياء ويُنكِرُ عليهم أكثرها.

وقوله: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّدًا رسول الله، وأنّ الله عزّ وجلّ في السماء السابعة فوق العرش كما وصف نفسه عزّ وجلّ، وآتاه جسم. فوصفه بخلاف المخلوقين في جميع المعاني. ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وأنّ

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 509-510.

(2) المصدر نفسه.

من قوله: إِنَّ النبي قد أتى بكمال الدين، وقد بلغ عن الله عز وجل ما أمره به،
وجاهد في سبيله، وعنده حتى أتاه اليقين. وأنه أقام رجلاً يقوم مقامه من بعده.
فعلّمه من العلم الذي أوحى الله إليه. يعرف ذلك الرجل الذي عنده من العلم
الحلال والحرام وتأويل الكتاب وفضل الخطاب. وكذلك في كل زمان لا بُدَّ
من أن يكون واحدٌ يعرف هذا. وهو ميراث رسول الله يتوارثونه. وليس يعلمُ
أحدٌ منهم شيئاً من أمر الدين إلا بالعلم الذي ورثوه عن النبي. وهو يُنكرُ
الوحيَ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال [يعني الإمام]: قد صدق في بعضٍ وكذب في بعض.

وفي آخر الورقة:

قد فهمنا، رحمك الله، كلّ ما ذكرت. ويأبى الله عز وجل أن يُرشدَ
أحدكم وأن يرضى عنكم، وأنتم مُحالفون مُعطلون: الذين لا يعرفون إماماً
ولا يتولّون ولياً. كلما تلاقاكم الله عز وجل برحمته، وأذن لنا في دعائكم
إلى الحق، وكتبنا إليكم في ذلك، وأرسلنا إليكم رسولاً لم تُصدّقوه. فاتقوا
الله عباد الله، ولا تلجوا في الضلالة من بعد المعرفة. واعلموا أنّ الحجة قد
لزمت أعناقكم. فاقبلوا نعمته عليكم، تدّم لكم بذلك سعادة الدارين،
عن الله عز وجل إن شاء الله.

وهذا الفضل بن شاذان ما لنا وله، يفيدُ علينا موالينا، ويُرَيّنُ لهم الأباطيل.
وكَلّمَا كتبنا إليهم كتاباً اعترض علينا في ذلك. وأنا أتقدّمُ إليه أن يكفّ عنا، وإلا
سألتُ الله أن يرميه بمرضٍ لا يندملُ جرحه في الدنيا ولا في الآخرة.

أبلغ موالينا هداهم الله سلامي. واقرنهم بهذه الرقعة إن شاء الله⁽¹⁾.

11- رسالة من عروة الدهقان البغدادي إلى الإمام الهادي (ع) في شأن

الغالي فارس بن حاتم القزويني وجواب الإمام عنها «حدّثني محمد بن أحمد

(1) المصدر نفسه، ص 540-541.

عن محمد بن عيسى^(١)، قال قرأنا في كتاب الدهقان وخطَّ الرجل (الإمام الجواد (ع)) في القزويني. وكان كتبَ إليه الدهقان يُخبره باضطراب الناس في هذا الأمر^(٢). وأنَّ المُرَادعين قد أمسكوا عن بعض ما كانوا فيه^(٣) لهذه العلة من الاختلاف، فكتب: كذبوه وهتكوه أبعده الله وأخزاه فهو كاذبٌ في جميع ما يدَّعي ويصف. ولكن صونوا أنفسكم عن الخوض والكلام في ذلك، وتوقوا مُشاورته. ولا تجعلوا له السبيل إلى طلب الشرِّ. كفى الله مُؤنته ومؤنة مَنْ كان مثله^(٤).

12- «إبراهيم بن داود اليعقوبي، قال: كتبْتُ إليه، يعني أبا الحسن، أعلمته أمرَ فارس بن حاتم. فكتبَ إليّ: لا تحفلنَّ به، وإن أذاك فاستخفَّ به»^(٥).

13- جواب الإمام الهادي عليه السلام على رسالة أيوب بن نوح في شأن فارس بن حاتم. وفيها ذكرُ ما أوجب غضب الإمام على ابن حاتم: «كتب إليّ الجبلي [علي بن عبيد الله الدينوري] أنّه وجّه بأشياء على يدي فارس الخائن، لعنه الله، مُتَقَدِّمَةً ومُتَجَدِّدَةً، لها قدر. فأعلمناه أنّه لم يصل إلينا أصلاً. وأمرناه أن لا يُوصَلَ إلى الملعون شيئاً أبداً، وأن يصرفَ حوائجَه إليك. ووجّه بتوقيع من فارس بخطّه له بالوصول. لعنه الله وضاعف عليه العذاب. فما أعظم ما اجتري على الله عزَّ وجلَّ وعلينا في الكذب علينا واختيان أموال موالينا»^(٦).

(1) هذه هي القراءة التي رجحناها لاسم الرّاي. وفي المصدر الذي اقتبسنا عنه: أحمد بن محمد بن عيسى. ولا وجودَ لهذا الاسم في كُتُب الرجال.

(2) الظاهر أنّ «اضطراب الناس» هو على الخمس.

(3) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 527. وفي الصفحة 522 منه نص جواب الإمام نفسه بسنَدٍ مختلف بعنوان: «كتب عروة إلى أبي الحسن [أبو الحسن الثالث، الأخير، أي الإمام الهادي (ع)] في أمر فارس بن حاتم فكتب». ثم ساقَ الجوابَ بعينه.

(4)

(5) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 522.

(6) يعني، في ما يبدو لنا، امتناعهم عن تسديد ما للإمام من حقٍّ في أموالهم إلى وكيله كاتب الرسالة.

وكفى به معاقبًا ومتقّمًا.

فأشهر فعلَ فارس في أصحابنا الجبلين وغيرهم من موالينا. ولا تتجاوز
بذلك إلى غيرنا من المخالفين. تحذر ناحية فارس لعنة الله وليجتنبوه ويحترسوا
منه. كفى الله مؤنته. ونحن نسأل السلامة في الدين والدنيا، وأن يُمتنعنا بها.
والسلام»⁽¹⁾.

14- رسالة من سهيل / سهل بن محمد بشأن الحسن بن محمد بن بابا القمّي،
المعروف بابن بابا، وجواب الإمام الهادي (ع) عنها [...] قد اشتبه يا سيدي
على جماعة من مواليك أمر الحسن بن محمد بن بابا. فما تأمرنا يا سيدي في أمره،
نتولاه أم نتبرأ منه أم نُمسك عنه. فقد كثُر القول فيه؟ فكتب بخطه وقرأته:
ملعونٌ هو وفارس [بن حاتم]. تبرأوا منهما، لعنهما الله، وضاعفَ ذلك على
فارس»⁽²⁾.

15- رسالة منه في شأن ابن بابا أيضًا [...] حدّثني العبيدي، قال: كتب إليّ
العسكري ابتداءً منه: أبرأ إلى الله من الفهري والحسن بن محمد بن بابا القمّي،
فأبرأ منهما. فإني تحذرك وجميع موالِي، وإني ألعنهما عليهما لعنة الله. مُستأكلَيْن
يأكلان بنا الناس، فتانين مؤذيتين. آذاهما الله، وأركسهما في الفتنة ركسًا.
يزعم ابنُ بابا أنّي بعثته نبيًا، وآته باب. عليه لعنة الله. سخر منه الشيطان
فأغواه. فلعن الله من قبل منه ذلك»⁽³⁾.

16- رسالة من عروة الدهقان إلى الإمام الهادي (ع) في شأن فارس بن
حاتم «كتب عروة إلى أبي الحسن (ع) في أمر فارس بن حاتم، فكتب: كذبوه
وهتكوه، أبعده الله وأخزاه؛ فهو كاذبٌ في جميع ما يدّعي ويصِف. ولكن

(1) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 522.

(2) المصدر نفسه، ص 527-528.

(3) المصدر نفسه، ص 520.

صونوا أنفسكم عن الخوض والكلام في ذلك، وتوقّوا مشاورته. ولا تجعلوا له السبيل إلى طلب الشرّ. كفانا الله مؤنته وموثة من كان مثله»⁽¹⁾.

17- رسالتان من أحد أصحاب الإمام العسكري (ع) إليه وجواب الإمام عنهما [...] حدثني محمد بن الحسن بن ميمون قال: كتبتُ إلى أبي محمد عليه السلام أشكو إليه الفقر. ثم قلتُ في نفسي: أليس قال أبو عبد الله [الصادق] عليه السلام: الفقرُ معنا خيرٌ من الغنى مع عدونا. والقتلُ معنا خيرٌ من الحياة مع عدونا؟

فرجع الجواب: أن الله يُمَحِّضُ أوليائنا إذا تكاثفت ذنوبهم بالفقر، وقد يعفو عن كثير. وهو كما حدثتُ نفسك: الفقرُ معنا خيرٌ من الغنى مع عدونا. ونحن كهفٌ لمن التجأ إلينا، ونورٌ لمن استضاء بنا، وعِصمةٌ لمن اعتصم بنا. من أحببنا كان معنا في السَّنام الأعلى، ومن انحرف عنا فإلى النار.

قال: قال أبو عبد الله: تشهدون على عدوكم بالنار، ولا تشهدون لوليكم بالجَنَّة! ما يمنعكم من ذلك إلا الضعف»⁽²⁾.

18- وقال محمد بن الحسن: «لقيتُ من علة عيني شدة، فكتبتُ إلى أبي محمد عليه السلام أسأله أن يدعو لي. فلما نفذ الكتاب قلتُ في نفسي: ليتني كنتُ سألتُه أن يَصِفَ لي كحلًا. فوقع بخطّه يدعو لي بسلامتها، إذ كانت إحداهما ذاهبة، وكتب بعده: عليك بصبر مع الإثمد وكافور وتوتيا، فإنه يجلو ما فيها من الغشا ويُبَيِّس الرطوبة. قال: فاستعملتُ ما أمر لي به فصَحَّتْ والحمد لله»⁽³⁾.

19- رسالة من الإمام الهادي (ع) في ما تُرَجَّح في ذمِّ أحمد بن هلال

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 533-534.

العبرثائي وبيان مخالفته وعصيانه الإمام «علي بن محمد بن قتيبة»، قال حدثني أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: وردَّ علي القاسم بن العلاء نسخة ما خرج من لعن علي بن هلال. وكان ابتداءً ذلك أن كتب عليه السلام إلى قوامه بالعراق: احذروا الصوفي المتصنع. قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنه قد حجَّ أربعاً وخمسين حجةً، عشرون منها على قدميه. قال: وكان زواؤه أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا عنه، وأنكروا ما ورد في مذهبته. فحملوا القاسم بن العلاء على أن يُراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنع ابن هلال لا رحمه الله بها علمت. لم يزل، لا غفر الله له ذنبه ولا أقال عثرته، يُدْخِلُ في أمرنا بلا إذن منا ولا رضى. يستبدُّ برأيه، فيتحامى من ديوننا. لا يُعْضِي من أمرنا إلا بما يهواه ويُريد. أَرَادَهُ اللهُ بِذَلِكَ في نار جهنم. فصبرنا عليه حتى بَرَّ اللهُ بدعوتنا عُمره. وكُنَّا قد عَرَفْنَا خبره قوماً من موالينا في أيامه، لا رحمه الله، وأمرناهم باللقاء ذلك إلى الخاص من موالينا. ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال لا رحمه الله، ومَن لا يبرأ منه.

وأعلم الإِسْحَاقِي سَلَّمَ اللهُ وأهل بيته ممَّا أعلمناك من حال هذا الفاجر، وجميع مَن كان سألَكَ ويسألك عنه من أهل بلده والخارجين، ومَن كان يستحقُّ أن يطلَعَ على ذلك. فإنَّه لا عُدْرَ لأحدٍ من موالينا في التشكيك في ما يؤدِّيه عَنَّا نُفَاتِنَا. قد عرفوا بأننا نُفَاوِضُهُمْ سَرَّنا، ونحمله إليهم. وعَرَفْنَا ما يكون من ذلك إن شاء اللهُ تعالى»⁽¹⁾.

20- رسالة إلى الإمام الكاظم (ع) من أحد أصحابه وجوابه عنها وهو في الحبس [...] عن علي بن سويد السائي، قال: كتبتُ إلى أبي الحسن عليه السلام وهو في الحبس أسأله فيها عن حاله، وعن جواب مسائل كتبتُ بها

(1) المصدر نفسه، ص 535-536.

إليه، فكتب إليّ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليّ العظيم، الذي بعظمته ونُوره أبصر [ت] قلوبُ المؤمنين،
وبعظمته ونُوره عاداه الجاهلون، وبعظمته ابتُغي إليه الوسيلة بالأعمال المختلفة
والأديان الشَّتّى. فمصيبٌ ومُحطّى، ومُهتدٍ وسميع، وأصمٌّ وبصيرٌ، وأعمى
حيران. فالحمد لله الذي عرّف وصفَ دينه بمحمد صلى الله عليه وآله.
أمّا بعد..

فإنّك امرؤٌ أنزلك الله من آل محمد بمنزلةٍ خاصّةٍ [و]موّدةٍ، بها أهلك الله
من رُشدك، وبصرّك من أمر دينك بفضلهم، وردّ الأمور إليهم، والرضى بها
قالوا. وادعُ إلى صراط ربك فينا من رجوت إجابته. فلا تحضر حضرنا/ تُحصر
حضرنا. ووال آل محمد. ولا تُقلِّ لِمَا بلغك عنا أو نُسب إلينا: هذا باطل، وإن
كنتَ تعرفُ خلافه. فإنّك لا تدري لِمَا قلناه، وعلى أي وجه وضعناه.
أمن بما أخبرتك، ولا تُفشي ما استكتمتُك. أخبرك أنّ من أوجب حق
أخيك أن لا تكتمه شيئاً يتفعه لا من دنياه ولا من آخرته»⁽¹⁾.

21- بضع رسائل من الإمام الجواد (ع) لعلي بن مهزيار الأهوازي «في
كتابٍ لأبي جعفر [الجواد] عليه السلام إليه [أي إلى ابن مهزيار] ببغداد:
قد وصل إليّ كتابك. وقد فهمتُ ما ذكرتَ فيه. وملأني سرورًا. فسرك
الله. وأنا أرجو من الكافي الدافع أن يكفيك كيد كل كائد إن شاء الله تعالى».
22- «وفي كتابٍ آخر: قد فهمتُ ما ذكرتَ من أمر القُمين، خلّصهم الله
وفرّج عنهم. وسررتني بما ذكرتَ من ذلك، ولم تزلْ تفعل. سرّك الله بالجنة

(1) المصدر نفسه، ص 454-455. ومن الواضح لدى القارئ الذي يتنعم في مضامين هذه الرسالة، أنّ
الرسالة وجوبها كانت تدخل وتخرج بنحوٍ يحول دون اطلاع مسؤولي السجن عليها.

ورضي عنك برضاي عنك. وأنا أرجو من الله حُسْنَ العون والرافة. وأقول حسبنا ونعم الوكيل».

23- «وفي كتابٍ آخرٍ بالمدينة: فاشخص إلى منزلِكَ! صيرَكَ اللهُ إلى خير منزل في دنياكَ وآخرَتِكَ».

24- «وفي كتابٍ آخرٍ: وأسألُ الله أن يحفظكَ من بين يديكَ ومن خلفكَ وفي حالاتكَ كلها. فأبشِرْ فإنِّي أرجو أن يدفع الله عنكَ. وأسألُ الله أن يجعل لك الخيرَ في ما عزمَ عليه من الشخوص في يوم الأحد. فأخِر ذلك إلى يوم الاثنين إن شاء الله.

صحبكَ اللهُ في سفرك، وخلفكَ في أهلِكَ، وأذى غيبتِكَ، وسلمتْ بِقُدْرَتِهِ».

25- «وكتبْتُ [ابن مهزيار] إليه أسأله التوسُّعَ عليّ والتحليلَ لما في يدي، فكتب: وسَّعَ اللهُ عليك، ولكنَّ سألْتَ له التوسعةَ من أهلِكَ ولأهل بيتِكَ. ولك يا عليُّ عندي من أكثر التوسعة. وأنا أسألُ الله أن يصحبكَ بالعافية، ويُقدِّمَكَ على العافية، ويسترِكَ بالعافية إنَّه سميع الدعاء».

26- «وسألته الدعاءَ فكتب إليّ: وأما ما سألْتَ من الدعاء، فإنَّكَ بعدُ لستَ تدري كيف جعلكَ اللهُ عندي. وربما سَمَّيْتُكَ باسمِكَ ونسبِكَ، لكثرةِ عنايتي بك ومحبتي لك ومعرفتي بما أنت إليه. فأدام اللهُ لك أفضل ما رزقَكَ من ذلك. ورضي عنكَ برضاي عنكَ. وبلغَكَ أفضلَ نيتِكَ. وأنزَلَكَ الفردوسَ الأعلى برحمته. إنَّه سميع الدعاء.

حفظكَ اللهُ وتولَّاكَ ودفعَ عنكَ الشرَّ برحمته. وكتبْتُ بخطِّي»⁽¹⁾.

27- «[...] الحسن بن شَمُون قال: قرأتُ هذه الرسالةَ على علي بن مهزيار

(1) المصدر نفسه، ص 550-551.

عن أبي جعفر الثاني [الجواد (ع)] بخطه:

بسم الله الرحمن الرحيم
يا عليُّ أحسن الله جزاك، وأسكنك جنته، ومنعك من الخزي في الدنيا
والآخرة، وحشرك الله معنا.
يا عليُّ قد بلوتك وخبرْتُك في النصيحة والطاعة والخدمة والتوقير
والقيام بما يجبُ عليك، فلو قلتُ إنِّي لم أرَ مثلكَ لرجوتُ أن أكونَ صادقًا.
فجزاك اللهُ جَنَات الفردوس نُزُلًا. فما خفي عليَّ مقامُك ولا خدمتُك في
الحرِّ والبرد، في الليل والنهار. فأسألُ الله إذا جمعَ الخلائق للقيامة أن يحبوك
برحمته، إنَّه سميعُ الدعاء»⁽¹⁾.

28- رسالة من محمد بن أحمد بن الصَّلْت القُتَمي إلى الدار في شأنٍ لأحمد
ابن إسحاق القُتَمي وجواب الإمام عنها «[...] حدَّثني أحمد بن الحسين القُتَمي
الآبي⁽²⁾، قال كتب محمد بن أحمد بن الصَّلْت القُتَمي إلى الدَّار كتابًا ذكر فيه قصة
أحمد بن إسحاق القُتَمي وصُحبته، وأنه يُريدُ الحجَّ، واحتاج إلى ألف دينار، فإن
رأى سيدي أن يأمر بإقراضه إياها، ويسترجعُ منه في البلد إذا انصرف، فعل.
فوقع عليه السلام: هي له منّا صلة، وإذا رجع فله عندنا سواها.
وكان أحمد لضعفه لا يُطعمُ نفسه في أن يبلغَ الكوفة.
وفي هذا⁽³⁾ من الدَّلالة»⁽⁴⁾.

29- رسالة من أحمد بن محمد بن عيسى إلى الإمام الحسن العسكري (ع)
في شأن الغاليتين علي بن حُسكة والقاسم اليعقوبي وجواب الإمام عنها «[...]»

(1) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 349؛ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 50، ص 105.

(2) نسبة إلى آية بلد في إيران، هي نفسها آوه، والنسبة لهذه: آوي.

(3) أي أنَّ في مضمون الرواية دلالة على ما لابن إسحاق من مكانة عالية عند الإمام. وربما أيضًا على معرفة الإمام بالمنايا.

(4) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 556-557.

حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى: كتب إليه [الإمام الحسن العسكري (ع)] بشهادة العنوان في المصدر⁽¹⁾ في قوم يتكلّمون⁽²⁾، ويقرأون أحاديث ينسبونها إليك وإلى آبائك، فيها ما تشمئزّ منه القلوب. ولا يجوزُ لنا ردّها إذا كانوا يروون عن آبائك عليهم السلام، ولا قبولها لما فيها. وينسبون الأرض إلى قوم يذكرون أنهم من مواليك. وهو رجل يُقال له علي بن حسكة، وآخر يُقال له القاسم البقطيني. من أقاويلهم إنهم يقولون إنّ قول الله تعالى ﴿...إِلَّا بِالصَّلَاةِ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽³⁾ معناها رجلٌ، لا سُجود ولا رُكوع. وكذلك الزكاة معناها ذلك الرجل، لا عدد دراهم ولا إخراج مال. وأشياء من الفرائض والسُنن تأولوها وصبروها على هذا الحدّ الذي ذكرتُ. فإن رأيت أن تُبيّن لنا، وأن تَمَنَّ على مواليك بما فيه السّلامة لمواليك ونجاتهم من هذه الأقاويل، التي تُخرّجهم إلى الهلاك.

فكتب عليه السلام: ليس هذا من ديننا فاعتزله⁽⁴⁾.

30- رسالة من أحد الشيعة إلى الإمام أبي الحسن العسكري/ الهادي (ع) في شأن علي بن حسكة «[...] حدّثنا سهل بن زياد الأدمي، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن العسكري (ع):

جُعِلْتُ فداك يا سيدي. إنّ عليّاً بن حسكة يدّعي أنّه من أوليائك، وأنّك أنت الأوّل القديم، وأنّه بابك ونيّك، أمرته أن يدعو إلى ذلك. ويزعم أنّ الصلاة والزكاة والحجّ والصوم كلّ ذلك معرفتك ومعرفه من كان في مثل حال ابن حسكة في ما يدّعي من الباطية والنّبوة. فهو مؤمنٌ كاملٌ سقط عنه

(1) أي يتعاطون مسائل الكلام، في ما يبدو لنا.

(2) سورة العنكبوت: الآية 45.

(3) محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، ص 516-517. ونصّ مُشابه في: المصدر نفسه، ص 517-

518.

الاستعداد بالصلاة والصوم والحج. وذكر جميع شرائع الدين أن معنى ذلك كله ما ثبت لك. ومال الناس إليه كثيرًا. فإن رأيت أن تمنّ على مواليك بجواب في ذلك تُنجيهم من الهلكة.

قال: فكتب عليه السلام: كذب ابنُ حَسَكَة عليه لعنةُ الله. وبحسبك أني لا أعرفه في مواليّ لعنة الله. فوالله ما بعث الله محمدًا والأنبياء من قبيله إلا بالحنيفية والصلاة والزكاة والصيام والحج والولاية. وما دعا محمد صلوات الله عليه إلا إلى الله وحده لا شريك له، وكذلك نحن الأوصياء من ولّيه عبيدُ الله لا نُشركُ به شيئًا. إن أطعناه رُحمتنا، وإن عصيناه عُدبنا. ما لنا على الله من حُجة؛ بل الحُجة لله عزّ وجلّ علينا وعلى جميع خلقه. أبرأ إلى الله ممن يقول ذلك، وأنتمي إلى الله من هذا القول.

فاهجرهم لعنهم الله. وألجئهم إلى ضيق الطريق»⁽¹⁾.

31- رسالتان من الإمام الجواد (ع) إلى عبد العزيز بن المهتدي القمي الأشعري:

في الرسالة الأولى:

«خرج فيه [ابن المهتدي] عن أبي جعفر عليه السلام: قبضتُ والحمدُ لله. وقد عرفتُ الوجوه التي صارتُ إليك منها. غفر الله لك ولهم الذنوب، ورحمنا وإياك برضاي عنك»⁽²⁾.

32- «وخرج فيه: غفر الله ذنبك، ورحمنا وإياك ورضي عنك برضاي عنك»⁽³⁾.

33- رسالة من الإمام الجواد (ع) إلى أحد أصحابه في زكريا بن آدم القمي

(1) المصدر نفسه، ص 518-519.

(2) محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ص 349.

(3) المصدر نفسه.

الأشعري «ذكرت ما جرى من قضاء الله في الرجل المتوفى رحمه الله يوم وُلِدَ ويوم يموت ويوم يُبعثُ حيًّا. فقد عاش أيامَ حياته عارفاً بالحقِّ قائلاً به، صابراً مُحْتَسِباً، قائماً بما يجبُ لله ولرسوله عليه. ومضى رحمه الله غيرَ ناكثٍ ولا مُبدِّل. فجزاه الله أَجَرَ نِيَّتِهِ وأعطاه أَجَرَ سَعِيهِ»⁽¹⁾.

34- رسالة من محمد بن فرج الرخجي إلى الإمام الهادي (ع) وجواب الإمام عنها: «[...] محمد بن فرج، قال: كتبتُ إليه [أي إلى الإمام الهادي (ع)] أسأله عن أبي علي بن راشد وعن عيسى بن جعفر بن عاصم وعن ابن بند، وكتب إلي:

ذكرتُ ابنَ راشد رحمه الله فَإِنَّهُ عاش سعيداً ومات شهيداً. ودعا لابن بند والعاصميّ. وابن بند ضُربَ بعمود وقُتِل. وابن عاصم ضُرب بالسَّياط على الجسر ثلاثمئة سوط ورُمي به في الدجلة»⁽²⁾.

35- رسالة من الإمام الهادي (ع) إلى صاحبه علي بن عمرو العطار القزويني في شأن فارس بن حاتم بن ماهويه القزويني «[...] عبد الله بن جعفر الحميري، قال: كتب أبو الحسن العسكري عليه السلام إلى علي بن عمرو القزويني بخطه: اعتقد في ما تدين الله تعالى به، أن الباطنَ عندي حسب ما أظهرتُ لك في مَنْ استنبأت عنه. وهو فارس لعنه الله. فَإِنَّهُ ليس يسعُكَ إلا الاجتهاد في لعنه ومُعاداته، والمبالغة في ذلك بأكثر ما تجِدُ السبيل إليه.

ما كنتُ أَمُرُ بأن يُدان الله بأمرٍ غير صحيح. فجدَّ واجتهد في لعنه وهتكه وقطع أسبابه. وصدَّ أصحابك عنه، وإبطال أمره. واحكِهِ لهم عني. وإني سائلُكم بين يدي الله عن هذا الأمر المؤكَّد. فويلٌ للعاصي وللجاحد.

(1) المصدر نفسه، ص 348.

(2) المصدر نفسه، ص 351.

وكتبْتُ بخطِّي ليلة الثلاثاء لتسع ليالٍ من شهر ربيع الأول سنة خمسين وميتين. وأنا أتوكَّل على الله وأحذُّه كثيرًا⁽¹⁾.

36- «عن علي بن مهزيار، قال: قال لي أبو علي بن راشد، قُلْتُ له [للإمام الجواد (ع)]: أمرتني بالقيام بأمرِكَ وأخذِ حقكَ، فأعلمتُ مواليكَ بذلك. فقال لي بعضهم: وأيُّ شيءٍ حقُّه؟ فلم أدرِ ما أجيبُه. فقال: يجبُ عليهم الخمس. فقلتُ: ففي أيِّ شيءٍ؟ فقال: في أمتعتهم وضياعهم [صنایعهم]. قلتُ: والتاجر عليه والصَّانع بيده؟ فقال: إذا أمكنهم بعدَ مؤنتِهِم»⁽²⁾.

37- عن علي بن مهزيار قال: كتب إليهِ أبو جعفر (ع) [الجواد]، وقرأتُ أنا كتابَه إليهِ في طريقِ مكة، قال: إنَّ الذي أوجبتُ في سنتي هذه وهذه سنة عشرين وميتين فقط لمعنى من المعاني. أكرهُ تفسيرَ المعنى كلَّه خوفاً من الانتِشار. وسأفترُّ لك بعضَه إن شاء الله.

إنَّ موالِيَّ، أسألُ الله صلاحَهم، أو بعضُهم قصروا في ما يجبُ عليهم، فعلمتُ ذلك، فأحييتُ أن أطهرَهم وأزكيهم بما فعلتُ من أمرِ الخمس في عامي هذا. قال اللهُ تعالى: ﴿حُذِّمْنَ آمَوِلُهُمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالْشَّهَادَةُ فَيُشْفَرُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾. ولم أوجبُ عليهم ذلك في كلِّ عام. ولا أوجبُ عليهم إلا الزكاة التي فرضها اللهُ عليهم. وإنَّما أوجبْتُ عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهبِ والفضة التي قد حال عليها الحَوْل. ولم أوجبُ ذلك عليهم في متاعٍ ولا آنية ولا

(1) المصدر نفسه، ص 352-53.

(2) محمد بن الحسن (الحر العاملي)، وسائل الشيعة، ج 5، ص 348-349.

(3) سورة التوبة: الآيات 103-105.

خَدَمَ وَلَا رِيحَ رِيحِهِ فِي تِجَارَةٍ وَلَا ضِيعَةٍ، إِلَّا فِي ضِيعَةٍ سَأَفْتَرُ لَكَ أَمْرَهَا، تَخْفِيفًا
مَنِّي عَنْ مَوَالِيٍّ وَمَنَّا مَنِّي عَلَيْهِمْ، لِمَا يَغْتَالُ السُّلْطَانُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِمَا يَنْوِبُهُمْ فِي
ذَاتِهِمْ.

فَأَمَّا الْغَنَائِمُ وَالْفَوَائِدُ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ
الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَافِي الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١).

فَالْغَنَائِمُ وَالْفَوَائِدُ يَرْحُمُ اللَّهُ فِيهِ الْغَنِيمَةُ يَغْنُمُهَا الْمَرْءُ وَالْفَايِدَةُ يَفِيدُهَا،
وَالْجَايِزَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ لِلْإِنْسَانِ الَّتِي لَهَا خَطَرٌ، وَالْمِيرَاثُ الَّذِي لَا يُحْتَسَبُ مِنْ غَيْرِ
أَبٍ وَلَا ابْنٍ. وَمِثْلُ عَدُوٍّ يُصْطَلَمُ فَيُؤْخَذُ مَالُهُ وَلَا يُعْرَفُ لَهُ صَاحِبٌ. وَمَا صَارَ
إِلَى مَوَالِيٍّ مِنْ أَمْوَالِ الْخُرْمِيَّةِ الْفَسَقَةِ. فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَمْوَالَ عَظِيمَةٍ صَارَتْ إِلَى
قَوْمٍ مِنْ مَوَالِيٍّ. فَمَنْ كَانَ عَنْده شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُوصِلْهُ إِلَى وَكيلي. وَمَنْ كَانَ نَائِيًا
بَعِيدَ الشَّقَةِ فَلْيَتَعَمَّدْ لِإِصْلَاحِهِ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ. فَإِنَّ نِيَّةَ الْمَرْءِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ. فَأَمَّا
الَّذِي أُوجِبُ مِنَ الضِّيَاعِ وَالْغَلَاتِ فِي كُلِّ عَامٍ فَهُوَ نِصْفُ السُّدُسِ، تَمَّ كَانَتْ
ضِيعَتُهُ تَقُومُ بِمَوْنَتِهِ. وَمَنْ كَانَتْ ضِيعَتُهُ لَا تَقُومُ بِمَوْنَتِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ نِصْفُ
سُدُسٍ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ (٢).

38- رسالة الإمام الهادي (ع) إلى أهل الأهواز في الردِّ على القائلين بالجبر
والتفويض وإثبات العدلِ والمنزلةِ بين المترتبتين أثبتنا هذه الرسالة لما فيها من
دلالة تاريخية تتصل بموضوع الكتاب، ولأنها أوسع وأكمل وأوفى مُطالعةً
في موضوعها، فضلًا عما فيها من منهجية صلبة دقيقة. ثم إن الإمام شحنها

(١) سورة الأنفال: الآية ٤١.

(٢) محمد بن الحسن (الحر العاملي)، وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٣٤٩-٣٥٠.

بالأمثال، يضرُّها تقريبًا للمفهوم النظري إلى الأذهان. لأنَّ الرسالة مُوجَّهة إلى أناسٍ عاديين، قد يصعبُ عليهم استيعابُ تلك المفاهيم كافةً.

روى الرسالة ابنُ شُعبة الحرَّاني في «مُتحف العقول»، دون ذكر المُخاطَبين بها، فقال: «إلى أهل الأهواء»، والطبرسي في «الاحتجاج» وعنه أخذنا أنها إلى أهل الأهواز. والظاهر أن كلمة «الأهواء» في نسخة كتاب الحرَّاني مُصحَّفة عن «الأهواز».

«من علي بن محمد، سلامٌ عليكم وعلى مَنْ اتَّبَعَ الهدى ورحمة الله وبركاته. فإنَّه ورد كتابكم، وفهمتُ ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم وخوضكم في القدر، ومقالة مَنْ يقولُ منكم بالجبر، ومَنْ يقولُ بالتفويض، وتفرُّقكم في ذلك، وتقاطعكم وما ظهر من العداوة بينكم. ثم سألتُموني عنه وبيانه لكم. فهمتُ ذلك كلَّه.

اعلموا رحمكم الله أنا نظرنا في الآثار وكثرة ما جاءت به الأخبار، فوجدناها عند جميع مَنْ يتحلَّى الإسلام، مَنْ يعقلُ عن الله جلَّ وعزَّ، لا تخلو من معنيين: إما حقٌّ فيُتَّبَع، وإما باطلٌ فيُجْتَنَب.

وقد اجتمعت الأُمَّة قاطبةً لا اختلافَ بينهم أنَّ القرآنَ حقٌّ لا ريبَ فيه عند جميع أهل الفرق. وفي حالِ اجتماعهم مقرونٌ بتصديق الكتاب وتحقيقه، مُصِّبون مُهتدون. وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تجتمعُ أمتي على ضلالةٍ». فأخبر أنَّ جميع ما اجتمعت عليه الأُمَّة كُلُّها حقٌّ. هذا إن لم يُخالف بعضها بعضًا.

والقرآن حقٌّ لا اختلافَ بينهم في تنزيله وتصديقه. فإذا شهد القرآنُ بتصديق خبر وتحقيقه، وأنكرَ الخبرَ طائفةٌ من الأُمَّة، لزمهم الإقرارُ به ضرورةً، حين اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب. فإن جحدتُ وأنكرتُ لزمها

الخروج من الملة. فأول خير يُعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه والتباس شهادته عليه، هو خبرٌ ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ووجد بموافقة الكتاب وتصديقه، بحيث لا تُخالفه أقاويلهم، حيث قال: «إني مُخَلَّفُ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن تضلوا ما تمسكتن بهما، وإني لئن يفرقا حتى يرثي عليّ الحوض». فلما وجدنا شواهد هذا الحديث في كتاب الله نصًّا، مثل قوله جلّ وعزّ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ (١).

وروت العامة في ذلك أخبارًا لأمر المؤمنين (ع)، أنه تصدّق بخاتمته وهو راعٍ. فشكر الله ذلك له، وأنزل الآية فيه. فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وأله قد أتى بقوله: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ». ويقول: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». ووجدناه يقول: «عليّ يقضي ديني ويُعجز مواعيدي. وهو خليفتي عليكم من بعدي».

فالخير الأول الذي استنبطت منه هذه الأخبار خبر صحيح، مُجمَع عليه لا اختلاف فيه عندهم. وهو أيضًا موافق للكتاب. فلما شهد الكتاب بتصديق الخبر، وهذه الشواهد الأخر، لزم على الأمة الإقرار بها ضرورة. إذ كانت هذه الأخبار شواهدًا من القرآن ناطقة، ووافقت القرآن ووافقها.

ثم وردت حقائق الأخبار من رسول الله (ص)، عن الصادقين (ع)، ونقلها قومٌ ثقاتٌ معروفون. فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضًا واجبًا على كل مؤمن ومؤمنة، لا يتعداه إلا أهل العناد. وذلك أن أقاويل آل رسول الله (ص) مُتصلة بقول الله. ذلك في مُحكم كتابه: ﴿ إِنَّا الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ

(١) سورة المائدة: الآيات ٥٥-٥٦.

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴿١١﴾.

ووجدنا نظيرَ هذه الآية قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي. وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ. وَمَنْ آذَى اللَّهَ يُوشِكُ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنْهُ».

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله: «مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ». ومثل قوله صلى الله عليه وآله في بني وليعة: «لَا بُعْثَنَ إِلَيْهِمْ رَجُلًا كَنَفْسِي، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

وقوله صلى الله عليه وآله يوم خيبر: «لَا بُعْثَنَ إِلَيْهِمْ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَرَارًا غَيْرَ فَرَارٍ، لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ». ففَضَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْفَتْحِ قَبْلَ التَّوَجُّعِ. فَاسْتَشْرَفَ لِكَلَامِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ دَعَا عَلِيًّا (ع) فَبَعَثَهُ إِلَيْهِمْ. فَاصْطَفَاهُ اللَّهُ بِهَذِهِ الْمُنْقَبَةِ، وَسَمَّاهُ كَرَارًا غَيْرَ فَرَارٍ. فَسَمَّاهُ اللَّهُ مُحِبًّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ. فَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُحِبُّانِهِ.

إِنَّمَا قَدَّمْنَا هَذَا الشَّرْحَ وَالْبَيَانَ دَلِيلًا عَلَى مَا أَرَدْنَا، وَقُوَّةً لِمَا نَحْنُ مُبَيِّنُوهُ مِنْ أَمْرِ الْجَبْرِ وَالتَّفْوِيزِ وَالتَّنَزُّلِ بَيْنَ الْمُنْتَزِلَتَيْنِ. وَبِاللَّهِ الْعَوْنُ وَالْقُوَّةُ. وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْ فِي جَمِيعِ أُمُورِنَا.

فإِنَّا نَبْدَأُ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا جَبَرَ وَلَا تَفْوِيزَ وَلَكِنْ مَنَزَلَةٌ بَيْنَ الْمُنْتَزِلَتَيْنِ. وَهِيَ صَحَّةُ الْخَلْقَةِ، وَتَخْلِيلَةُ السَّرْبِ، وَالْمُهْلَةُ فِي الْوَقْتِ، وَالتَّرَادُ مِثْلَ الرَّاحِلَةِ، وَالسَّبَبُ الْمُهَيِّجُ لِلْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ».

فهذه خمسةُ أشياءَ جُمِعَ بِهَا الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَوَامِعَ الْفَضْلِ. فَإِذَا نَقَصَ الْعَبْدُ مِنْهَا خَلَّةً كَانَ الْعَمَلُ مَطْرُوحًا بِحَسْبِهِ. فَأَخْبَرَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَصْلِ مَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ مِنْ طَلَبِ مَعْرِفَتِهِ. وَنَطَقَ الْكِتَابُ بِتَصَدِيقِهِ، فَشَهِدَ بِذَلِكَ

(1) سورة الأحزاب: الآية 57.

مُحْكَمَاتُ آيَاتِ رَسُولِهِ. لِأَنَّ الرُّسُولَ (ص) وَآلَهُ (ع) لَا يَعْدُونَ شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ،
وَأَقَاوِيلُهُمْ حُدُودُ الْقُرْآنِ.

فَإِذَا وَرَدَتْ حَقَائِقُ الْأَخْبَارِ، وَالتَّمَسَّتْ شَوَاهِدُهَا مِنَ التَّنْزِيلِ فَوُجِدَ مُوَافَقًا
لَهَا وَعَلَيْهَا دَلِيلًا، كَانَ الْاِقْتِدَاءُ بِهَا فَرَضًا لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَّا أَهْلُ الْعِنَادِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي
أَوَّلِ الْكِتَابِ. وَلَمَّا التَّمَسَّنَا تَحْقِيقَ مَا قَالَهُ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُنْزِلَةِ بَيْنَ
الْمُنْزِلَتَيْنِ، وَإِنْكَارِهِ الْجَبَرَ وَالتَّفْوِضَ، وَجَدْنَا الْكِتَابَ قَدْ شَهِدَ لَهُ وَصَدَّقَ مَقَالَتَهُ
فِي هَذَا.

وَخَبِرْتُ عَنْهُ أَيْضًا مُوَافِقٌ لِهَذَا، أَنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ: هَلْ أَجَبَرَ اللَّهُ
الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ فَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هُوَ أَعَدَّلَ مِنْ ذَلِكَ. فَقِيلَ لَهُ:
فَهَلْ فَوَضَّ إِلَيْهِمْ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هُوَ أَعَزَّ وَأَقَهَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «النَّاسُ فِي الْقَدَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: رَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّ الْأَمْرَ
مُقَوَّضٌ إِلَيْهِ، فَقَدْ وَهَّنَ اللَّهُ فِي سُلْطَانِهِ فَهُوَ هَالِكٌ. وَرَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ
أَجَبَرَ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي وَكَلَّفَهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ، فَقَدْ ظَلَمَ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ فَهُوَ
هَالِكٌ. وَرَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ كَلَّفَ الْعِبَادَ مَا يُطِيقُونَ، وَلَمْ يُكَلِّفَهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ،
فَإِذَا أَحْسَنَ حَمْدَ اللَّهِ، أَوْ إِذَا أَسَاءَ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ، فَهَذَا مُسْلِمٌ بِالْغُيُوبِ».

فَأَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مَنْ تَقَلَّدَ الْجَبَرَ وَالتَّفْوِضَ وَدَانَ بِهِمَا فَهُوَ عَلَى خِلَافِ
الْحَقِّ.

فَقَدْ شَرَحْتُ الْجَبَرَ الَّذِي مَنَّ دَانَ بِهِ يُلْزَمُهُ الْخَطَأُ. وَأَنَّ الَّذِي يَتَقَلَّدُ التَّفْوِضَ
يُلْزَمُهُ الْبَاطِلُ. فَصَارَتْ الْمُنْزِلَةُ بَيْنَ الْمُنْزِلَتَيْنِ بَيِّنَةً.

وَأَضْرِبُ لِكُلِّ بَابٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مَثَلًا يُقَرِّبُ الْمَعْنَى لِلطَّالِبِ، وَيُسَهِّلُ لَهُ
الْبَحْثَ عَنْ شَرْحِهِ. تَشْهَدُ بِهِ مُحْكَمَاتُ آيَاتِ الْكِتَابِ، وَتُحَقِّقُ تَصَدِيقَهُ عِنْدَ ذَوِي
الْأَلْبَابِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ وَالْعَصْمَةَ.

فأما الجبر الذي يلزم مَنْ دَانَ به الخطأ، فهو قولٌ من زعم أن الله جَلَّ وعزَّ أجبرَ العبادَ على المعاصي وعاقبهم عليها. وَمَنْ قال بهذا القول فقد ظلمَ الله في حكمه وكذَّبَه وردَّ عليه قوله: ﴿...وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْنَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾⁽³⁾. مع آيٍ كثيرةٍ في ذكر هذا. فَمَنْ زعم أنه مُجبرٌ على المعاصي فقد أحالَ بذنبه على الله، وقد ظلمه في عُقوبته. وَمَنْ ظلمَ فقد كذَّبَ كتابه. وَمَنْ كذَّبَ كتابه فقد لزمه الكفر بإجماع الأمة.

ومثَّل ذلك مثل رجلٍ ملكَ عبدًا مملوكًا لا يملك نفسه، ولا يملك عَرَضًا من الدنيا، ويعلمُ مولاهُ ذلك منه. فأمره، على عِلْمٍ منه، بالمَصيرِ إلى السوقِ لحاجةٍ يأتِيه بها، ولم يُملكه ثَمَنٌ ما يأتِيه به من حاجته. وعِلِمُ المالكِ أنَّ على الحاجةِ رقيقًا، لا يطعمُ أحدٌ في أخذها منه إلا بما يرضى به من الثمن. وقد وصفَ مالكُ العبدِ نفسه بالعدلِ والنِّصْفَةِ وإظهارِ الحكمةِ ونَفْيِ الجورِ. وأوعَدَ عبدهَ إن لم يأتِه بِحاجته أن يُعاقبه، على عِلْمٍ منه بالرقبِ الذي على حاجته أنه سيمنعه، وعِلْمِ أنَّ المملوكَ لا يملكُ ثمنها ولم يُملكه ذلك.

فلَمَّا صار العبدُ إلى السوقِ، وجاء لِيأخذَ حاجته التي بعثه مولاه لها، وجد عليها مانعًا يمنعُ منها إلا بِشراءٍ، وليس يملكُ العبدُ ثمنها. فانصرفَ إلى مولاه خائبًا بغيرِ قضاءِ حاجته. فاغتاظَ مولاه من ذلك وعاقبه عليه. أليس يجبُ في عدله وحكمته أن لا يُعاقبه، وهو يعلمُ أنَّ عبده لا يملكُ عَرَضًا من عُروضِ الدنيا، ولم يُملكه ثمن حاجته؟

(1) سورة الكهف: الآية 49.

(2) سورة الحج: الآية 10.

(3) سورة يونس: الآية 44.

فإن عاقبه عاقبه ظالماً مُتَعَدِّياً عليه، مُبْطِلاً لما وصفَ من عدله وحكمته ونصفته. وإن لم يُعاقبه كَذَبَ نفسه في وعيده إياه، حين أوعده بالكذب والظلم اللذين ينفيان العدل والحكمة. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. فَمَنْ دان بالجر، أو بما يدعو إلى الجبر، فقد ظلم الله ونسبه إلى الجور والعدوان، إذ أوجبَ على مَنْ أجبره العقوبة. ومن زعم أن الله أجبر العباد فقد أوجب على قياس قوله أن الله يدفعُ عنه العقوبة.

ومن زعم أن الله يدفع عن أهل المعاصي العذاب، فقد كَذَبَ الله في وعيده حيث يقول: ﴿بَلَى لَنْ كَسِبَ سَيْنَتُهُ وَأُحْطِطَ بِهِ خَلِيفَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنَا ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعيراً﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَاراً كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزاً حَكِيماً﴾⁽³⁾. مع أي كثيرة في هذا الفن ممن كَذَبَ وعيدَ الله. ويلزمه في تكذيبه آية من كتاب الله الكفر. وهو ممن قال الله: ﴿...أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾؛ بل نقول إن الله جلَّ وعزَّ جازى العباد على أعمالهم، يُعاقبهم على أفعالهم، بالاستطاعة التي ملكهم إياها. فأمرهم ونهاهم بذلك. ونطق كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ

(1) سورة البقرة: الآية 81.

(2) سورة النساء: الآية 10.

(3) سورة النساء: الآية 56.

(4) سورة البقرة: الآية 85.

عَشْرَ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١﴾
 وقال جلّ ذكره: ﴿يَوْمَ نَعْبُدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا وَمَا
 عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ.
 وَاللَّهُ زَهَّادٌ وَالْعَبَادُ ﴿١٢﴾، وقال: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا
 ظُلْمَ الْيَوْمَ...﴾ ﴿١٣﴾. فهذه آياتٌ محكماتٌ تنفي الجبر ومن دان به. ومثلها في
 القرآن كثير. اختصرنا ذلك لثلاث بطول الكتاب وبالله التوفيق.

وأما التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وأخطأ من دان به وتقلّده،
 فهو قول القائل إنّ الله جلّ ذكره فوّض إلى العباد اختيار أمره ونهيه وأهلهم.
 وفي هذا كلامٌ دقيقٌ لمن يذهب إلى تحريره ودقيقته. وإلى هذا ذهب الأئمة المهتدية
 من عترة الرسول (ص). فإنهم قالوا: لو فوّض إليهم على جهة الإهمال، لكان
 لازماً له رضى ما اختاروه، واستوجبوا منه الثواب، ولم يكن عليهم في ما جنوه
 العقاب، إذا كان الإهمال واقعاً.

وتنصرف هذه المقالة على معنيين:

إما أن يكون العباد قد تظاهروا عليه فالزموه قبول اختيارهم بأرائهم
 ضرورة، كره ذلك أم أحب، فقد لزمه الوهن. أو يكون جلّ وعزّ عجز عن
 تعبدهم بالأمر والنهي على إرادته كرهوا أو أحبوا، ففوّض أمره ونهيه إليهم
 وأجراهم على محبتهم. إذ عجز عن تعبدهم بإرادته. فجعل الاختيار إليهم في
 الكفر والإيمان. ومثل ذلك مثل رجلٍ ملك عبداً ابتاعه ليخدمه، ويعرف له
 فضل ولايته، ويقف عند أمره ونهيه. وادّعى مالك العبد أنّه قاهر عزيز حكيم.

(1) سورة الأنعام: الآية 160.

(2) سورة آل عمران: الآية 30.

(3) سورة غافر: الآية 17.

فأمر عبده ونهاه ووعدته على اتباع أمره عظيم الثواب، وأوعده على معصيته أليم العقاب. فخالف العبدُ إرادة مولاه، ولم يقف عند أمره ونهيه. فأتي أمره أو أي شيء نهاه لم يأت به على إرادة المولى؛ بل كان العبد يتبع إرادة نفسه واتباع هواه. ولا يطيق المولى أن يردّه إلى اتباع أمره ونهيه والوقوف على إرادته. ففوّض اختيار أمره ونهيه إليه، ورضي منه بكل ما فعله، على إرادة العبد، لا على إرادة المالك. وبعثه في بعض حوائجه، وسمّى له الحاجة، فخالف على مولاه وقصد لإرادة نفسه واتباع هواه. فلما رجع إلى مولاه، نظر إلى ما أتاه به فإذا هو خلاف ما أمره به. فقال له: لم أتيتني بخلاف ما أمرتك؟ فقال العبد:

اتكلتُ على تفويضك الأمر لي، فاتبعْتُ هواي وإرادتي. لأنَّ المفوّض إليه غير محظور عليه. فاستحال التفويض.

أوليس يجبُ على هذا السبب، إمّا أن يكون المالك للعبد قادراً، يأمرُ عبده باتباع أمره ونهيه على إرادته لا على إرادة العبد، ويملكه من الطاقة بقدر ما يأمره به وينهاه عنه. فإذا أمره بأمر ونهاه عن شيء عرفه الثواب والعقاب عليهما. وحذّره ورغبه بصفة ثوابه وعقابه، ليعرف العبدُ قدرة مولاه بما ملكه من الطاقة لأمره ونهيه وترغيبه وترهيبه. فيكون عدله وإنصافه شاملاً، وحُجته واضحة عليه للإعذار والإنذار. فإذا اتبع العبدُ أمرَ مولاه جازاه، وإذا لم يزدجر عن نهيه عاقبه، أو يكون عاجزاً غير قادر. ففوّض أمره إليه أحسنّ أم أساء، أطاع أم عصى. عاجزٌ عن عقوبته ورّدّه إلى اتباع أمره.

وفي إثبات العجز نفي القدرة والتأله، وإبطال الأمر والنهي والثواب والعقاب، ومخالفة الكتاب إذ يقول: ﴿...وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ...﴾⁽¹⁾، وقوله عز وجل: ﴿...أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا

(1) سورة الزمر: الآية 7.

تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١﴾، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ
 * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ ﴿٢﴾، وقوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا
 تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا...﴾ (٣)، وقوله: ﴿...أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ
 وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ (٤).

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوَضَّ أَمْرَهُ وَنَبِيَّهِ إِلَى عِبَادِهِ فَقَدْ أَثْبَتَ عَلَيْهِ الْعَجَزَ،
 وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ قَبُولَ كُلِّ مَا عَمِلُوا مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ. وَأَبْطَلَ أَمْرَ اللَّهِ وَنَبِيَّهِ وَوَعْدَهُ
 وَوَعِيدَهُ، لَعَلَّةَ مَا زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ فَوَضَّهَا إِلَيْهِ. لِأَنَّ الْمُفَوَّضَ إِلَيْهِ يَعْمَلُ بِمَشِيتِهِ. فَإِنَّ
 شَاءَ الْكُفْرَ أَوْ الْإِيمَانَ كَانَ غَيْرَ مَرْدُودٍ عَلَيْهِ وَلَا مَحْظُورٍ. فَمَنْ دَانَ بِالتَّفْوِيزِ
 عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَقَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ وَأَمْرِهِ وَنَبِيَّهِ. وَهُوَ
 مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿...أَفْتَوْمُونُكَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ
 فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ
 يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٥)، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُدِينُ بِهِ
 أَهْلُ التَّفْوِيزِ عُلُوًّا كَبِيرًا.

لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ خَلَقَ الْخَلْقَ بِقُدْرَتِهِ، وَمَلَكَهُمْ اسْتَطَاعَةً
 تَعْبُدُهُمْ بِهَا. فَأَمَرُهُمْ بِمَا أَرَادَ، فَقَبِلَ مِنْهُمْ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ وَرَضِيَ بِذَلِكَ لَهُمْ. وَنَهَاهُمْ
 عَنْ مَعْصِيَتِهِ وَذَمَّ مَنْ عَصَاهُ وَعَاقَبَهُ عَلَيْهِ. وَلِلَّهِ الْخِيَرَةُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، يُخْتَارُ مَا
 يُرِيدُ وَيَأْمُرُ بِهِ، وَيَنْهَى عَمَّا يَكْرَهُ وَيُعَاقِبُ عَلَيْهِ، بِالِاسْتَطَاعَةِ الَّتِي مَلَكَهَا عِبَادَهُ
 لِاتِّبَاعِ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ مَعَاصِيهِ، لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْعَدْلِ وَالنِّصْفَةِ وَالْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ.
 بِالْعُجْبَةِ بِالْإِعْذَارِ، وَإِلَيْهِ الصَّفْوَةُ. يَصْطَفِي مِنْ عِبَادِهِ مَنْ يَشَاءُ لِتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ

(1) سورة آل عمران: الآية 102.

(2) سورة الذاريات: الآيات 56-57.

(3) سورة النساء: الآية 36.

(4) سورة الأنفال: الآية 20.

(5) سورة البقرة: الآية 85.

واحتجاجه على عباده. اصطفى محمداً صلى الله عليه وآله، وبعثه برسالاته إلى خلقه. فقال مَنْ قَالَ مِنْ كُفَّارِ قَوْمِهِ حَسْداً وَاسْتِكْبَاراً: ﴿...لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرَبَاتَيْنِ عَظِيمٍ﴾⁽¹⁾، يعني بذلك أمية بن أبي الصلت وأبا مسعود الثقفي. فأبطل الله اختيارهم، ولم يُجْزَ لهم آراءهم حيث يقول: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَئِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرَآً² وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾⁽²⁾. ولذلك اختار من الأمور ما أحب، ونهى عما يكره. فمن أطاعه أثابه، ومن عصاه عاقبه. ولو فوّض اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أمية بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي، إذ كان عندهم أفضل من محمد صلى الله عليه وآله.

فلما أذب الله المؤمنين بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾⁽³⁾، فلم يُجْزَ لهم الاختيار بأهوائهم، ولم يقبل منهم إلا اتباع أمره واجتناب نهيه على يدي من اصطفاه. فمن أطاعه رُشِدَ، ومن عصاه ضلَّ وغوى، ولزِمته الحُجَّةُ بما ملَّكهُ من الاستطاعة لاتباع أمره واجتناب نهيه. فمن أجل ذلك حرَّمه ثوابه وأنزل به عقابه.

وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض. وبذلك أخبر أمير المؤمنين صلوات الله عليه عباية بن ربيعة الأسدي، حين سأله الاستطاعة التي بها يقوم ويقعدُ ويفعل. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «سألت عن الاستطاعة تملكها من دون الله أو مع الله؟»، فسكت عباية. فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «قلْ

(1) سورة الزخرف: الآية 31.

(2) سورة الزخرف: الآية 32.

(3) سورة الأحزاب: الآية 36.

يا عباية! فقال: «وما أقول؟» قال (ع): «إِنْ قُلْتَ إِنَّكَ تَمْلِكُهَا مَعَ اللَّهِ قَتَلْتُكَ. وَإِنْ قُلْتَ تَمْلِكُهَا دُونَ اللَّهِ قَتَلْتُكَ». قال عباية: «فما أقولُ يا أمير المؤمنين؟» قال (ع): «تَقُولُ إِنَّكَ تَمْلِكُهَا بِاللَّهِ الَّذِي يَمْلِكُهَا مِنْ دُونِكَ. فَإِنْ يُمْلِكُهَا إِيَّاكَ كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَطَايِهِ. وَإِنْ يَسْلُبُهَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ بَلَائِهِ. هُوَ الْمَالِكُ لِمَا مَلَكَكَ، وَالْقَادِرُ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَقْدَرُكَ. أَمَّا سَمِعْتَ النَّاسَ يَسْأَلُونَ الْحَوْلَ وَالْقُوَّةَ حِينَ يَقُولُونَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». قال عباية: «وما تأويلُها يا أمير المؤمنين؟» قال (ع): «لَا حَوْلَ عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ. وَلَا قُوَّةَ لَنَا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ». فوثب عباية فقبل يديه ورجليه.

ورُوي عن أمير المؤمنين (ع)، حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة الله، قال: «يا أمير المؤمنين، به إذا عرفت ربك؟»، فقال (ع): «بالتَّمييز الذي حوّلني، والعقل الذي دلّني» قال: «أفمجبور أنت عليه؟» قال: «لَوْ كُنْتُ نَجْبُولًا مَا كُنْتُ مَحْمُودًا عَلَى إِحْسَانِي، وَلَا مَذْمُومًا عَلَى إِسَاءَةٍ. وَكَانَ الْمُحْسِنُ أَوْلَى بِاللَّائِمَةِ مِنَ الْمُسِيءِ. فَعَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ قَانِمٌ بَائِقٍ، وَمَا دُونُهُ حَدَثٌ زَائِلٌ. وَلَيْسَ الْقَدِيمُ الْبَاقِي كَالْحَدِيثِ الزَّائِلِ». قال نجدة: «أجِدُكَ قَدْ أَصْبَحْتَ حَكِيمًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ» قال: «أَصْبَحْتُ مُحْيِرًا. فَإِنْ أَتَيْتُ بِالسَّيِّئَةِ مَكَانَ الْحَسَنَةِ فَأَنَا الْمُعَاقَبُ عَلَيْهَا».

ورُوي عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال لرجلٍ سأله بعد انصرافه من الشام فقال: «يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن خُروجنا إلى الشام بقضاءٍ وقدر». قال عليه السلام: «نعم يا شيخ. ما علوتم ثلعةً، ولا هبطتم واديًا إلا بقضاءٍ وقدرٍ من الله». فقال الشيخ: «عند الله أحسبُ عَنائي يا أمير المؤمنين». فقال عليه السلام: «مَهْ يَا شَيْخ. فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَظَّمَ أَجْرَكُمْ فِي مَسِيرِكُمْ وَأَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَفِي مَقَامِكُمْ وَأَنْتُمْ مُقِيمُونَ، وَفِي انْصِرَافِكُمْ وَأَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ. وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِكُمْ مُكْرَهِينَ وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِّينَ. لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ قِضَاءٌ حَتَمٌ وَقَدَرٌ

لازِمٌ. لو كان كذلك لبطلَ الثوابُ والعقابُ ولسقطَ الوعدُ والوعيدُ، ولما أَلَزَمَتِ الأشياءُ أهلَها على الحقائق. ذلك مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشيطان. إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أمرَ تَحْيِيْرًا ونهى تَحْذِيْرًا. ولم يُطْعْ مُكْرِهًا، ولم يُعْصَ مَغْلُوبًا. ولم يَخْلُقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ وما بينهما باطلاً. ذلك ظَنُّ الذين كفروا. فويلٌ للذين كفروا من النارِ.

فَقَامَ الشَّيْخُ فَقَبَّلَ رَأْسَ أميرِ المؤمنين عليه السلام وأنشأ يقول:

«أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النجاة من الرحمان غفرانا
أوضحت من ديننا ما كان مُلتبسًا جزاك ربُّك عَنَّا فيه رضوانا
فليس معذرة في فعلٍ فاحشة قد كنت رايكها ظلمًا وعدوانا».

فقد دلَّ أميرُ المؤمنين عليه السلام على مُوافقة الكتابِ، ونَقْيِ الجبرِ والتفويضِ، اللذين يلزمان مَنْ دان بهما وتقلَّدَهما الباطلُ والكفرَ وتكذيبَ الكتابِ. نعوذُ بالله من الضلالةِ والكُفْرِ. ولسنا ندينُ بجبرٍ ولا تفويضٍ. لكنَّا نقولُ بمنزلةٍ بين المزلتين. وهو الامتحانُ والاختبارُ بالاستطاعةِ التي مَلَكَنَا اللهُ وتعبَّدنا بها. على ما شهد به الكتابُ، ودان به الأئمةُ الأبرارُ من آلِ الرسولِ صلواتُ الله عليهم.

مَثَلُ الاختبارِ بالاستطاعةِ مَثَلُ رجلٍ مَلَكَ عبدًا ومَلَكَ مَالًا كثيرًا، أَحَبَّ أَنْ يَخْتَبِرَ عَبْدَهُ، على علمٍ منه بما يؤول إليه. فمَلَكَهُ من مَالِهِ بَعْضَ ما أَحَبَّ، ووقفهُ على أمورٍ عَرَفَهَا العبدُ. فأمره أن يَصْرِفَ ذلك المَالُ فيها، ونهاه عن أسبابٍ لم يُحِبَّها وتقدَّم إليه أن يَحْتَنِبَهَا ولا يُتَفِقَ من مَالِهِ فيها. والمَالُ يتصرَّفُ على وجهين. فصَرَفَ المَالُ: أحدهما في اتِّباعِ أمرِ المولى وِرْضاه، والآخرُ صَرَفَهُ في اتِّباعِ نَهْيِهِ وسخطِهِ. وأسكَنَهُ دارَ اختبارٍ، أعلمه أَنَّهُ غيرَ دائمٍ له السُّكنى في الدَّارِ، وأنَّ له دارًا غيرَها وهو مُخْرِجُهُ إليها، فيها ثوابٌ وعقابٌ دائمان. فَإِنَّ أَنْفَدَ العبدُ المَالُ

الذي مَلَكَهُ مولاه في الوجه الذي أَمَرَهُ به، جعلَ له ذلك الثواب الدائم في تلك الدار التي أَعْلَمَهُ أَنَّهُ مُخْرِجُهُ إِلَيْهَا. وَإِنْ أَنْفَقَ الْمَالُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي نَهَاهُ عَنْ إِنْفَاقِهِ فِيهِ جَعَلَ لَهُ ذَلِكَ الْعِقَابَ الدَّائِمَ فِي دَارِ الْخُلُودِ. وَقَدْ حَدَّ الْمَوْلَى فِي ذَلِكَ حَدًّا مَعْرُوفًا، وَهُوَ الْمَسْكُنُ الَّذِي أَسْكَنَهُ فِي الدَّارِ الْأُولَى. فَإِذَا بَلَغَ الْحَدَّ اسْتَبَدَلَ الْمَوْلَى بِالْمَالِ وَالْعَبْدَ. عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَالِكًا لِلْمَالِ وَلِلْعَبْدِ فِي الْأَوَاقَاتِ كُلِّهَا. إِلَّا أَنَّهُ وَعَدَ أَنْ لَا يَسْلُبُهُ ذَلِكَ الْمَالُ مَا كَانَ فِي تِلْكَ الدَّارِ الْأُولَى، إِلَى أَنْ يَسْتَمَّ سُكْنَاهُ فِيهَا فَوْقَ لَهُ، لِأَنَّ مِنْ صِفَاتِ الْمَوْلَى الْعَدْلَ وَالْوَفَاءَ وَالنُّصْفَةَ وَالْحِكْمَةَ. أَوْ لَيْسَ يَجِبُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَبْدُ صَرَفَ الْمَالُ فِي الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ يَفِي لَهُ بِمَا وَعَدَهُ مِنَ الثَّوَابِ، وَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ بِأَنْ اسْتَعْمَلَ فِي دَارِ فَانِيَةٍ، وَأَثَابَهُ عَلَى طَاعَتِهِ فِيهَا نَعِيمًا دَائِمًا فِي دَارٍ بَاقِيَةٍ دَائِمَةٍ. وَإِنْ صَرَفَ الْعَبْدُ الْمَالُ الَّذِي مَلَكَهُ مولاه أَيَّامَ سُكْنَاهُ تِلْكَ الدَّارِ الْأُولَى فِي الْوَجْهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَخَالَفَ أَمْرَ مولاه كَذَلِكَ، نَجِبَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ الدَّائِمَةُ الَّتِي حَذَّرَهُ إِيَّاهَا، غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُ، لِمَا تَقَدَّمَ إِلَيْهِ وَأَعْلَمَهُ وَعَرَفَهُ وَأَوْجَبَ لَهُ الْوَفَاءَ بِوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ. بِذَلِكَ يُوصَفُ الْقَادِرُ الْقَاهِرُ.

أَمَّا الْمَوْلَى فَهُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ. وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهُوَ ابْنُ آدَمَ الْمَخْلُوقِ. وَالْمَالُ قُدْرَةُ اللَّهِ الْوَاسِعَةُ. وَمَحْنَتُهُ إِظْهَارُهُ الْحِكْمَةَ وَالْمَقْدِرَةَ. وَالدَّارُ الْفَانِيَةُ هِيَ الدُّنْيَا. وَبَعْضُ الْمَالِ الَّذِي مَلَكَهُ مولاه هُوَ الْإِسْطَاعَةُ الَّتِي مَلَكَ ابْنُ آدَمَ.

وَالْأُمُورُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِصَرْفِ الْمَالِ إِلَيْهَا، هِيَ الْإِسْطَاعَةُ لِاتِّبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْإِفْرَارِ بِمَا أَوْرَدُوهُ عَنِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَاجْتِنَابِ الْأَسْبَابِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا هِيَ طُرُقُ إِبْلِيسَ. وَأَمَّا وَعْدُهُ فَالْنَّعِيمُ الدَّائِمُ، وَهِيَ الْجَنَّةُ. وَأَمَّا الدَّارُ الْفَانِيَةُ فَهِيَ الدُّنْيَا. وَأَمَّا الدَّارُ الْآخِرَةُ فَهِيَ الدَّارُ الْبَاقِيَةُ وَهِيَ الْآخِرَةُ. وَالْقَوْلُ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالتَّفْوِيزِ هُوَ الْإِخْتِبَارُ وَالْإِمْتِحَانُ وَالْبُلُوى بِالْإِسْطَاعَةِ الَّتِي مَلَكَ الْعَبْدَ.

وَشَرَحُهَا فِي الْخُمْسَةِ الْأَمْثَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا جُمِعَتْ

جوامع الفضل. وأنا مُفسِّرها بشواهد من القرآن والبيان إن شاء الله.

أما قول الصادق عليه السلام، فإن معناه كمال الخلق للإنسان، وكمال الحواس، وثبات العقل والتمييز، وإطلاق اللسان بالنطق. وذلك قول الله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَنَاءِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾⁽¹⁾. فقد أخبر عز وجل عن تفضيله بني آدم على سائر خلقه من البهائم والسباع ودواب البحر والطيور وكل ذي حركة تُدرِّكه حواس بني آدم بتمييز العقل والنطق. وذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾⁽²⁾. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوِّدَكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾⁽³⁾. وفي آيات كثيرة.

فأول نعمة الله على الإنسان صحته عقله، وتفضيله على كثير من خلقه بكمال العقل وتمييز البيان. وذلك أن كل ذي حركة على بساط الأرض هو قائم بحواسه مُستكمل في ذاته.

ففضل بني آدم بالنطق، الذي ليس في غيره من الخلق المدرك بالحواس. فمن أجل النطق ملك الله ابن آدم غيره من الخلق، حتى صار أميراً ناهياً، وغيره مُسخَّر له كمال. قال الله: ﴿...كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِشُكْرِ اللَّهِ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ...﴾⁽⁴⁾. وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَكُمْ تَكْوِينًا مِّنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسَخَّرُ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا...﴾⁽⁵⁾. وقال: ﴿وَالْأَنْعَامَ

(1) سورة الإسراء: الآية 70.

(2) سورة التين: الآية 4.

(3) سورة الانفطار: الآيات 6-7-8.

(4) سورة الحج: الآية 37.

(5) سورة النحل: الآية 14.

خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحْنَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّا تَكُونُوا فِيهِ إِلَّا أَلْفَاظٌ... ﴿١﴾. فمن أجل ذلك دعا الله الإنسان إلى اتباع أمره وإلى طاعته، بتفضيله إياه باستواء الخلق وكمال النطق والمعرفة. بعد أن ملكهم استطاعة ما كان تعبدهم به بقوله: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا...﴾ ﴿٢﴾. وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ ﴿٣﴾. وقوله: ﴿... لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنتَهَا...﴾ ﴿٤﴾. وفي آيات كثيرة.

فإذا سُلِبَ من العبد حاسة من حواسه رُفِعَ العملُ بحاسته ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ...﴾ ﴿٥﴾. فقد رفع عن كل من كان بهذه الصفة الجهادَ وجميع الأعمال التي لا يقوم بها. وكذلك أوجب على ذي اليسار الحجَّ والزكاة، لما ملكه من استطاعة ذلك. ولم يُوجب على الفقير الزكاة والحجَّ في قوله: ﴿... وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...﴾ ﴿٦﴾. وقوله في الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ ﴿٧﴾ إلى قوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فِلْطَعَامٍ سِتِينَ مِسْكِينَ...﴾ ﴿٨﴾. كل ذلك دليل على أن الله تبارك وتعالى لم يُكلف عباده إلا ما ملكهم استطاعته بقوة العمل به، ونهاهم عن مثل ذلك. فهذه صحة الحلقة.

(1) سورة النحل: الآيات 5-6-7.

(2) سورة التغابن: الآية 16.

(3) سورة البقرة: الآية 286.

(4) سورة الطلاق: الآية 7.

(5) سورة النور: الآية 61.

(6) سورة آل عمران: الآية 97.

(7) سورة المجادلة: الآية 3.

(8) سورة المجادلة: الآية 4.

وأما قوله: تخلية السرب، فهو الذي ليس عليه رقيب يحظر عليه ويمنعه العمل بما أمره الله به. وذلك قوله في من استضعف وحظر عليه العمل، فلم يجز حيلة ولا يهتدي سبيلاً. كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾. فأخبر أن المستضعف لم يحل سربه، وليس عليه من القول شيء، إذا كان مطمئن القول بالإيمان.

وأما المهلة في الوقت، فهي العمر الذي يُمتنع الإنسان [به] من حد ما تحب عليه المعرفة إلى أجل الوقت. وذلك من وقت تمييزه وبلوغ الحلم إلى أن ياتيه أجله. فمن مات على طلب الحق ولم يدرك كماله فهو على خير. وذلك قوله: ﴿...وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْوُتُّ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁽²⁾.

وإن كان لم يعمل بكمال شرايعه، لعل ما لم يمهله الوقت إلى استتمام أمره. وقد حُظر على البالغ ما لم يحظر على الطفل إذا لم يبلغ الحلم في قوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضِيَنَّ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ وَحَفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُوهِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽³⁾. فلم

(1) سورة النساء: الآية 98.

(2) سورة النساء: الآية 100.

(3) سورة النور: الآية 31.

يجعل عليهن حرجاً في إبداء الزينة للطفل. وكذلك لا تجري عليه الأحكام.
وأما قوله الزاد [والراحلة]، فمعناه الجدة والبُلغة التي يستعين بها العبدُ
على ما أمره الله به. وذلك قوله: ﴿... مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ
عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾. ألا ترى أنه قبل عذر من لم يجد ما يُنفق، والزَم الحجة
كل من أمكنته البلغة والراحلة للحج والجهاد وأشباه ذلك. وكذلك قبل
عذر الفقراء، وأوجب لهم حقاً في مال الأغنياء بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ
أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ
يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ
النَّاسَ الْكَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يَكِلِ اللَّهُ يَوْمَ عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾، فامر
بإعفائهم، ولم يكلفهم الإعداد لما لا يستطيعون ولا يملكون.

وأما قوله في السبب المهيّج، فهو النية التي هي داعية الإنسان إلى جميع
الأفعال. وحاستها القلب. فمن فعل فعلاً، وكان لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل
الله منه عملاً إلا بصديق النية. ولذلك أخبر عن المنافقين بقوله: ﴿... يَقُولُونَ
بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾⁽³⁾. ثم أنزل على نبيه
صلى الله عليه وآله توبيخاً للمؤمنين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا
تَفْعَلُونَ﴾⁽⁴⁾.

فإذا قال الرجل قولاً، واعتقد في قوله، دعتُه النية إلى تصديق القول بإظهار
الفعل. وإذا لم يعتقد القول لم تتبين حقيقته. وقد أجاز الله صدق النية، وإن

(1) سورة التوبة: الآية 91.

(2) سورة البقرة: الآية 273.

(3) سورة آل عمران: الآية 167.

(4) سورة الصف: الآية 2.

كان غير مُوافقي لها، لِعَلَّةَ مانعٍ يمنعُ إظهارَ الفعل، في قوله: ﴿...إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...﴾⁽¹⁾. وقوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾⁽²⁾. فدلَّ القرآنُ وأخبارُ الرسولِ صلى الله عليه وآله أنَّ القلبَ مالكٌ لجميعِ الحواسِ يُصَحِّحُ أفعالها، ولا يُبْطِلُ ما يُصَحِّحُ القلبُ شيءً.

فهذا شرح جميع الخمسة الأمثال التي ذَكَرَ الإمامُ الصادق عليه السلام أنَّها تجمعُ المنزلةَ بين المنزلتين، وهما الجبر والتفويض. فإذا اجتمع في الإنسان كمالُ هذه الخمسة الأمثال وجبَ عليه العملُ كمالاً بما أمرَ الله عزَّ وجلَّ به ورسولُهُ. وإذا نقصَ العبدُ منها خِلَّةٌ كان العملُ عنها مَطْرُوحاً بحسبِ ذلك.

فأمَّا شواهدُ القرآنِ على الاختبارِ والبلوى بالاستِطاعةِ التي تجمعُ بين القولين فكثيرة. ومن ذلك قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾⁽³⁾. وقال: ﴿...سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾. وقال: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾⁽⁵⁾.

وقال في الفتن التي معناها الاختبار: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ...﴾⁽⁶⁾. وقال في قصة موسى (ع): ﴿قَالَ إِنَّمَا أَقَدَ فِتْنًا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضْلَهُمُ السَّامِرِيُّ﴾⁽⁷⁾. وقول موسى: ﴿...إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ...﴾⁽⁸⁾، أي اختبارك. فهذه الآيات يُقاسُ بعضها ببعضٍ ويشهدُ بعضها لبعضٍ.

(1) سورة النحل: الآية 106.

(2) سورة البقرة: الآية 225.

(3) سورة محمد: الآية 31.

(4) سورة القلم: الآية 44.

(5) سورة العنكبوت: الآية 2.

(6) سورة ص: الآية 34.

(7) سورة طه: الآية 85.

(8) سورة الأعراف: الآية 155.

وَأَمَّا آيَاتُ الْبَلَاءِ بِمَعْنَى الْإِخْتِبَارِ فَقَوْلُهُ: ﴿...وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ...﴾^(١). وقوله: ﴿...ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ...﴾^(٢). وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْتُمُوهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْبَيْتِ...﴾^(٣). وقوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾^(٤). وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ...﴾^(٥)، وقوله: ﴿...وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَانْصَرَفْتُمْ وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ...﴾^(٦).

وكلُّ ما في القرآن من بلوى هذه الآيات التي شرح أولها فهي اختبار. وأمثالها في القرآن كثيرة، فهي إثبات الاختبار والبلوى. إن الله جلَّ وعزَّ لم يخلق الخلق عبثًا، ولا أهملهم سُدىً، ولا أظهر حكمتَهُ لعبًا. وبذلك أخبر في قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(٧). فإن قال قائل: أفلم يعلم الله ما يكون من العباد حتى اختبرهم؟ قلنا: «بلى قد علم ما يكون منهم قبل كونه»، وذلك قوله: ﴿...وَلَوْ رُذِّقُوا لَمَأْشُوعَةً...﴾^(٨).

وإثنا اختبرهم ليعلمهم عدله، ولا يُعَذِّبهم إلا بحجَّةٍ بعد الفعل. وقد أخبر بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا إِنَّا لَوَآئِلٌ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا...﴾^(٩). وقوله: ﴿...وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١٠).

(١) سورة المائدة: الآية ٤٨.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٢.

(٣) سورة القلم: الآية ١٧.

(٤) سورة الملك: الآية ٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

(٦) سورة محمد: الآية ٤.

(٧) سورة المؤمنون: الآية ١١٥.

(٨) سورة الأنعام: الآية ٢٨.

(٩) سورة طه: الآية ١٣٤.

(١٠) سورة الإسراء: الآية ١٥.

وقوله: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ...﴾^(١). فالاختبار من الله بالاستطاعة التي ملكها عبده، وهو الجبر والتفويض. وبهذا نطق القرآن، وجرت الأخبار عن الأئمة من آل الرسول (ص).

فإن قالوا: «ما الحجة في قول الله: ﴿...يُعِظُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ...﴾^(٢)، وما أشبهها؟ قيل: مجاز هذه الآيات كلها على معنيين: أما أحدها فلإخبار عن قدرته، أي أنه قادرٌ على هداية مَنْ يَشَاءُ وضلال مَنْ يَشَاءُ. وإذا أجبرهم على أحدهما لم يجب لهم ثواب ولا عليهم عقاب، على نحو ما شرحنا في الكتاب. والمعنى الآخر أن الهداية منه تعريفها. كقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى...﴾^(٣). فلو أجبرهم على الهدى لم يقدرُوا أن يضلُّوا.

وليس كلما وردت آيةٌ مُشْتَبِهَةٌ كانت الآية حُجَّةً على مُحْكَمِ الآياتِ اللواتي أمرنا بالأخذ بها. من ذلك قوله: ﴿...مِنْهُ مَا يَكُنْ تُحَنِّكُ عَنْ أَفْوَاجِكُمْ أَمْ أَكُلْتُم مِّنْ ثَمَرِهِمْ فَأَنزَلْنَا فِي قُلُوبِهِمْ ذِيقًا فَتَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهُ مِنْهُ إِنَّ خَلْقَ الْإِنسَانِ لَتَافِتَةٍ وَاعْبَادُهُ تَأْوِيلَهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ...﴾^(٤). وقال: ﴿...فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ...﴾^(٥)، أي أحكمه وأشرحه. ﴿...أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْأَلْبَابُ﴾^(٦).

وفقنا الله وإياكم إلى القول والعمل لما يُحِبُّ ويرضى. وجنبنا وإياكم معاصيه

(1) سورة الكهف: الآية 56.

(2) سورة المدثر: الآية 31.

(3) سورة فصلت: الآية 17.

(4) سورة آل عمران: الآية 7.

(5) سورة الزمر: الآيتان 17-18.

(6) سورة الزمر: الآية 18.

بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ
الطَّاهِرِينَ. وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ^(١).

(١) محمد الحسن (ابن شعبة الخرازي)، تحف العقول عن آل الرسول، ص 491-510.

المُلْحَقُ الثَّانِي

في وكلاءِ كُلِّ إمامٍ إمام، بِمُخْتَلَفِ صِفَاتِهِمْ. وقد أدرجنا صِفَةً كُلِّ مِنْهُمْ
حيثُ أمكن:

وكلاءُ الإمامِ الصادقِ (ع)

- 1- المُعَلَّى بنُ خُنَيْسِ الأَسَدِيِّ: قِيَمَ.
- 2- عبد الرحمن بن الحجاج: وكيلاً في بغداد.
- 3- نصر بن قابوس اللّخمي: قِيَمَ.
- 4- إسماعيل بن عُمران: صيرفي.
- 5- يونس بن عمار: صيرفي.
- 6- أبو الفضل سدير: صيرفي.
- 7- بسّام بن عبد الله: صيرفي.
- 8- جعفر بن حيّان: صيرفي.
- 9- حميد (لا ذكر لتمام اسمه): صيرفي.
- 10- خارجة بن محمد: صيرفي.
- 11- عبد الخالق بن حبيب: صيرفي.

- 12- محمد بن علي بن النعمان (مؤمن الطاق): صيرفي.
- 13- هارون بن خارجة: صيرفي.
- 14- بنو حيّان الكوفيون (لا ذكر لأسمائهم): صيارفة.
- 15- عبد الله بن سليمان: صيرفي.
- 16- إلياس الحزّاز: صيرفي.
- 17- الحسن بن علي الوشاء: صيرفي.
- 18- بنين (لا ذكر لتمام اسمه): صيرفي.
- 19- علي بن الحكم الأنباري: صيرفي من بيت صيارفة.
- 20- بنو الزبير (لا ذكر لأسمائهم): صيارفة.
- 21- محمد بن علي: صيرفي.

وكلاء الإمام الكاظم (ع)

- 1- أحمد بن يشر السّراج: وكيل.
- 2- عيسى بن جعفر بن عاصم: وكيل.
- 3- نصر بن قابوس اللّخمي: قِيم.
- 4- علي بن سُويّد السّائي: وكيل.

وكلاء الإمام الرضا (ع)

- 1- عبد الله بن حبيب البجلي: وكيل.
- 2- علي بن جعفر الهمينياني: وكيل ومن خواصّه.
- 3- عبد العزيز بن المُهمّدي: وكيل ومن خواصّه.
- 4- نصر بن قابوس اللّخمي: قِيم.
- 5- جعفر بن بشير البجلي: وكيل.
- 6- محمد بن أبي عُمير: يُمسيك القيد العامّ للتنظيم.

7- الحسن بن سعيد الأهوازي: علاقات عامّة في الأهواز.

وكلاء الإمام الجواد (ع)

1- علي بن مهزيار الأهوازي: وكيل ومن خواصّه.

2- خيران: خادم.

3- أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري: وافد القُمتين إليه ووكيل الوقف

في قم للإمام.

4- إبراهيم بن محمد الهمداني: وكيل له في همدان.

5- محمد بن الحسن الواسطي: وكيل.

6- عبد الله بن جُنْدُب: القائم مقام ابن مهزيار بعد وفاته.

وكلاء الإمام الهادي (ع)

1- علي بن جعفر الهمينياني: وكيل في سواد بغداد وفي همدان.

2- محمد بن فرج الرخجي: وكيل في مصر.

3- إبراهيم بن محمد الهمداني: وكيل في همدان.

4- الحسين بن عبد ربه: وكيل في بغداد.

5- أيوب بن نوح: وكيل.

6- علي بن الحسين بن عبد الله: وكيل.

7- جعفر بن سهيل الصيقل: وكيل.

8- أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري: وافد القميين إلى الإمام ووكيله

على وقف قم.

9- عثمان بن سعيد العمري: كبير مُعاوني الإمام في بيته.

10- صالح بن سهل: متولّي الوقف في قم قبل الأشعري.

11- علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني: وكيل في همدان.

12- داود بن أبي يزيد النيسابوري: وكيل في نيسابور.

- 13- محمد بن علي بن بلال: وكيل.
- 14- عبد الله بن جعفر الحميري القمي: وكيل في قم.
- 15- إسحاق بن الربيع الكوفي: وكيل.
- 16- جابر بن يزيد الفارسي: وكيل في إيران.
- 17- إبراهيم بن عبيد الله النيسابوري: وكيل في نيسابور.
- 18- محمد بن أحمد بن جعفر: وكيل.

وكلاء الإمام العسكري (ع)

- 1- عثمان بن عيسى: وكيل في مصر.
- 2- أحمد بن إسحاق القمي الأشعري: وافد القميين إلى الإمام ومتولي الوقف في قم.
- 3- إبراهيم بن محمد الهمداني: وكيل في همدان.
- 4- عبد الله بن جندب البجلي: وكيل من خواص الإمام.
- 5- علي بن جعفر الهمينياني: قيم.
- 6- علي بن بابويه: وكيل في قم.
- 7- الحسن بن راشد: وكيل في بغداد وسواها.
- 8- محمد بن صالح بن محمد الهمداني: وكيل في همدان.
- 9- علي بن أبي حمزة البطائني: وكيل.
- 10- عثمان بن عيسى الرواسي: وكيل.
- 11- زياد بن مروان القندي: وكيل.
- 12- محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني: وكيل في همدان.
- 13- عيسى: خادم.

المصادر والمراجع

- 1- أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ط بيروت، 1403هـ/ 1983م.
- 2- أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ط مصر، لا تا.
- 3- أحمد بن إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ط بيروت، 1423هـ.
- 4- أحمد بن تيمية، مجموعة الفتاوى، ط المدينة، 1403هـ.
- 5- أحمد بن سديد بن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ط بيروت، دار الحياة، لا تا.
- 6- أحمد بن علي (الخطيب البغدادي)، تاريخ بغداد، ط بيروت، 1425هـ/ 2004م.
- 7- أحمد بن علي الطبرسي، الاحتجاج، ط النجف الأشرف، 1386هـ/ 1966م.
- 8- أحمد بن علي الحسيني المعروف (ابن عنبه)، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب.
- 9- أحمد بن علي المقرئزي، البيان، ط مصر، 1402هـ/ 1982م.
- 10- أحمد بن علي الطبرسي، الاحتجاج، ط النجف، 1386هـ/ 1966م.

- 11- أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، اعتناء: محمد النائيني، ط بيروت، 1408هـ/ 1988م.
- 12- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ط حيدر آباد، 1330هـ.
- 13- أحمد بن محمد (ابن خلكان)، وفيات الأعيان، ط القاهرة 1346هـ.
- 14- أحمد رفاعي، عصر المأمون، ط القاهرة، 1346هـ/ 1928م.
- 15- جعفر المهاجر، أعلام الشيعة، ط بيروت، 1431هـ/ 2010م.
- 16- جعفر المهاجر، الشهيد الأول محمد بن مكي الجزيني، سيرته، أعماله وما مكث منها، باعتناء: مركز بهاء الدين العاملي للأبحاث، ط بيروت.
- 17- جعفر المهاجر، الكراجكي عصره، سيرته، عالمه الفكري ومُصنّفاته، مؤسسة تراث الشيعة، قم.
- 18- جعفر المهاجر، الهجرة العامليّة إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة، بيروت.
- 19- جعفر المهاجر، رجال الأشعرين من المُحدّثين وأصحاب الأئمة، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، قم، 1429هـ.
- 20- حسن بن علي بن شُعبة الحرّاني، تحفُ العقول عن آل الرسول، دار القارئ، لا مكان، 1428هـ/ 2007م.
- 21- حسن بن محمد القمي، تاريخ قم، نشرة: جلال الدين الطهراني.
- 22- حسين النوري، مستدرك الوسائل، ط إيران، 1382هـ.
- 23- رسول جعفریان، الحياة الفكرية والسياسية لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ط بيروت 1414هـ/ 1994م.

- 24- سهل بن عبد الله البخاري، سرّ السلسلة العلوية، ط النجف، 1386هـ.
- 25- عباس القمي، مُتَهَيّ الآمال، ط النجف، 1386هـ.
- 26- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ط مصر، 1968م.
- 27- عزيز الله العطاري، مُسند الإمام الهادي، ط بيروت، 1413هـ/ 1993م.
- 28- عطية فرج الجبوري، مباحث في تدوين السُنّة المطهّرة، دار الندوة، بيروت، لا تا.
- 29- علي القهبائي، مجمع الرجال، مؤسسة إسماعيليان، قم، لا تا.
- 30- علي بن الحسين (أبو الفرج الأصبهاني)، مقاتل الطالبين، ط بيروت، 1974.
- 31- علي بن الحسين (الشریف المرتضى)، الشافي في الإمامة، ط إيران، 1395هـ.
- 32- علي بن الحسين المسعودي، إثبات الوصيّة، ط النجف، 1368هـ.
- 33- علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب، باعثناء شارل بلّلا، نشرة الجامعة اللبنانية.
- 34- علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، إكمال الدين وإتمام النعمة، ط النجف، 1357هـ.
- 35- علي بن عيسى الأربلي، كشف الغمّة في معرفة الأئمة، ط بيروت، لا تا.
- 36- علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، ط بيروت،

- 1385هـ/1965م.
- 37- علي كوراني، الإمام علي الهادي، طبعة 1434هـ/2013م، لا مكان.
- 38- عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ط بيروت، 1982م.
- 39- الفضل بن حسن الطبرسي، إصلاّم السورى، ط بيروت، 1424هـ/2004م.
- 40- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، دار الوفاء، بيروت، لا تا.
- 41- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط بيروت، 1405هـ/1985م.
- 42- محمد بن إسماعيل الحائري، منتهى المقال في أحوال الرجال، ط بيروت، 1419هـ/1998م.
- 43- محمد بن الحسن (الحر العاملي)، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ط بيروت، 1391هـ.
- 44- محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات، ط النجف، 1366هـ.
- 45- محمد بن الحسن الطوسي، الأمالي، ط النجف، 1382هـ.
- 46- محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، باعثناء: حسن الخراسان، ط النجف، 1378هـ/1959م.
- 47- محمد بن الحسن الطوسي، الغيبة، ط قم، 1411هـ.
- 48- محمد بن الحسن الطوسي، الفهرست، ط بيروت، 1403هـ/1983م.
- 49- محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، دار المعارف، مصر، لا تا.
- 50- محمد بن عبدوس الجهشياري، الوزراء والكتب، ط القاهرة، 1938م.
- 51- محمد بن علي بن شهر آشوب، منشابه القرآن ومُخْتَلَفُهُ، ط بيروت،

- 1408هـ/1988م.
- 52- محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ط بيروت، 1412هـ/1991م.
- 53- محمد بن عمر الكشي، رجال الكشي، باعتناء: حسن مصطفوي، ط مشهد، 1348هـ.
- 54- محمد بن عمر الواقدي، المُتَخَب من ذيل المُذِيل، ط مصر، 1978م.
- 55- محمد بن محمد النعمان (الشيخ المفيد)، الإرشاد، ط النجف، 1381هـ/1962م.
- 56- محمد بن مسعود العياشي، تفسير العياشي، المطبعة العلمية، قم، لا تا.
- 57- محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ط طهران، 1381هـ.
- 58- هيوار، دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة بالإنكليزية.
- 59- يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصر، دار الثقافة، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، لا تا.

بيبلوغرافيا

1- الأسماء

- إبراهيم بن داود اليعقوبي: 182.
- إبراهيم بن رباح: 153.
- إبراهيم بن عبده: 176، 177، 179، 180.
- إبراهيم بن عبيد الله النيسابوري: 218.
- إبراهيم بن محمد الهمداني: 178، 179، 217، 218.
- ابن بند: 75، 191.
- ابن جاد شبر: 90.
- أبو الأديان: 75، 114.
- أبو القاسم الخوئي: 153، 154، 155، 159، 162، 163.
- أبو مسعود الثقفي: 203.
- أحمد القلشقندي: 157.
- أحمد بن إبراهيم المراغي: 185.
- أحمد بن إسحاق القمي الأشعري: 92، 188، 217، 218.

- أحمد بن إسحاق اليعقوبي: 70، 124، 126، 153، 156، 157، 159.
- أحمد بن الحسين القمي الآبي: 188.
- أحمد بن بشر السراج: 216.
- أحمد بن تيمية: 55.
- أحمد بن حمزة بن بزيع: 160، 161.
- أحمد بن سديد بن أبي أصيبعة: 141.
- أحمد بن طاهر (ابن طيفور): 164.
- أحمد بن علي (الخطيب البغدادي): 104.
- أحمد بن علي الحسيني: 22.
- أحمد بن علي المقرئ: 70.
- أحمد بن علي النجاشي: 66، 69، 76، 101، 107، 108، 111، 128،
- 142، 146، 147، 153، 159، 160، 162، 164، 165، 166، 173.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: 150.
- أحمد بن علي بن مهدي الرقي: 60.
- أحمد بن محمد (ابن خلكان): 161.
- أحمد بن محمد (شهاب الدين الزهري): 18، 21، 29، 30، 37.
- أحمد بن محمد بن حسن بن علي بن يقطين: 147.
- أحمد بن محمد بن عيسى: 182، 188، 189.
- أحمد بن هلال العبرثاني: 184، 185.
- أحمد رفاعي: 104.
- إدريس (ع): 36.

- آدم (ع): 206، 207.
- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: 76.
- إسحاق بن إسماعيل النوبختي: 141، 145، 173، 174، 176، 177، 178.
- إسحاق بن إسماعيل بن إسحاق بن أبي سهل النوبختي: 145.
- إسحاق بن الربيع الكوفي: 218.
- إسحاق بن نوبخت (أبو إبراهيم): 144.
- الإسحاق: 185.
- إسماعيل بن أبي سهل النوبختي: 144.
- إسماعيل بن جعفر الصادق (ع): 22، 23.
- إسماعيل بن علي بن إسحق النوبختي (أبو سهل): 146.
- إسماعيل بن علي بن إسحق النوبختي: 141، 142، 143، 144.
- إسماعيل بن عمران: 215.
- إلياس الحزاز: 216.
- أمية بن أبي الصلت: 201، 203.
- أيوب بن نوح النخعي: 69، 173، 179، 182، 217.
- باغر: 126.
- بسام بن عبد الله: 215.
- بسطام بن علي (أبو علي): 69.
- البلالي: 177.
- بنين: 216.

- بهاء الدين العاملي: 61، 62.
- تامش: 126.
- جابر بن يزيد الفارسي: 218.
- جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني: 178.
- جعفر بن المعتصم بن هارون الرشيد (المتوكل): 70، 94، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 134، 153، 154، 156، 157، 158.
- جعفر بن المعتضد (المقتدر): 142.
- جعفر بن بشير البجلي: 75، 107، 216.
- جعفر بن حيّان: 215.
- جعفر بن سهيل الصيقل: 217.
- جعفر بن محمد، الإمام الصادق (ع): 16، 17، 20، 21، 22، 33، 34، 38، 39، 46، 47، 48، 49، 50، 53، 54، 56، 57، 60، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 73، 78، 80، 81، 87، 95، 97، 98، 99، 111، 112، 117، 130، 148، 149، 151، 152، 165، 167، 168، 184، 196، 197، 200، 207، 211، 215.
- جعفر بن هارون الرشيد: 150.
- جلال الدين الطهراني: 47.
- الحجاج بن يوسف الثقفي: 44.
- حسن بن حسين بن علي بن إسماعيل: 141، 145.
- الحسن بن راشد (أبو علي): 69، 75، 171، 172، 173، 191، 192، 218.

- الحسن بن سعيد الأهوازي: 76، 217.
- حسن بن شمعون: 187.
- الحسن بن علي العسكري (ع): 20، 69، 70، 71، 72، 75، 79، 80،
88، 89، 110، 117، 173، 178، 180، 183، 184، 188، 189، 191،
218.
- الحسن بن علي، الإمام المجتبى (ع): 15، 16، 17، 34، 128.
- الحسن بن علي الوشاء: 216.
- الحسن بن علي بن شعبة الحرّاني: 132، 194، 213.
- حسن بن علي بن يقطين: 147.
- حسن بن محمد بن بابا القمي: 183.
- حسن بن موسى النوبختي: 143، 144.
- حسن بن هارون بن عمران الهمداني: 69.
- حسين النوري: 74.
- الحسين بن روح النوبختي: 70، 90، 145.
- حسين بن عبد ربه: 172، 217.
- الحسين بن علي، الإمام (ع): 15، 16، 17، 33، 127، 128، 135، 154.
- حسين بن علي بن إسماعيل: 145.
- حسين بن علي بن العباس: 145.
- حسين بن علي بن يقطين: 147.
- الحسين بن محمد القمي: 47، 125.
- حفص بن سليمان (أبو سلمة الخلال): 160.

- همران بن أعين الشيباني: 99.
- همزة الزيات: 99.
- همزة بن بزيع: 160.
- حميد: 215.
- خارجة بن محمد: 215.
- خالد بن برمك: 160، 161.
- خيران بن إسحاق الزاكاني (القراطيسي، الخادم): 71، 217.
- داود بن أبي يزيد النيسابوري: 217.
- داود بن القاسم (أبو هاشم الجعفري): 114.
- داود بن زربي: 89.
- داود بن علي العباسي: 65، 78، 80، 87، 97، 98.
- داود بن كثير الرقي: 60، 64، 100، 149.
- الرازي: 177.
- رسول جعفریان: 121، 123، 134.
- رياض الناصري: 97.
- زكريا بن آدم القمي الأشعري: 190.
- زياد بن مروان القندي: 87، 218.
- زيد بن علي بن الحسين (ع): 22.
- زيد بن يونس الشحام: 99.
- سدير بن حكيم (أبو الفضل): 215.
- سعيد (حاجب الخليفة المتوكل): 125.

- سليمان بن عبد الملك بن مروان: 29.
- سليمان بن مخلد الخوزي (أبو أيوب): 161.
- سهل بن زياد الأدمي: 189.
- سهل بن عبد الله البخاري: 114.
- سهل بن محمد: 183.
- شمعون (ع): 36.
- شيث (ع): 36.
- صالح (ع): 126.
- صالح بن سهل: 217.
- عباس القمي: 95.
- عباية بن ربيعي الأسدي: 201، 203، 204.
- عبد الخالق بن حبيب: 215.
- عبد الرحمن بن الحجاج البجلي: 67، 151، 215.
- عبد العزيز بن المهتدي القمي الأشعري: 190، 216.
- عبد الله بن جعفر الحميري القمي: 191، 218.
- عبد الله بن جندب البجلي: 216، 217، 218.
- عبد الله بن حمدويه البيهقي: 180.
- عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري: 47، 49.
- عبد الله بن سليمان: 216.
- عبد الله بن عباس: 33.
- عبد الله بن عثمان (أبو بكر): 105.

- عبد الله بن علي بن البحر: 165.
- عبد الله بن محمد (أبو العباس السفاح): 160، 164.
- عبد الله بن محمد (أبو جعفر المنصور): 146.
- عبد الله بن محمد (المنصور العباسي): 74، 160، 161، 163، 165، 168.
- عبد الله بن محمد الحضيبي: 76.
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: 37.
- عبد الله بن هارون الرشيد (المأمون): 71، 75، 83، 84، 85، 101،
103، 104، 105، 106، 107، 108، 134، 170.
- عبد الملك بن مروان: 18، 29، 30، 32، 44، 56، 62، 130.
- عبد مناف بن عبد المطلب (أبو طالب): 22، 73، 92، 114، 115، 126.
- عبيد الله بن زياد: 61.
- عبيد الله بن يحيى بن خاقان: 74.
- عبيد بن يقطين: 146، 147، 148.
- العبيدي: 183.
- عثمان بن سعيد العمري: 88، 92، 114، 115، 131، 217.
- عثمان بن عيسى الرواسي: 70، 218.
- عروة بن الدهقان البغدادي: 177، 181، 182، 183.
- عزيز الله العطاري: 121.
- العزيز بن زهير: 69.
- عطية فرج الجبوري: 37.
- علي القهبائي: 152.

- علي بن الحسن (أبو الفرج الأصفهاني): 113.
- علي بن إبراهيم بن محمد الحمّداني: 217.
- علي بن أبي حمزة البطائني: 87، 218.
- علي بن أبي سهل إسماعيل: 145.
- علي بن أبي طالب، الإمام (ع): 16، 17، 33، 36، 80، 104، 127، 128، 131، 133، 142، 195، 196، 201، 203، 204، 205.
- علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت: 144.
- علي بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت: 145.
- علي بن إسماعيل بن جعفر الصادق (ع): 23.
- علي بن الحسين (الشريف المرتضى): 143.
- علي بن الحسين المسعودي: 73، 89، 122، 149، 150، 156.
- علي بن الحسين بن عبد الله: 217.
- علي بن الحسين بن عبد ربه: 171.
- علي بن الحسين زين العابدين (ع): 16، 17، 18، 21.
- علي بن الحكم الأنباري: 216.
- علي بن الريّان: 76.
- علي بن العباس بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت: 145.
- علي بن بابويه القمي: 70، 89، 90، 218.
- علي بن بلال: 172.
- علي بن جعفر الهيماني: 72، 73، 74، 92، 93، 94، 123، 178، 216، 217، 218.

- علي بن حسكة: 188، 189، 190.
- علي بن سويد السائي: 185، 216.
- علي بن عبيد الله الدينوري: 182.
- علي بن عمرو العطار القزويني: 191.
- علي بن عيسى الأربلي: 122، 125.
- علي بن كركر: 125.
- علي بن محمد الشيباني: 125، 128.
- علي بن محمد النوفلي: 155.
- علي بن محمد، الإمام الهادي (ع): 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 79،
82، 86، 92، 109، 121، 125، 126، 128، 129، 130، 131، 134،
135، 136، 145، 148، 153، 154، 155، 158، 159، 167، 170، 171،
172، 173، 174، 178، 181، 182، 183، 184، 189، 191، 193.
- علي بن محمد بن حفص: 47.
- علي بن محمد بن قتيبة: 185.
- علي بن محمد: 194.
- علي بن مهزيار الأهوازي: 71، 76، 82، 85، 186، 187، 188، 192،
217.
- علي بن موسى، الإمام الرضا (ع): 60، 67، 71، 75، 76، 84، 97،
100، 101، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 114، 122، 128،
147، 151، 153، 160، 161، 162، 168، 170، 216.
- علي بن هلال: 185.

- علي بن يقطين: 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 162، 166، 168.
- علي كوراني: 131.
- عمر بن الخطاب: 104.
- عمر بن الفرج الرُّخجى: 153، 154، 156.
- عمر بن عبد العزيز: 29.
- عمر بن علي الرقي: 60.
- عمرو بن بحر الجاحظ: 101.
- عمرو بن سعيد بن أبي سفيان (الأشديق): 32.
- عيسى (خادم العسكري (ع)): 114، 115، 116، 218.
- عيسى بن جعفر بن عاصم: 75، 191، 216.
- عيسى بن روضة: 163، 164، 165، 166، 167، 168.
- عيسى بن زيد بن علي بن الحسين (ع): 163.
- عيسى بن عبيد بن يقطين: 147.
- عيسى بن منصور: 157.
- فارس بن حاتم القزويني: 178، 181، 182، 183، 191.
- الفتح بن خاقان: 74، 125.
- فضل بن حسن الطبرسي: 71، 122، 127، 155، 194.
- الفضل بن شاذان: 102، 180، 181.
- الفهري: 183.
- القاسم بن الحسن (اليقطيني): 188، 189.

- القاسم بن العلاء: 185.
- قاسم بن حسن بن علي بن يقطين (اليقطيني): 147، 188، 189.
- القاسم بن محمد بن إبراهيم: 69.
- القزويني: 178، 182.
- قيس بن رمانة الأشعري: 49.
- محمد القطان: 88.
- محمد المنتصر بن المتوكل: 125، 126، 127.
- محمد باقر المجلسي: 75، 77، 88، 90، 113، 114، 172، 188.
- محمد بن أبي عمير: 100، 101، 102، 103، 108، 216.
- محمد بن أحمد الذهبي: 55.
- محمد بن أحمد بن الصلت القمي: 188.
- محمد بن أحمد بن جعفر: 181، 218.
- محمد بن إسحق (ابن النديم): 163، 164.
- محمد بن إسماعيل البخاري: 18، 33.
- محمد بن إسماعيل الحائري: 94، 146، 151، 160.
- محمد بن إسماعيل الرقي: 60.
- محمد بن إسماعيل بن بزيع: 160، 162، 167، 168.
- محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق (ع): 23، 114، 161.
- محمد بن الحسن الحر العاملي: 80، 81، 192، 193.
- محمد بن الحسن الصفار: 100.
- محمد بن الحسن الطوسي: 63، 67، 70، 75، 77، 88، 89، 90، 96، 99.
- 116، 128، 143، 147، 148، 152، 154، 166، 172، 188، 190.

- محمد بن الحسن المهدي (ع): 80، 88، 145، 146، 178.
- محمد بن الحسن الواسطي: 217.
- محمد بن الحسن بن ميمون: 184.
- محمد بن الفرّج الرّخّجي: 123، 124، 153، 154، 155، 156، 157،
158، 159، 166، 167.
- محمد بن المنصور (المهدي): 149، 150.
- محمد بن أورمة: 125، 127.
- محمد بن بشير: 179.
- محمد بن جرير الطبري: 70، 125، 146، 149، 150، 153، 154، 156،
157، 158، 164.
- محمد بن حسن بن علي بن يقطين: 147.
- محمد بن سنان: 173.
- محمد بن صالح بن محمد الهمداني: 218.
- محمد بن عبد الله (ص) (رسول الله، طه): 16، 19، 33، 34، 39، 43،
174، 11، 149، 153، 171، 172، 175، 178، 180، 181، 186، 190،
191، 194، 195، 196، 197، 200، 201، 203، 205، 210، 211، 213.
- محمد بن عبدوس الجهيشاري: 149، 150، 161.
- محمد بن عثمان بن سعيد العمري: 178.
- محمد بن علي، الإمام الباقر (ع): 18، 20، 21، 22، 29، 31، 33، 34،
35، 37، 38، 48، 54، 55، 60، 68، 130، 179.
- محمد بن علي، الإمام الجواد (ع): 63، 71، 10176، 80، 82، 83، 86،

87، 89، 90، 95، 99، 107، 108، 128، 153، 154، 155، 160، 162،

168، 170، 178، 179، 182، 186، 188، 190، 192.

- محمد بن علي الكراجكي: 62.
- محمد بن علي بن إبراهيم الحمداني: 218.
- محمد بن علي بن إسحاق النوبختي: 144.
- محمد بن علي بن النعمان: 216.
- محمد بن علي بن بلال: 218.
- محمد بن علي بن شهر آشوب: 73، 92، 114، 115، 125، 126، 134.
- محمد بن علي: 216.
- محمد بن عمر الكشي: 49، 64، 70، 73، 74، 75، 76، 97، 99، 102،
- 107، 111، 116، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 172، 173،
- 178، 179، 180، 182، 183، 188، 189.
- محمد بن عمر الواقدي: 74.
- محمد بن عمير: 173.
- محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين: 147، 182.
- محمد بن فرج الرخجي: 191، 217.
- محمد بن محمد النعمان (الشيخ المفيد): 89، 116، 122، 143.
- محمد بن مسعود العياشي: 37.
- محمد بن مكّي الجزيني: 62.
- محمد بن موسى النيسابوري: 176، 177.
- محمد بن نعيم (أبو عبد الله الشاذاني): 102.

- محمد بن هارون الرشيد (المعتصم): 84، 134.
- محمد بن يعقوب الكليني: 39، 70، 72، 124، 154، 155، 159، 166.
- محمد بن يوسف الكندي: 157.
- محمد بن يونس بن عبد الرحمان: 102.
- محمد تقي التستري: 153.
- محمد تقي سبحاني: 139.
- محمد زراقط: 139.
- المحمودي: 177.
- المختار بن أبي عبيد الثقفي: 44.
- مرتضى مطهري: 129.
- المرزبان بن عمران الأشعري القمي: 100.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري: 18.
- معاوية بن أبي سفيان: 15، 18، 29، 30، 36، 56، 130.
- معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: 32.
- معتب (غلام الإمام الصادق (ع)): 74.
- معلون: 126.
- المعلّى بن خنيس الكوفي الأسدي: 63، 64، 65، 66، 71، 74، 78، 79،
80، 97، 98، 111، 215.
- الفضل بن عمر الجعفي: 95، 96، 111.
- منصور بن عباس: 179.
- موسى (ع): 36، 195، 211.

- موسى بن الحسن (ابن كبرياء): 141، 146.
- موسى بن بكر: 96.
- موسى بن جعفر، الإمام الكاظم (ع): 60، 66، 67، 71، 77، 84، 87، 88، 89، 96، 100، 101، 103، 108، 110، 112، 114، 124، 125، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 159، 160، 161، 162، 167، 168، 185، 216.
- موسى بن عبد الله: 47، 48.
- النابي: 176.
- نجدة: 204.
- نصر بن الصباح البلخي: 102.
- نصر بن قابوس اللّخمي: 66، 67، 71، 79، 111، 215، 216.
- نصير الخادم (أبو حمزة): 71.
- نصر بن سويد الكوفي: 179.
- النعمان بن ثابت (أبو حنيفة): 95.
- نوبخت المجوسي (الجد الأعلى للنوبختيين): 141.
- هارون (ع): 195.
- هارون الثاني بن محمد (الوائق): 153، 154، 157، 158.
- هارون الرشيد: 36، 96، 101، 103، 113، 149، 150، 152.
- هارون بن خارجة: 216.
- هارون بن عمران الهمداني: 69.
- هرثمة بن نصر الجبلي: 157.

- هشام بن عبد الملك: 22، 29.
- هشام بن غالب الرقي: 60.
- هيوار: 23.
- الوليد بن عتبة بن أبي سفيان: 32.
- ياسر (خادم الرضا (ع)): 71.
- يحيى الحلبي: 179.
- يزيد بن عبد الملك: 29.
- يزيد بن معاوية: 32.
- يعقوب بن إسحاق النوبختي: 141، 145.
- يعقوب بن يزيد الأنباري: 128.
- يقطين بن موسى: 146، 148.
- يوسف بن تغري بردي: 157.
- يوشع (ع): 36.
- يونس بن عمار: 215.

2- الفرق

- الإسماعيلية: 22، 23، 117.
- البكتاشيون: 62.
- الزيدية: 22.
- السنة: 30، 33، 54، 59.

- الشيعة: 24، 34، 35، 37، 38، 47، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 70، 74، 88، 95، 97، 98، 101، 103، 104، 108، 110، 116، 117، 121، 134، 135، 136، 140، 141، 142، 143، 144، 146، 148، 152، 154، 156، 157، 159، 164، 165، 166، 167، 169، 170، 189.
- الصوفية: 62، 133، 184.
- الفاطميون: 23، 117.
- المجوس: 141.
- الروهابيون: 32.

3- الجماعات والأسر

- الأشعريون: 44، 45، 46، 47، 48، 49.
- البرامكة: 149.
- بنو أسد: 146.
- بنو الزُّبير: 216.
- بنو أمية (الأمويون): 30، 32، 61، 160.
- بنو بزيع: 160، 161.
- بنو حيّان: 216.
- بنو فرات: 142.
- بنو نوبخت: 140، 142، 143، 145، 166، 168.
- بنو وليعة: 196.

- بنو يقطين: 146، 166.
- الجبليّون: 183.
- الخراسانيون: 105.
- السففانيون: 30، 32، 61.
- الطالبيون: 113.
- العباسيّون: 24، 74، 83، 87، 106، 128، 139، 140، 146، 160،
166، 167.
- العلويون: 62، 70، 94، 105، 127، 161.
- المروانيون: 30، 32، 62.
- الهمدانيون: 61.

4- الأماكن

- آسية الوسطى: 60، 85.
- ألبانيا: 62.
- الأناضول: 62.
- الأهواز: 69، 79، 193، 194، 217.
- آوه: 188.
- إيران: 22، 23، 44، 49، 60، 62، 72، 85، 90، 93، 135، 136، 188،
218.
- بخارى: 49، 60، 70، 90.

- البصرة: 69، 113.
- بعلبك: 61.
- بغداد: 23، 24، 50، 60، 64، 67، 69، 70، 73، 75، 82، 83، 84، 85، 87، 91، 104، 108، 109، 112، 113، 117، 123، 139، 140، 141، 142، 146، 147، 148، 149، 151، 152، 153، 157، 158، 159، 166، 168، 171، 173، 177، 186، 215، 217.
- البوسنة: 62.
- تركيا: 62.
- جبل عامل: 50، 62.
- الحجاز: 60، 70، 84، 93، 121، 136.
- الحرّة: 18، 24، 31.
- حلب: 60.
- الحلّة: 50.
- الحيرة: 164.
- خراسان: 108.
- خير: 196.
- دجلة: 75، 191.
- دمشق: 35، 37، 91.
- دير الجماجم: 44.
- الديلم: 135.
- الرخية: 153.

- الرقّة: 60.
- سامراء، سرّ من رأى: 89، 93، 115، 117، 121، 122، 123، 124،
125، 128، 129، 130، 131، 136، 155، 158، 159.
- سمرقند: 49، 60، 83.
- السواد: 171.
- سورية: 61.
- الشام: 23، 60، 61، 62، 63، 204.
- شبه الجزيرة العربية: 23، 146.
- طوس: 106.
- العراق: 22، 44، 60، 62، 63، 70، 73، 85، 92، 93، 102، 103، 108،
121، 146، 153، 166، 185.
- غدير خم: 104، 131، 133.
- فذك: 104.
- الفسطاط: 70.
- القاهرة: 91.
- القرى: 69.
- قم: 41، 43، 45، 46، 49، 50، 59، 62، 69، 82، 92، 135، 139، 147،
170، 186، 217، 218.
- الكاظمية: 124.
- كربلاء: 18، 24، 29، 30، 31، 32، 44، 61، 117.
- كشّ: 49.

- الكوفة: 35، 38، 44، 46، 48، 59، 65، 67، 68، 87، 113، 146، 151،
160، 165، 173، 179، 188.
- لبنان: 61، 139.
- ما وراء النهر: 49، 60.
- المدائن: 69، 171، 173.
- المدينة: 18، 29، 32، 34، 38، 45، 48، 49، 59، 64، 65، 70، 84، 85،
93، 94، 99، 109، 113، 121، 130، 131، 146، 148، 151، 158
- مصر: 23، 24، 60، 70، 83، 123، 124، 155، 156، 157، 158، 167،
217، 218.
- المغرب: 23.
- مكة: 94، 123، 164، 192.
- نجران: 23.
- النجف: 131.
- نهر الفرات: 60، 69.
- النهروان: 33.
- نيسابور: 70، 82، 179، 180، 217، 218.
- همدان: 179، 217، 218.
- همدان: 69، 73، 82، 92، 135.
- الهند: 23، 62.
- اليمن: 44، 46، 70، 89.